وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13هـ/19 م

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:
فاطمة الزهراء يونسي
ياسمينة مساك

إشراف:
د.نادية طرشون

السنة الجامعية:1435-1436هـ /2014-2015م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13هـ/19 م

مذكّرة مقدّمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:
فاطمة الزهراء يونسي
ياسمينة مساك

إشراف:
د.نادية طرشون

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور الغالي غربي مقررا
الدكتور بوطيبي رئيسا
الأستاذ مولود قرين مناقشا

السنة الجامعية:1435-1436هـ /2014-2015م



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات و الدعوات ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة عوف حورية.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه والدي الكريم أعمر يونسي أدامه الله لي.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي

أخواتي :سامية ،أسيا ،نادية ،نزهة.

و إخوتي : محمد ، نبيل ،يحي.

إلى فيصل تشبلاو و فتحي بن زيان.

إلى يوسف الزين ومحمد معتصم بالله تشبلاو و مراد بن زيان

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل ، إلى صديقتيْ ورفيقتيْ دربي:

أحلام بن كوار و فاطمة الزهراء رحماني.

إلى صديقاتي المخلصات :سهيلة ، فتيحة ،حنان.وفاء

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ ،إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تاريخ حديث و معاصر دفعة(2014-2015) م.

إلى كل من لم تذكره مذكرتي و لم تنساه ذاكرتي فوقع عن قلمي سهوا ، أهدي هذا العمل.

فاطمة الزهراء يونسي

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخواتي

سامية،فتيحة،آسيا

إلى كل من عرفتهم، ونستهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي

ياسمينة

كلمة شكر

"ربّ أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"
-سورة النمل الآية 19 -

أولا نحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين ، صلوات ربي وسلامه عليه.

ثم نتقدم بخالص عبارات الشكر و العرفان إلى كل من ساعدني وشجعنا على إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر

الدكتورة المشرفة : **نادية طرشون** ،فقد كانت صبورة ومحفزة ومثالا للجد والنشاط ومورد طاقة يبعث على الأمل في إتمام هذا العمل فلم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة و الثمينة حتى آخر سطر من مذكرتنا.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام ،إلى من رعانا و حافظ علينا ،إلى من وقف إلى جانبنا عندما ظللنا الطريق

إلى الأستاذ الدكتور **الغالي غربي**

كما نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

ونخص بالذكر الأستاذ **مولود قرين**

و الدكتور **بشير بن خلفة**

قائمة المختصرات :

1- قائمة المختصرات باللغة العربية :

الكلمة	المختصرات
تحقيق	تح
ترجمة	تر
الجزء	ج
الحلقة	ح
دون بلد النشر	د.ب.ن
دون دار النشر	د.د.ن
دون سنة النشر	د.س. ن
دون طبعة	د.ط
الطبعة	ط
العدد	ع
المجلد	مج

المقدمة

مقدمة :

شغلت الدولة العثمانية حيزا هاما في التاريخ الحديث إذ تعتبر المنطلق الأول لبداياته ،و هذا لما لعبته من دور هام في ربط العلاقات بين الشرق و الغرب التي كانت تنبني بمنطق البقاء للأقوى فالقوة التي ميزتها خلال القرن السادس عشر مكنتها من حمل الريادة في نفس الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تستشعر الخطر الذي أصبح متاخما لحدودها.

فبحكم موقعها الاستراتجي و إشرافها على المنافذ البحرية استطاعت أن تكون القوة المسيرة للعلاقات التجارية فلم يكن لأوروبا من خيار سوى الانقياد وراء شروطها مرغمة على ذلك إلا أن التغيرات الجذرية التي عرفتها أوروبا مطلع القرن السابع عشر جعلتها تنتهج سياسة جديدة اتجاه الدولة العثمانية طغى عليها مبدأ المنفعة الاقتصادية بحكم ظهور دول صناعية حديثة العهد تحتاج لمواد أولية لم تكن متوفرة إلا في مناطق نفوذ الدولة العثمانية ،فكان لزاما عليها التعامل معها وفقا لمصالحها من خلال عقد ها لمعاهدات تجارية التي كانت بمثابة الفرصة السانحة للتغلغل في أراضيها ، كما أن هذا لم يمنعها من الدخول في صدامات عسكرية ساهمت بشكل مباشر في إضعاف القوة العثمانية التي كانت تشهد اختلالات داخلية زادت من حدت التدهور ، مما أعطى الفرصة لأوروبا للعب دور المؤيد تارة و المعارض تارة أخرى للدولة العثمانية .

لتظهر الهيمنة الأوروبية بشكل جلي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث تغير تعاملها مع الدولة العثمانية لدرجة أن قضايا الدولة العثمانية لم تكن لتعالج إلا بحضور الزعامات الأوروبية في إطار اجتماعات دولية ، فأصبحت كل قضاياها تدور في إطار البحث عن الحلول المرضية للأطراف المتصارعة ومن هنا ظهر التغير في الدبلوماسية الأوروبية التي عملت على تغير نمط المعاملة معها ، تميز في مجمله بمبدأ المحافظة القوى الأوروبية على هذا الكيان الضعيف إلى حين توفر الفرصة المناسبة للاستيلاء عليه و تقليص نفوذه .

و من هنا وقع اختيارنا على موضوع الموسوم ب:" الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13 هـ / 19 م "،أما الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فهناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية فأما الدوافع الذاتية فإنها تتمثل في :

ميولنا الشخصية لدراسة التاريخ العثماني و رغبتنا في البحث وقراءة حول كل ما كتب خلال تلك الفترة و رغبتنا على معرفة نوع العلاقات العثمانية – الأوروبية .

أما الدوافع الموضوعية فإنها ترتبط مباشرة بأهمية موضوع المؤتمرات الدولية خلال القرن 13 هـ/19 م الذي بات يشكل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية بصفة عامة ، وبشكل خاص

بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية حيث أصبحت المؤتمرات مقرا لفض النزاعات الدولية للمحافظة على التوازنات الدولية ، بل الأكثر من ذلك أن أهم المؤتمرات التي أقيمت خلال القرن 13 هـ/19 م إلا و كانت الدولة العثمانية طرفا فيها ،معنى ذلك أنها أضحت مقياس مهم تقاس به التوازنات الدولية.

ومن هذا المنطلق أردنا أن نعالج في موضوعنا عدة إشكاليات:

ما هو موقع الدولة العثمانية في المؤتمرات الدولية ؟ .

كيف أثرت المؤتمرات في العلاقات الدولية مابين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ؟ .

و ما هي نتائج هذه المؤتمرات على الدولة العثمانية ؟ .

ما مدى استفادة الدولة العثمانية من مبدأ التوازن الدولي للحفاظ على ممتلكاتها؟ .

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي القائم على تحليل و وصف الأحداث و الوقائع ، وحتى يكتمل العمل اتبعنا الخطة التالية :

مقدمة ، فصل تمهيدي ،متبوع بثلاث مباحث ، كما احتوى كل مبحث على مطالب وانتهى بخاتمة وعدد من الملاحق عبارة عن خرائط لأهم الأحداث التي عرفتها الدولة العثمانية خلال القرن 13 هـ/19 م التي لها علاقة مباشرة بالمؤتمرات الدولية .

فالمقدمة هي تعريف للموضوع و أبعاده و إبراز أهمية دواعي اختياره مع عرض أهم المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها ،أما **المدخل التمهيدي** ، فتركز على جذور العلاقات العثمانية الأوروبية ،منذ الاتصالات الأولى ،في بداية القرن 10 هـ/16 م إلى غاية القرن 12 هـ/18 م مع أبراز طبيعة هاته العلاقة ،ثم اتبعناه **بالمبحث الأول** المعنون ب:" :"**المسألة السورية و انعقاد مؤتمر لندن 1841/1840 م**"يحتوي على ثلاث مطالب ،ففي المطلب الأول تطرقنا إلى الوجود المصري في بلاد الشام الذي عالجنا فيه هذه القضية أي البحث عن الأسباب والدوافع التي جعلت محمد على يتجه إلى الشام وعن الإصلاحات إبراهيم باشا في الشام أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى التقارب الروسي العثماني الذي انتهى بتوقيع معاهدة خنكار اسكله سي،أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه إلى الموقف الدولي من توسعات محمد علي في الشام الذي انتهى بتوقيع معاهدة لندن الأولى 1840م بخصوص قضية الوجود المصري لبلاد الشام ومعاهدة لندن 1841م الخاصة بالممرات .

أما **المبحث الثاني** الموسوم ب : " **النزاع الروسي – العثماني بين حرب القرم ومؤتمر باريس 1272 هـ/1856 م** ". هو الأخر يحتوي على أربع مطالب ، حيث تطرقنا في الأول

إلى أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبيل حرب القرم لما عرفته من تطور في الأوضاع ومن ثمة تطرقنا إلى تداعيات حرب القرم فأبرزنا من خلاله الأسباب التي أدت إلى النزاع الروسي العثماني ، والأهم في هذا المبحث هو التحدث عن مجريات حرب القرم وكيف أنها أدت إلى عقد مؤتمر باريس وكيف كانت نتائج المؤتمر على كل طرف .

أما **المبحث الثالث** الموسوم ب : "**الدولة العثمانية في ظل الازمة البلقانية (مؤتمر برلين 1878 م) "فقد احتوى على ثلاث مطالب** تطرقنا فيه في المطلب الأول : إلى الأوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبل الأزمة البلقانية1860–1873م أما المطلب الثاني فقد ركزنا فيه على الثورات البلقانية والحرب الروسية العثمانية التي خلصت بمعاهدة سان ستيفانو أما المطلب الثالث فقد شمل نتائج الثورة البلقانية و أثرها على الدولة العثمانية .

أما فيما يخص **الخاتمة** فقد تطرقنا فيها إلى أهم النتائج التى تم الوصول اليها.

ولإعطاء الموضوع حقه ، اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع المتوفرة لدينا ،ومن بين **المصادر العربية** التي استعنا بها ، كتاب "تاريخ الدولة العلية " لمؤلفه محمد فريد بك المحامي ، هذا الأخير أرخ بإسهاب وتفصيل لتاريخ الدولة العثمانية حسب تسلسل السلاطين العثمانيين والأهم من ذلك أنه كان قريبا نوعا ما من الأزمة الأخيرة التي عرفتها الدولة العثمانية ألا وهي الأزمة البلقانية حتى أنه جُل المراجع اعتمدت عليه في دراستها ، بالإضافة لكتاب "المسألة الشرقية " لمؤلفه مصطفى كامل هذا الأخير كان كاتب و زعيم سياسي مصري من الداعمين للحكم العثماني حتى أنه أصدر هذا الكتاب سنة 1898 م أي بعد وقوع مصر تحت الانتداب البريطاني،لذا نجده في هذا الكتاب يبالغ في دفاعه عن الدولة العثمانية ، لكن هذا لا يمنع من أنه قدم لنا حقائق و أحداث مهمة ساعدتنا في دراسة هذا الموضوع.

أما المصادر الأجنبية فقد اعتمدت على كتاب LE DUC DE VALMY بعنوان « Question d’orient capitulation européennes » ومؤلفه دبلوماسي عاصر بعض الأحداث خاصة منها حرب القرم 1856 م كما تطرق في كتابه لأسباب المسألة الشرقية ، بالإضافة إلى كتاب GASTION DE MONICAULT بعنوان

"LA question d’orient . le traite de PARIS et ses suites (1856-1871)" وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 1898 م في جامعة باريس كلية الحقوق ،تعتبر من أهم المصادر التي تطرقت بإسهاب عن هذه المرحلة التاريخية ، بمقدار كبير من الموضوعية كونها بحث أكاديمي .

بالإضافة إلى هذه الكتب اعتمدنا على مجموعة من **المراجع العربية** ،أهمها كتاب "تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة " لمؤلفه محمد سهيل طقوش هذا الأخير أرخ بالتفصيل للتاريخ العثماني بدءا من تأسيس الدولة العثمانية ، إلى غاية سقوطها ،حيث قام بعرض الحقائق بكل موضوعية .

بالإضافة إلى هذه الكتب اعتمدنا على مجموعة من **المراجع الأجنبية** والتي تم نقلها إلى اللغة العربية ككتاب "تاريخ الدولة العثمانية " لمؤلفه روبير مانتران ،هذا الأخير يعتبر من المؤرخين المستشرقين الذين دافعوا عن الدولة العثمانية .

أما **المجلات العربية** ، فقد اعتمدنا على االمقالات التي تعرضت للموضوع من أهمها المقالات الموسومة ب "العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) " للكاتب عبد الرؤوف سنو التي تحتوي على أربع حلقات كلها كانت في صلب الموضوع ، الصادرة عن مجلة تاريخ العرب و العالم ، بيروت (1984-1985) م حيث قدمها لنا بدارسة وتحليل دقيق و بكل موضوعية .

وقد واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث عدة صعوبات تتمثل أساسا أن الكتابات التاريخية لم تتناول بشكل كاف دور الدولة العثمانية في الصراعات الدولية التي نشبت في القرن 13 هـ/19 م إذ أنا جل المواضيع انصبت حول الطموحات السياسية للدول الأوروبية كما أن تاريخ الدبلوماسية العثمانية الذي لم يخض بالدراسة الكافية ،لذا تنوعت مصادرنا من كتب المستشرقين إلى كتب أجنبية لتحصيل بعض المعلومات عن هذه الحقبة الزمنية.

ورغم هذه الصعوبات فقد كان البحث ممتعا وذا فائدة عظيمة حاولنا فيه قدر الإمكان إزاحة بعض الغموض الذي كان يعتري تاريخ الدولة العثمانية خلال القرن 13 هـ/19 م .

مدخل :

تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية

10 هـ-12 هـ/16م-18 م

مدخل:

العلاقات العثمانية الأوروبية خلال مطلع القرن 10هـ/16م:

منذ ظهور الدولة العثمانية على المسرح السياسي نسجت لها علاقات مع الدول ، ،وظهر ذلك جليا خلال القرن 10 هـ/16م،وقد أرتبط هذا القرن باسم السلطان العثماني "سليمان القانوني"(974/901)هـ –(1566/1495) م [1]، الذي شهدت سنوات حكمه توسعا كبيرا لم يسبق له مثيل ،حيث أصبحت أقاليم الدولة منتشرة في ثلاث قارات وكان لهذا البروز أثره على أوروبا [2].

فكان من الطبيعي أن تتطلع الدول الأوروبية إلى مقاومة هذه الدولة أو عقد أواصر الصداقة معها وفقا لظروفها السياسية أو مصالحها الحيوية[3]،وقد شهدت فترة سليمان القانوني صراعات كبيرة و انقسامات سياسية ودينية في أوروبا , خصوصاً بعد المنافسات المريرة بين الحكام الأوروبيين على السيادة فيها ، فراح سليمان القانوني يستغل كل تلك الظروف لصالحه حتى أنه لم يسعى إليها بل العكس فقد جاءته على طبق من ذهب[4]، وبمعنى أدق أن أغلب الدول الأوروبية هي التي كانت تتودد إليه وبعض الأخر أخذ يتربص بالدولة العثمانية ،ومن هذا المنطلق نحدد طبيعة علاقة أهم الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية كل واحدة على حدا.

العلاقات العثمانية– الفرنسية

قبل الحديث عن العلاقات العثمانية –الفرنسية يجدر بنا تقديم توطئة تاريخية لهاته العلاقة ، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسية .تُرْجع المصادر التاريخية أن بداية

---

[1] - سليمان القانوني :(974/901)هـ –(1566/1495) م هو إبن سليم الأول ،عاشر السلاطين أل عثمان ، امتدت فترة حكمه مابين(974/928) هـ /(1566/1520) م ،بدا عهده بحملات واسعة ضدى القوى المسيحية في اوروبا الوسطى وفي الحوض المتوسط ،كما تم تحويله للعاصمة من القسطنطينية إلى اسطنبول ، في عهده وصلت الدولة إلى أوجها،و امتدت على ثلاث قارات ، سمي بالقانوني لتطبيقه للقوانين.للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **الموسوعة السياسية** ، د.ط،ج 3، دار الهدى، بيروت ،1985 ،ص ص233-234

[2] فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19 م** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف الغالي غربي، جامعة الجزائر2، بوزريعة ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2011/2010 ،ص ص 13-14.

[3]- محمد سهيل طقوش ،**تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ،ط 3،دار النفائس، بيروت ، 2013 ،ص 178 .

[4] بوجلطي ،المرجع نفسه ، ص 14 .

العلاقات الأولى بين العثمانيين والفرنسيين إلى عهد بايزيد الثاني[1]، حيث بعث هذا الأخير خلال عام 1482 م/887 هـ برسالة إلى لويس الحادي عشر[2] ، بغرض الحصول على الموافقة بالتزام فرسان رودس بسجن الأمير جيم، لكن هذا الأمر لم يتم لاعتراضه عدة عراقيل [3].

إلا أن العلاقات الفرنسية العثمانية شهدت منعطفاً جديداً عندما تولى الملك فرانسوا الأول[4] الحكم في فرنسا ، إذ يعتبرها المؤرخون الإرهاصات الأولى "للعلاقات المنظمة " ، والمبنية على معاهدة كانت الأولى من نوعها بين الدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية، وفرنسا بصفتها دولة مسيحية[5].

ومما ساعد في توطيد هذه العلاقات هو الحضور السياسي والعسكري العثماني في أوروبا ، بسبب الهزيمة التي لحقت بفرنسا إذ وقع فرنسوا الأول أسيرا لدى شارل الخامس إمبراطور إسبانيا سنة 1525 م /931 هـ[6]،حيث أرغمه هذا الأخير على توقيع معاهدة مدريد المذلة قبل أن يفرج عنه[7]، وفي هذه الأثناء سارعت والدة فرنسوا الأول إلى إرسال للسلطان سليمان القانوني للتدخل وتخليص ابنها الملك من قبضة شارل الخامس , ويعود لجوءها للسلطان العثماني لقوته,وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على القوة التي بلغتها الدولة العثمانية حتى أضحى وجودها ضروريا لحفظ التوازن السياسي

---

[1] -بايزيد الثاني :(850/918) هـ- (1447/1512) م هو السلطان الثامن من أل عثمان ، إبن السلطان محمد الثاني حكم مابين (886/918) هـ-(1481/1512) م ،قمع ثورة أخيه جيم ، خلعه ابنه سليم الاول من الحكم سنة 1512 م/918 هـ ،للمزيد أنظر علي المولا ،**الموسوعة العربية الميسرة** ، ط3 ، ج 2 ، المكتبة العصرية ، بيروت،2009 ،ص 626.

[2] -لويس الحادي عشر:(1423/1483) م ،ملك فرنسا ،تولي الحكم مابين (1461/1483) م،لقب بالملك العاقل ،كرس حياه لإنشاء دولة قومية جديدة تقوم على تركيز السلطة في يده تعتبر فترة حكمه مليئة بالمكائد والدسائس السياسية أنظر: علي المولا ،المرجع السابق ،ج6، ص 2886

3 - محمد فريد بك المحامي ،**تاريخ الدولة العلية العثمانية** ،تح: إحسان حقي،ط 2،دار النفائس، بيروت ، 1981 ، ص ص 179...181 .

4 - فرنسوا الأول :(1494-1547) اعتلى عرش فرنسا سنة 1515 بعد وفاة والده لويس الثاني عشر ، لقب بملك الفارس ،كان يملك ثقافة عامة في الآداب والفنون ، كان ضعيف الشخصية تابع الحروب الايطالية بالإضافة الى صراعه الطويل مع شارل الخامس كما عرفت فترة حكمه بالرخاء الاقتصادي .للمزيد أنظر:عبد الوهاب الكيالي و آخرون ،**الموسوعة السياسية** ،د.ط، ج 4،دار الهدى ،بيروت ،د.ت ،485 -486

[5] -نادية محمود مصطفى ،**العصر العثماني من الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ،ط 1 ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة ،1996 ،ص ص 27...29 .

6 شارل الخامس :(1500/1558) ملك إسبانيا، ورث ملك إسبانيا عن والدته جان ابنة إيزابيلا، أنتخب أميرا لألمانيا بعد موت جده لأبيه مكسيميليان ،قضى أيامه في محاربة فرنسوا الأول وفي سنة 1555 م تنازل عن الحكم وعزل نفسه في أديرة إلى غاية وفاته سنة 1588 ،للمزيد أنظر علي المولا ،المرجع نفسه ،ج 4 ،ص 1985 .

[7] بوجلطي ،المرجع السابق ، ص 14 .

في أوروبا[1] ، ومن هنا بدأت بوادر الاتصال بين الأستانة وفرنسا ، و نشأ التقارب العثماني – الفرنسي في خضم الصراع ضد شارل الخامس[2] ،كما علم فرنسوا الأول أن لا خلاص له من قبضة شارل الخامس إلا بتحالفه مع السلطان العثماني ، على الرغم من أن هذه الخطوة الفرنسية كانت تعترضها الكثير من المخاوف و الأخطار ، خاصة أن فرنسا كانت تمثل حامية الديانة النصرانية الكاثوليكية،لكن في الواقع أن هذه الخطوة الفرنسية قد لقيت ترحيباً عثمانياً ،فقد بدا الباب العالي كالحامي الفعلي لفرنسا،كما تمت ترجمة هذا التحالف على أرض الواقع من خلال التدخل العثماني لإطلاق سراح الملك فرانسوا الأول [3].

وعلى الرغم من هذه المراحل المهمة التي قطعتها العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن السادس عشر ، فإن الحدث الأهم خلال تلك الفترة هو معاهدة 941 هـ/1535 م ،التي عرفت باسم معاهدة صداقة وتجارة التي دعمت التواجد الفرنسي بالشرق العثماني ، من خلال الامتيازات الغير المتوقعة التي منحها العثمانيون لفرنسا ،حيث تضمنت المعاهدة ستة عشر بنداً شكلت أساس الحماية الاقتصادية والسياسية والدينية لفرنسا مع الباب العالي[4].

ولقد شكلت هذه المعاهدة فيما يعرف في التاريخ الحديث بالامتيازات،فعلى إثر ذلك أصبح السفراء الدول الأوروبية كثيري التردد على الباب العالي ، للحصول على امتيازات مشابهة للامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا [5].

وفي مطلع القرن 11 هـ/17 م تحصلت فرنسا على امتياز آخر سنة 1110 هـ/1604 م من الدولة العثمانية والذي يعتبر أكثر أهمية من سابقه و من أهم بنوده : أن لجميع الأمم الأوربية التي ترغب في التجارة مع الباب العالي استعمال السفن والحماية الفرنسية ، ومنع الأساطيل العثمانية من التعرض للسفن الفرنسية[6].

لكن في النصف الثاني من القرن 11هـ/17 م غيرت فرنسا سياستها اتجاه الدولة العثمانية على حسب مصالحها ،فقد حدثت أزمة دبلوماسية بين الطرفين كانت لها نتائج خطيرة على مسار

---

[1]– طقوش ،المرجع السابق ،ص 186 .

[2] –فريد بك ،المصدر السابق ،ص 209 .

[3]– نفسه،ص211 .

[4]– طقوش ،المرجع السابق ، ص 190 .

[5]–بوجلطي ، المرجع السابق ، ص 15 .

[6] –مصطفى محمود ،المرجع السابق ،ص 53 .

العلاقات الفرنسية العثمانية ، بسبب المساعدة العسكرية التي قدمتها فرنسا للبندقية في حربها ضد الباب العالي بالتحالف مع النمسا ، وقد كان لهذه الأزمة نتائج سلبية أثرت على التجارة والتجار الفرنسيين[1] .

و لكن بالرغم من ذلك فحتى منتصف القرن الثامن عشر كانت فرنسا تجاريا ، تعد الحليف الأوربي الرئيسي للباب العالي ،حيث ظل الفرنسيون يحتلون المكانة الأولى في الشرق ، مدعومين بهيئة دبلوماسية كبيرة مشكلة أساساً من السفراء والقناصل[2].

أما من الجانب الديني ، فقد ظلت الحماية الفرنسية للمسيحيين الشرقيين والأماكن المقدسة المسيحية ثابتة إن لم نقل تفوق ما كانت عليه في السابق ،فقد أصبحت الكنائس الكاثوليكية تحت رعاية حكومة فرنسا ، فراحت تجدد ذلك مع الدولة العثمانية ، و كان لها ذلك ،فقامت بإبرام معاهدة عام 1135هـ/1740م التي خولت لها حماية الكاثوليك في الأراضي المقدسة[3].

و خلال الجزء المتبقي من القرن الثامن عشر شهدت العلاقات بين الطرفين منعطفاً جديداً قاد إلى قطيعة شبه نهائية ، وذلك بسبب الحملة الفرنسية على مصر .

العلاقة العثمانية – البريطانية:

تعود بداية العلاقات البريطانية العثمانية إلى القرن 10هـ/16 م عندما تمت دعوة ملك بريطانيا إلى الانضمام للمعاهدة التي جمعت بين فرنسا والدولة العثمانية سنة 941 هـ/1535 م، بغرض تحويل هذه المعاهدة من معاهدة ثنائية إلى جماعية ، إلا أن ملك بريطانيا لم يستجيب لهذه الدعوة ،فظلت السفن البريطانية تبحر في المياه العثمانية تحت الراية الفرنسية طبقا للأوامر العثمانية [4]

غير أن هذه العلاقة سوف تعرف مسار آخر سنة 1578م/984 هـ بعد استقبال الدولة العثمانية للبعثة البريطانية التي استطاعت أن تضع الحجر الأساسي للتجارة ، وقد تجلى ذلك من خلال إرسال السلطان العثماني رسالة إلى ملكة بريطانيا مضمونها بقاء الدولة العثمانية مفتوحة للتجارة البريطانية ، ولم يكتفي بذلك فقد قام سنة 1580م/986 هـ بإصدار فرمان يمنح فيه للتجار

---

[1] –طقوش ،المرجع السابق ،ص ص 304...305 .

[2] - مصطفى محمود ،المرجع السابق ،ص ص 111 ...113.

[3] **-le baron** I.detesta ؛ **Recueil des traites de la porte ottomane** ؛ T 3 ;premier partie؛AMYOT؛ Ed des archives diplomatique؛ PARIS ؛1866 ؛pp229-230.

[4] عبد العزيز محمد الشناوي ،**الدولة العثمانية دولة مفترى عليها** ،د.ط ،ج 2 ،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 2006، ص 36

البريطانيين امتيازات واسعة [1]هذا ما أغضب فرنسا كثيرا، فراحت تسعى بكل السبل لإبطال تلك الامتيازات لكنها فشلت ،و مما زاد من نفوذ بريطانيا داخل الدولة العثمانية هوا نشاء سنة 1581 م/987 هـ شركة ليفانت سنة987 هـ/ 1581 م[2] ،وبهذا تكون بريطانيا قد حصلت على حق احتكار التجارة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط [3]

كما أصدر الباب العالي في عام 1604 م/1007 هـ فرمانا اقر فيه سماح للسفن البريطانية بالإبحار داخل المياه العثمانية تحت الأعلام البريطانية ،كما ربطت علاقات مع حكام مصر وذلك لتأمين سلامة طريق الهند ، وعلى إثر ذلك وقعت معاهدة سنة 1794م/1208 هـ منحت بموجبها امتيازات مهمة في مصر والبحر الأحمر[4]،فهذا ما أثار حفيظة الفرنسيين وجعلهم يفكرون جديا لضرب مصالح بريطانيا فقاموا بتوجيه حملتهم على مصر سنة 1798م/1212هـ[5] ومن هنا تراجع نفوذ الفرنسيين في الدولة العثمانية مقابل ذلك زاد نفوذ بريطانيا فيها التي عملت كل ما في وسعها للمحافظة على الدولة العثمانية ، وظلت كذلك إلى غاية نهاية القرن 19 م/13 .

العلاقة العثمانية – الروسية :

أما طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وروسيا فلقد تحكمت فيها العوامل السياسية ، والدينية والاقتصادية في علاقتهما ، فكانت كل واحدة منهما تسعى إلى تحديد طبيعة علاقتها مع الأخرى .

فبالنسبة للعوامل الجغرافية البشرية كانت الحدود المشتركة بين الدولتين محل نزاع ،مما أدى إلى وجود صدام بينهما فكانت روسيا دائما ترغب في التوسع على حساب الدولة العثمانية ، زيادة على ذلك التداخل البشري بينهما الذي تحول مع الزمن إلى مشكل كبير خاصة من طرف روسيا التي كانت دائما تختلق المشاكل للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بدافع حماية رعاياها في المقابل اضطهاد المسلمين في روسيا جراء المعاملة التي كانت تعاملهم بها [6].

---

[1] فريد بك ، المصدر السابق ،ص 101

[2] –يطلق عليها في كتب أخرى شركة الشرق الأدنى .الشناوي ،المرجع السابق ،ص 26

[3] –بوجلطي ، المرجع السابق ،ص 18 .

[4] – طقوش ، المرجع السابق ،ص 307

[5] –بوجلطي ، المرجع نفسه ،ص 18

[6] محمد مصطفى صفوت ، **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**،د.ط ، معهد الدراسات العربية العالية ،القاهرة ،1958 ،ص 11 .

أما بالنسبة للعوامل الدينية فمنذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين ،تم السيطرة على مناطق أرثوذوكسية انطلاقا من أنها أكبر معلم للكنيسة الأرثوذوكسية أيا صوفيا التي تم تحويلها إلى مسجد فمع حلول القرن الثامن عشر حملت روسيا لواء الكنيسة الأرثوذوكسية وأصبحوا يعتقدون أنهم ورثة الإمبراطورية البيزنطية وأن واجبهم الديني يدعوهم إلى طرد العثمانيين منها ،ومن أوروبا وإعادة مجد بيزنطة[1].

ومن الناحية الاقتصادية فإن الدولة العثمانية كانت تسيطر على كل من مضيقي البوسفور و الدردنيل مما شكل عائقا أمام روسيا التي كانت تطمح لحرية ممارسة الملاحة البحرية وسعيها للوصول للمياه الدافئة[2].

وعندما تولي " بطرس الأكبر[3]"(1689 – 1725 م) الحكم ، اتضحت معالم السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية ،إذ نجح هذا الأخير في إيصال الحدود الروسية إلى شواطئ البحر الأسود الشمالية ،وفي عهده تم توقيع معاهدة الصلح بين الطرفين عرفت بمعاهدة "أدرنة"سنة 1125هـ/1713 م بعد خوضه لحرب ضد الدولة العثمانية [4].

و باعتلاء "كاترين الثانية[5]"(1796/1762) م عرش روسيا تجددت الحروب بين الطرفين ومرد ذلك يعود إلى سياسة التوسع التي انتهجتها قيصرة روسيا ، وبعد معارك متعددة منيت فيها الدولة العثمانية بإخفاقات متتالية عقد على اثرها الطرفان اتفاقية صلح سنة 1181 هـ/1774 م عرفت باسم اتفاقية " كوتشيك قينارجي" ، اشتملت على ثمانية و عشرين بنداً يمكن تلخيصها فيما يلي :

حولت البحر الأسود إلى بحيرة روسية ، أمنت مرور السفن التجارية الروسية عبر المضايق (البوسفور و الدردنيل) إلى البحر المتوسط ، كما حصلت على حق حماية الرعايا المسيحين

---

[1] - سنوا عبد الرؤوف ، العلاقات الروسية العثمانية (1987-1878) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة الحلقة الأولى ، ع 73-74 ، تاريخ العرب و العالم ، بيروت ،1984،ص 49

[2] -بطرس الأكبر : (1672-1725)م أعتلى العرش سنة 1688 م عندما أزاح أخته صوفيا وضع نصب عينيه العمل على زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا باعتماده على وسائل وطرائق غربية كما عرف عنه استعماله القوة لتوسيع الأراضي الروسية على حساب الدولة العثمانية ،للمزيد أنظر :عبد الوهاب الكيالي ،المرجع السابق، ج 1 ،ص 246 .

[3] صفوت ،المرجع السابق ،ص 11 .

[4] -فريد بك ، المصدر السابق ،ص ص 314-315 .

[5] كاترين الثانية :(1792-1796)اسمها الحقيقي صوفيا لقبت بكاترين الثانية لدى عمادها الذهب الأرثوذوكسي سنة 1744 م وصف حكمها بالمستبد المستنير خاضت حروبا ضد الدولة العثمانية ووقفت ضد الثورة الفرنسية . أحمد مهدي محمد الشويخات ،**الموسوعة العربية العالمية** ،ط 2 ،ج 19 ،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،الرياض ،1999 ،ص ص 21-22 .

الأرثوذكس في الدولة العثمانية (هذا كان تأسيس ما يطلق عليه لاحقا " بالمسألة الشرقية [1]") . ضف إلى ذلك حصول روسيا على امتيازات تجارية[2] ،وقد مثلت هذه المعاهدة بدايات التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية.

وبحلول أواخر القرن 18م/12 ه بدأت بوادر الضعف تظهر على الدولة العثمانية في مقابل ذلك شهدت الدول الأوروبية تطورا مذهلا على جميع الأصعدة : إذ تحولت طبيعة العلاقة بينهما خلال القرن 19 م/13 ه من المواجهة العسكرية إلى عقد مجموعة من المؤتمرات التي لعب فيها التنافس الأوروبي دورا هاما في بقاءها إلى حين .

[1] -المسألة الشرقية:مصطلح عام يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية إبان القرنين(12-13)ه/ (18 -19)م وأوائل القرن 14ه/ 20 م ، و هو يدل على ظهور بوادر اضمحلال الدولة و دخولها مرحلة الضعف و الانهيار و تقسيم ممتلكات الرجل المريض . أنظر بوجلطي ، المرجع السابق ،ص 28

[2] - مصطفى كامل ، **المسألة الشرقية** ، د.ط ، الهنداوي للثقافة و التعليم ، القاهرة ، 1898 ، ص 44 .

المبحث الأول :

المسألة السورية و انعقاد مؤتمر لندن 1840 م

I–الوجود المصري في بلاد الشام

أ)محمد علي باشا في مصر .

ب)حملة محمد علي باشا على الشام .

ج)ردود الفعل العثمانية والأوروبية على حملة محمد علي باشا على الشام.

د)إصلاحات إبراهيم باشا و ردود أفعال

II – التقارب الروسي العثماني

أ)أسبابه .

ب) نتائجه .

III–الموقف الأوروبي من توسعات محمد علي باشا و انعقاد مؤتمر لندن (1840–1841)م

أ)موقف الدول الأوروبية من توسعات محمد على.

ب) مؤتمر لندن الأول 1840 م.

ج) مؤتمر لندن الثاني 1841 م.

I-الوجود المصري في بلاد الشام:

أ- محمد علي باشا في مصر

استطاع محمد علي باشا[1] بفضل جهده المتواصل أن يعتلي السلطة في مصر عاملا على إعادة بناءها و توسيع سياسته وإرساء القواعد الأساسية التي منحت السيمات المتميزة للكيان المصري[2]

إذ تمكن بفضل حنكته و ذكاءه أن يعتلي عرش مصر ويطورها من خلال إصلاحاته التي نبهت الرأي الأوروبي إلى ضرورة توخي الحذر من هذا الرجل الذي بدأ مشواره كجندي ألباني في صفوف الجيش العثماني الذي أرسل إلى مصر سنة 1214ه /1801م لإخراج الفرنسيين بمعية الانجليز، فبعد انهزام الفرنسيين و توقيعهم لصلح أميان سنة 1214 ه / 1802 م تم جلاء القوات الفرنسية من مصر لتليها انجلترا سنة 1215 ه/ 1803م.

فبمجرد انسحابهم سادت الفوضى و الصراعات حول السلطة بين المماليك و العثمانيين فكانت الفرصة مناسبة لتعيين محمد علي باشا استطاع في فترة قصيرة كسب ثقة العلماء والشيوخ[3] في مصر على رأسهم عمر مكرم[4]، حيث طلبوا من السلطان تعيين محمد علي باشا في14 صفر1220 ه/

---

[1]-محمد علي باشا: محمد علي باشا(1173-1265ه/1760-1849م) ابن إبراهيم أغا بن علي،قائد عثماني و مؤسس آخر دولة ملكية في مصر منذ1805الى1849 م للمزيد أنظر :ربيع خشانة، **الموسوعة العربيةالعالمية**،مج 18،ص 101.

[2]- لطيفة محمد سالم، **الحكم المصري في بلاد الشام1831-1841** ،صفحات من تاريخ مصر،ط2، مكتبة مدبولي،القاهرة،1990،ص 17.

[3]- عملت الدولة العثمانية منذ بدايات تأسيسها على تقريب طبقة العلماء و الشيوخ الطرق الصوفية لما لهم من قوة التأثير على المجتمع . للمزيد أنظر :برنارد لويس،**إسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية**،تر سيد رضوان علي ،ط 2 ،دار السعودية للنشر والتوزيع،الرياض ،1982 ،ص 180 .

[4] عمر مكرم:1168-1237ه/1755-1822م بن الحسين السيوطي ولد باسيوط،تولى نقابة الاشراف وكان من ابرز القيادات في عصره.للمزيد انظر:محمد عمارة،شخصيات لها تاريخ،ط1،دار السلام للطباعة و النشرو التوزيع و الترجمة،مصر،2008م،ص147.

13ماي 1805 م ،فلم يجد السلطان من حل سوى إصدار فرمان يقر فيه تعيين محمد علي كوالي على مصر ابتدءا من21 ربيع الاول1220 ه /18جوان1805م[1] ليتم تثبيته فيها في25شعبان 1221 ه /06نوفمبر1806. [2]

وسعيا منه لكسب السلطان عمل على أبراز كفاءته و قدراته في صد الأخطار الخارجية التي أحاطت بالدولة العثمانية قام بصد الحملة الانجليزية نحو مصر بقيادة فريزر 1222 ه /1807م[3] ،التي انتهت بإجراء مفاوضات مع انجلترا أسفرت عن انسحابهم من الإسكندرية مقابل إطلاق سراح الأسرى ليتخلص فيما بعد من المماليك بعد تدبيره لمذبحة القلعة سنة 1223 ه /1811م.[4]

فبعد استتباب الأمن في مصر عمل على تقوية مركزه فيها من خلال قيامه بتنفيذ سياسته الإصلاحية الرامية إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية و مد نفوذها إلى مناطق جديدة هدفا لتقليص التوسع العثماني و قد شملت جميع المجالات منها:

✓ **المجال العسكري:**

عمل على استحداث جيش عصري و قوي على منوال الجيوش الأوروبية مستعينا بخبراء فرنسيين لتدريبه و تنظيمه وفق المناهج العصرية ،كما انشأ مدارس حربية لتخريج ضباط الجيش في مختلف الفرق العسكرية منها: مدرسة المشاة و مدرسة أركان الحرب1240 ه / 1825م، مدرسة المدفعية1245 ه / 1831مأرسل البعثات العسكرية إلى أوروبا [5]و بذلك أصبح لمصر جيش نظامي بلغ عدده سنة1247 ه /1833م ب 1690 ألف جندي إلى جانب ذلك انشأ ديوان الجهادية لتنظيم شؤون الجيش و تامين احتياجاته من الذخائر و المؤن و الأدوية و تنظيم الرواتب و كانت أولى مشاركات للجيش في حرب المورة التي أظهرت ما وصلت إليه العسكرية المصرية من تطور[6].

---

[1]- سليمان بن محمد الغنام،**قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811–1840) في الجزيرة العربية والسودان و اليونان و سوريا**، د .د. ن ،جدة،1980،ص17.

[2]- فريد بك،المصدر السابق ،ص291.

[3]-ألكسندر ماكنزي فريز (1758 - 13 سبتمبر 1809)، جنرال بريطاني كان لقبه "ماكنزي" حتى أضيف إليه لقب "فريزر" عام 1803 وهو قائد حملة فريزر على مصر بعد جلاء حملة نابليون الفرنسية.ويكيبيديا الموسوعة الحرة

[4]-الغنام ، المرجع السابق ،ص 19.

[5]-صالح أحمد هريدي،**دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر**،(**1220–1300**) ه/(**1805–1882**) م،ط2،ج2،الناشر عن الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية،القاهرة،200 ،ص114.

[6]- عبد الرحمان الرافعي ، **عصر محمد علي**،ط5،دار المعارف القاهرة،1989 ،ص236.

كما وجد أنه من الضروري تأسيس أسطول حربي قوي يساعده على بسط نفوذه ففي بداية الأمر اعتمد على شراء السفن من أوروبا [1]،و لكن بعد تدمير أسطوله في معركة نفارين1242 ه /1827م أمام أساطيل انجلترا و فرنسا و روسيا الأكثر تطورا ،أمر بتأسيس دار الصناعة البحرية في الإسكندرية عام1244 ه/ 1829م، تحت إشراف المهندس البحري الفرنسي دي سيريزي، حيث عملت على إعادة بناء الأسطول على الأنماط الأوروبية الحديثة إضافة إلى ذلك أسس مدرسة بحرية عسكرية لتدريب الشباب المصريين كضباط حربيين إلى جانب ذلك أقيمت مصانع للأسلحة في مصر[2].

✓ ***المجال الاقتصادي :***

فقد سعى إلى تطوير الاقتصاد المصري من خلال اهتمامه بالقطاعات الاقتصادية ففي:

الميدان الزراعي: قام بمصادرة الأراضي الوقف و نزع ملكية الأراضي و اعتنى بالري و شق العديد من الترع ،و شيد الجسور و القناطر و وسع نطاق الزراعة بتخصيصه لأراضي واسعة لزراعة التوت ، و الاستفادة منه في إنتاج الحرير الطبيعي و الزيتون لإنتاج الزيوت و ادخل زراعة القطن و النيلة للصباغة[3].

أما **في الميدان الصناعي**: قام ببناء قاعدية صناعية منشأ مصانع للغزل و النسيج و الحبال اللازمة للسفن الحربية و التجارية، و مصانعا للأقمشة الحريرية، و معامل لإنتاج السكر ،و مصانع النيلة و الصابون و دباغة الجلود و الزجاج و الشمع.[4]

أما **في الميدان التجاري و المالي** :فانه استغل ارتفاع حاصلات مصر الزراعية خاصة القطن ليقوم بتصديره إلى أوروبا حيث لعب الأسطول التجاري دورا هاما في إعادة حركة التجارة بين الهند و أوروبا عن طريق مصر فنشطت حركة التجارة الخارجية نشاطا عظيما،كما تم إلغاء نظام

---

[1]- هريدي، المرجع نفسه،ص 134.

[2]–عمر الإسكندري ،وآخرون ،**تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**،ط2،مكتبة مدبولي، القاهرة،1996 ،ص 164.

[3]– محمد صبري، **تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم**،ط2،مطبعة مصر، القاهرة،2000،ص ص49-50.

[4]– الرافعي،المصدر السابق،ص491.

الالتزام[1] مستبدلا إياه بنظام الاحتكار[2]، فقد تمكن بفضل هذا النظام من الحصول على الثروة التي إعانته في تعداد الجيش ، فكان هو التاجر الأول.[3]

أما في **الميدان التعليمي**: فقد اهتم بالتربية و التعليم من خلال إنشاء مدارس في مختلف التخصصات و إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا لدراسة مختلف العلوم و الفنون ،و من بين هؤلاء رفاعة رافع الطهطاوي[4] و على النقلي حيث لعبوا دورا هاما في النهضة العلمية و الإصلاحية كما ازدهرت حركة الترجمة و التأليف خاصة بعد تأسيس دار الطباعة سنة 1237 هـ /1822م.[5]

فالحركة الإصلاحية التي طبقها محمد علي أثارت لدى السلطان محمود الثاني[6] قدرا كبيرا من الخوف لما رآه من طموح و حماسة لدى واليه مما أدى به إلى انتهاج سياسة إصلاحية مماثلة له بدأها بإصلاح الجيش من خلال القضاء على الجيش الإنكشاري و إقامة جيش جديد و تطبيق مبدأ المساواة بين سكان الدولة العثمانية[7]، فكان كل خطوة يقدم عليها إلا و كانت له فيها أهداف يسعى لتحقيقها فتوجهه نحو السودان 1235-1236 هـ /1821-1820م كان بدافع استغلال مناجم الذهب و تجنيد السودانيين في صفوف الجيش المصري ،كذلك هو الحال بالنسبة لمشاركته إلى جانب

---

[1]-الالتزام: هو جباية الأموال والضرائب من عامة الشعب لإرسالها إلى السلطان العثمانى , يتولى اجبايتها طبقة الأثرياء , حيث يقومون بدفع مبالغ مالية مقدماً للدولة مقابل تحصيلهم للضرائب من المواطنين، وغالباً ما كانوا يبتزون المواطنين بأخذ مبالغ نقدية تفوق قيمة الضريبة الأصلية ،للمزيد انظر:جميل موسى النجار،الإدارة العثمانية في ولايةبغداد،ط1،القاهرة،1991م،ص ص25-26.

[2]-الاحتكار :هو رأس المال الذي يركز تحت يديه اكبر قدر من وسائل الإنتاج و يضع تحت تصرفه أكبر قدر من المال بغية تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق السيطرة على السوق.للمزيد انظر الكيالي،المرجع السابق،ص75.

[3]- صبري، المرجع السابق،ص54.

[4] -رفاعة رافع الطهطاوي :(1216-1290) هـ /(1801-1873) م من قادة النهضة العلمية في مصر في عهد محمد علي باشا، ولد بمدينة طهطا إحدى مدن محافظة سوهاج بصعيد مصر، يتصل نسبه بالحسين السبط، أنظر :عمارة ،المرجع السابق ،ص151.

[5]-علي المحجوبي،**النهضة الحديثة في القرن 19م لماذا فشلت بمصر و تونس ونجحت باليابان** ،دار الطبع تونس،1999 ،ص19.

[6]-محمود الثاني:(1199-1255) هـ/(1785-1839) مهو السلطان الحادي و الثلاثون في السلطنة العثمانية ابن السلطان عبد الحميد خان الأول امتاز بقوة الشخصية و بالشجاعة و الصبر تولى أمور السلطنة سنة1808 بعد اخيه مصطفى الرابع الذي الذي عزل بعد توليه السلطة لمدة 13 شهر.أنظر : الكيالي، المرجع السابق، ج 6،ص 108 .

[7]- عائض بن خزام الروقي ، **حروب محمد علي في الشام و أثرها في شبه الجزيرة العربية1247-1255/1831-1839** ،مطابع جامعة أم القرى،الرياض، 1998،ص32.

السلطان في ثورة سكان اليونان على الدولة العثمانية 1235-1242 هـ/ 1821-1827م إذ كان الدافع لذلك حصوله على جزيرة كريت نظير أعماله المقدمة و إنعاش تجارة مصر في بحر ايجة.[1]

ب – حملة محمد علي باشا على الشام:

وجه محمد علي باشا أنظاره إلى بلاد الشام سنة 1236 هـ /1831م و لو أن هذه الفكرة راودته سنة1225 هـ/ 1810م قبل توجهه إلى الحجاز لإخماد الثورة الوهابية[2] 1226 -1233 هـ 1811–1818، إذ طلب من السلطان العثماني عزل والي الشام و إسنادها إلى صديق له بحجة أن ذلك يساعده على انجاز مهمته في الحجاز فلما تم رفض طلبه طالب بضم إيالة الشام بكاملها إليه.[3]

وكان سبب تحطم أسطوله البحري في معركة نافارين1242 هـ/ 1827 م و تراجع السلطان عن وعده الأثر البالغ الذي جعله يتطلع إلى ضم بلاد الشام إليه و مرده إلى ذلك توفر مجموعة من الأسباب منها:

الأسباب لإستراتيجية التي تمثلت في:

شعور محمد علي باشا بأنه يستحق مكافأة بعد كل ما قدمه للسلطان من مساعدات في إخماد التمردات الداخلية و رغبته في إقامة منطقة عازلة بين قلب أملاكه في واد النيل و مركز الدولة

---

[1]– خالد فهمي،**كل رجال الباشا محمد علي و جيشه وبناء مصر الحديثة** ،تر شريف يونس ،ط1،د د ن ،القاهرة ،2001،ص ص67–68.

[2]–الوهابية:مصطلح أطلق على أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي في أساسها حركة دينية دعت الى نبذ البدع و الخرافات و العودة إلى تعاليم الإسلام الصحيحة.أنظر :عبد الله بن محمد بن حسين أبو داهش،"**ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلدان جنوب الجزيرة العربية**،""مجلة الدارة"، ع 10،الرياض،1984،ص9.

[3]– الروقي ، المرجع السابق،ص 175.

العثمانية في الأناضول[1] إذ يستطيع من خلال سيطرته على الشام أن يرد أي عدوان عثماني يهدف إلى انتزاع مصر منه و يعطيها الأمن و الاستقرار[2].

إدراكه بأن الدولة العثمانية تشهد ضعفا لذا رغب في ملء الفجوة التي ستنشأ عن اضمحلال أملاكها بالدخول في توازن دبلوماسي بين انجلترا و فرنسا بضرب كل منهما للأخرى[3].

الأسباب الاقتصادية فتتمثل في :

رغبة محمد علي باشا في استغلال موارد الشام خاصة و ان مصر كانت تشهد نهضة صناعية استدعت البحث عن المواد الخام كالفحم الحجري الذي كان يجلب من جبل لبنان و المعادن[4].

غنى المنطقة بالخشب ذا النوعية الجيدة الذي كانت مصر تفتقر إليه خاصة و أنها كانت بأمس الحاجة إليه لإعادة بناء أسطولها البحري الذي تحطم في معركة نافارين1242 هـ/ 1827م[5] .

توفر المنطقة على منتجات غنية كالحرير و الزيتون و الصابون و الجلود و الخيول و توفرها على منتجات أسيا الوسطى و الشرق الأقصى لذا عمد إلى إتباع سياسة الاحتكار للتحكم في التجارة.

الأسباب العسكرية رغبته الملحة في ضم المزيد من البلاد العربية تتطلب حصوله على المزيد من الجنود و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بضم الشام إليه و تجنيد شبابها في صفوف جيشه.

إضافة إلى **القيمة الدينية و الثقافية للشام** اذ انها تضم القدس الشريف و دمشق التي تمثل ابرز المراكز القيادية للثقافة الإسلامية جعلته يحلم بجمع القاهرة ببلاد الشام[6].

كل هذه الأسباب جعلت محمد علي يوجه أنظاره إلى الشام رافضا التوجه نحو الجزائر بطلب من القنصل الفرنسي، خوفا من خلع السلطان له وتوسع النفوذ الفرنسي إلى شرق البحر المتوسط[7].

ولقد اختار سنة 1246 هـ /1831م كبداية لانجاز مشروعه لان الظروف السياسية في هذا الوقت وضعت الدولة العثمانية و النظام الأوروبي بأكمله في موقف ضعيف.

---

[1]- الرافعي،المصدر السابق،ص ص217-218.

[2]- الروقي ، المرجع نفسه،ص 175.

[3]- فهمي، المرجع السابق،ص69.

[4]- سالم، المرجع السابق،ص ص21-22.

[5]- صبري، المرجع السابق،ص66.

[6]- سالم، المرجع السابق، ص 22.

[7]- الإسكندري، المرجع السابق ،ص173.

فمن الجانب الإقليمي: كانت الدولة العثمانية في غاية الضعف بسبب عملية الإصلاح التي طالت الجيش التي اقتضت من السلطان محمود الثاني القيام بإبادة العساكر الانكشارية و الفتك بهم عام1241 ه /1826م إضافة إلى فقدانها لجزء كبير من جيشها في حربها مع روسياسنة1243ه/1828م و خسرتها لليونان[1].

أما من الجانب الأوروبي : فقد ساعد عدم تجانس النظام الأوروبي بسبب انقسامه إلى فريقين لكل منهما توجهاته المختلفة،أدى بهم إلى عدم اتفاقهم على إيجاد حل لقضية محمد علي في الشام إضافة إلى وجود حليف أوروبي قوي كفرنسا إلى جانبه ،في حين كانت بريطانيا منشغلة بالحروب البلجيكية و الثورة البرتغالية[2]، أما روسيا فقط كانت منشغلة بثورة بولندا[3].

مع توفر هذه الظروف لم يبقى أمام محمد علي سوى البحث عن ذريعة لبدء نشر قواته

في الشام ، مستغلا خلافاته مع والي عكا عبد الله باشا بسبب إيواءه لستة ألاف فلاح مصري فارين من الخدمة العسكرية حيث رفض هذا الأخير تسليمهم فما كان عليه سوى توجيه حملته نحو الشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا[4] بجيش قوامه25 ألف مقاتل فادى ذلك إلى سقوط عكا في28ذو الحجة 28/1247ماي 1832 لمواجهة دمشق في جوان 1832م مواصلا زحفه نحو جبال طوروس[5]

و أضنة [6]1248/1833 ليصبح على مقربة من كوتاهية الواقعة غرب تركيا، حيث لم يعد يفصله عن عن استانبول سوى 150ميل[7].

ج–ردود الفعل العثمانية و الأوروبية على حملة محمد علي باشا :

[1]–محمد عبد الستار البدري،**المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي** ،ط1،دار الشروق،مصر،2001 ،ص102.

[2]–البدري،المرجع السابق،ص102.

[3]– الاسكندري، المرجع نفسه ،ص172.

[4]– إبراهيم باشا: 1789–1848 قائد مصر الابن الأكبر لمحمد علي باشا عينه والده قائدا للحملة ضد الوهابيين 1816 اخمد ثورة اليونان 1825 وصل الى كوتاهية 1832 عين سنة 1848 كنائب عن ابيه في حكم مصر للمزيد انظر : الخوند الموسوعة التاريخية الجغرافية ج 12 دار النهضة بيروت 1998.

[5]- طوروس: هي سلسلة جبلية تقع جنوب شرق منطقة الأناضول التركية، للمزيد انظر:الموسوعة العربية العالمية،ص240.

[6]– أضنة:مدينة بجنوبي تركيا عاصمة سيهان،احتلتها القوات المصرية1832–1840.محمد شفيق غربال،الموسوعة العربية الميسرة، مجلد61،ص72.

[7]– أنيل الكسندرروفادولينا، **الامبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية في ثلاثينات و أربعينات القرن التاسع عشر** –تر أنور محمد إبراهيم–المعهد الأعلى للغات 1999, ص 30.

العثمانية:

كان وضع الدولة العثمانية محرجا للغاية فحاولت في بادئ الأمر التوفيق بين محمد علي ووالي عكا لكنها فشلت و مع رغبة واليها في الإستيلاء على الشام وإصرار السلطان على رفض طلبه قام هذا الأخير بإصدار أمر في أول من ذي الحجة1247 ه /07ماي1832م يقضي بعزل محمد علي باشا عن الديار المصرية وجزيرة كريت [1]، لكن إبراهيم باشا واصل زحفه باتجاه الشمال.

ب–الأوروبية :

وعلى ضوء الهزائم التي مني بها السلطان العثماني لجا إلى طلب المساعدة من فرنسا و بريطانيا لكنهما تجاهلتا طلبه ، فبريطانيا خلال هذه الفترة تخلت مؤقتا عن سياستها التقليدية الداعية لحماية الدولة العثمانية لأسباب تتعلق بأزمة الثورة البلجيكية و البرتغالية.

على عكس الموقف البريطاني ، فان الدبلوماسية الفرنسية قررت العمل على احتواء الأزمة بين السلطان و الوالي المصري حيث حاولت من خلال سياستها الحفاظ على الدولة العثمانية من جهة و مساندة حليفها من جهة أخرى ، و كان العامل الأساسي الذي شجعها على ذلك هو أن محمد على لم يكن هدفه وراثة الدولة العثمانية ولكن الإحتفاظ بالشام فقط [2].

أما بالنسبة للنمسا فقد عملت على تأييد الدولة العثمانية فقد حاولت إيجاد حل لهذا النزاع بأية وسيلة حتى وان كان على حساب الإذعان لمطالب محمد على و هو ما أكده مترنيخ[3] للمبعوث العثماني نامق باشا حيث أوضح له بعدم شرعية حكم محمد علي من الأساس،ولكن هذا لا يمنع من منحه الشام و إنهاء الخلاف فورا[4].

فلم يكن أمام السلطان العثماني سوى اللجوء إلى روسيا التي سارعت لتلبية طلبه بإرسالها لجيش قوامه 30الف جندي للدفاع عن العاصمة العثمانية حيث تم عبوره مضيقي البوسفور و الدردنيل في1 شوال 1248 ه /20فيفري 1833م[5].

---

[1]-ا-لاسكندري ،المرجع السابق،ص174.

[2]– البدري ، المرجع السابق، ص ص106.

[3]–مترنيخ :(1773–1859)م سياسي نمساوي شغل منصب سفير لبلاده في بروسيا 1803 م،وفرنسا 1806 م،صار وزيرا للخارجية 1809،سعى إلى تقوية نفوذ بلاده و عمل على تمزيق التحالف البروسي– الفرنسي، كما عمل على إقامة التوازن الدولي في مؤتمر فينا 1815 م،أنظر : المولا ، المرجع السابق ،ج 6 ،ص 3014

[4]– البدري ،المرجع السابق ،ص 107.

[5]– الغنام، المرجع السابق،ص92.

لهذا السبب استشعرت الدول الأوروبية على رأسها فرنسا و بريطانيا خطر التواجد الروسي فكان لزاما عليهما كبح طموح محمد علي من خلال إرسالهم لرسل للتفاوض معه، كما قام السلطان بإرسال مندوب عنه خليل باشا لمفاوضته و حسم الخلاف وديا لكن والي مصر أصر على موقفه ،كما قامت فرنسا بإرسال سكرتير السفارة الفرنسية بالدولة العثمانية مع رشيد بك إلى إبراهيم باشا و بعد مفاوضات دامت أربعة أيام تم الاتفاق على توقيع معاهدة صلح كوتاهية في 19ذي القعدة 1248 هـ /08افريل1833م التي نصت على:

-تثبيت محمد علي باشا على مصر مدى الحياة و منحه ولاية الشام و جزيرة كريت

-تعيين إبراهيم باشا كوالي على إقليم أضنة.[1]

ففي بادئ الأمر رفض السلطان العثماني منح محمد علي باشا إقليم أضنة حيث أرسل مكتوبا له مع الصدر الأعظم متعمدا عدم ذكر إقليم أضنة مما أدى إلى رفض محمد علي لهذا المكتوب و اعتباره خرقا لصلح كوتاهية ليقوم ابنه إبراهيم باشا بالزحف نحو الأراضي العثمانية فاجبر السلطان على التنازل عن هذا الإقليم بإصداره فرمان20محرم1249 هـ/ 06 جوان 1833م الذي نص على:

-تثبيت محمد علي باشا على حكم مصر و كريت

-إسناد ولاية سوريا و الحجاز إليه

وما يستنتج من هذه الاتفاقية ليست صلحا حقيقا بقدر ما هي هدنة مؤقتة بين الطرفين فمحمد علي رغم انتصارات جيوشه الساحقة إلا انه بقي تابعا للسلطان أما السلطان فقد وجد مرغما أمام انهيار جيشه لقبول هذا فقد كانت له فرصة لإعادة تحضير جيشه استعدادا لمواجهة محمد علي باشا مرة أخرى[2].

د-إصلاحات إبراهيم باشا في الشام و رد فعل سكانها:

لتثبيت الحكم المصري في بلاد الشام انشأ محمد علي حكما مواليا له بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي قام بتطبيق مجموعة من الإصلاحات شملت جميع النواحي أهمها ما يلي:

---

[1]- الرافعي،المصدر السابق،ص253.

[2]-محمد عبد الفتاح ابو الفضل،**الصحوة المصرية في عهد محمد علي**،دط،القاهرة1998،ص188.

- **الجانب الإداري:** قام بفصل إدارة دمشق مقرا لحكمه و قسم سوريا إلى أربع مديريات و هي حلب دمشق طرابلس صيدا.[1]

كما حد من الضرائب على الشعب ومنع الإقطاع من فرض ضرائب إضافية خاصة بهم، وألغى التقييدات المذلة بالملبس والمسكن عن المسيحيين واليهود، وسمح ببناء الكنائس ،كما جعل نظاماً لجباية الخراج ومعاملة الرعايا بالمساواة والعدل، لا تفاوت في طبقاتهم ومذاهبهم [2] كما انشأ مجلس للشورى في المدن المختلفة مهمتها النظر في الأمور الجزائية و الفصل بين المشاكل العمومية المختلفة.[3]

- **الجانب الاقتصادي :**

الزراعة:

عمل على إعادة توزيع الأراضي وشجع الزراعة من خلال تقديمه المساعدات مالية للفلاحين فأوجد بنك التسليف الزراعي كما اعفي الفلاحين من الضرائب لمدة 3سنوات وعمل على توطين البدو حول حلب ودمشق وإشغالهم بالزراعة،مما أدى إلى تنوع الإنتاج الزراعي في الشام و مثلت زراعة التوت الهيكل الاقتصادي الذي اعتمد عليه في تنفيذ البرنامج العام، فالحرير هو مصدر الثروة القومية و مادة التصدير الأولى إلى أوروبا[4]،كما اهتم بغرس اشجار الزيتون و العنب.[5]

الصناعة:

اشتهرت الشام في عهده بصناعة الحرير والنسيج كما أنشئت معاصر لاستخراج زيت الزيتون، إضافة إلى ازدهار صناعة الصابون و الشموع و البراميل الخشبية

التجارة:

انتهج سياسة الاحتكار،وشجع على تجارة الحرير والقطن ،الصوف،الصمغ،الزعفران،الصابون

---

[1]- سالم ،المرجع السابق ،ص71.

[2]– محمد عبد الرزاق كردعلي، **خطط الشام** ، ط3 ، مكتبة النوري ،دمشق 1983 ،ص57.

[3]– هدى علي بلال،"الصراع العثماني المصري على بلاد الشام و الموقف الدولي منه1830-1841م"، ع 3،مج 10 ،مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية،جامعة الموصل ،2011، ص350.

[4]–سالم،المرجع السابق ،ص147-150.

[5]–أبو الفضل،المصدر السابق،ص189.

النيلة،الكتان كما حسن طرق المواصلات الداخلية عن طريق إصلاحها[1].

موقف سكان الشام من الإصلاحات

لقد لقيت هذه الإصلاحات استحسانا من قبل أهل الشام إلا أن ما أثار تذمرهم هي سياسة التجنيد الإجباري،التي طبقها إبراهيم باشا شاملاً جميع الرجال بين 16 و60 عامًا لفترة أقلها خمس سنوات قابلة للتمديد .

فثارت نابلس والخليل والقدس،و بعلبك واللاذقية وبشري عام1834/1250ودرعا سنة 1253 هـ /1837 م إضافة إلى إقراره بتجريد اهل الشام من السلاح،فضلا عن قوانين أخرى منها احتكار جميع أصناف الحرير وفرضه لضريبة على النبيذ و المشروبات الروحية بعد أن صرح بتناولها علنا [2] .

II–التقارب الروسي العثماني:

أ–أسبابه:

كانت سياسة روسيا خلال القرن 12هـ/ 18 م و أوائل القرن13 /19 م تعمل على انحلال الدولة العثمانية ويظهر ذلك مساندتها لليونانيين في حربهم ضد الدولة العثمانية من خلال تكتلها مع القوى الكبرى وتحطيم الأسطول العثماني المصري في معركة نافارين 1242 هـ /1827م إضافة إلى إعلانها الحرب عليها من 1243 هـ/ 1828 التي انتهت بعقد معاهدة أدرنة 1244 هـ/ 1829 م حيث نصت على :

– إعطاء امتيازات لروسيا في بلاد الشركس والدانوب و منع أي تدخل خارجي في شؤونها[3].

لكن هذه السياسة ما فتأت أن تغيرت بمجيء القيصير الروسي نيكولا (1796–1855) م[4] الذي كان يرى أن طرد العثمانيين من أوروبا سيجعلهم يتركزون في آسيا الصغرى وتهديدهم لروسيا والقوقاز كما أن العمل على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية سيمنح الدول الكبرى نصيب كبير

---

[1]– سالم ،المرجع نفسه ،ص156.

[2]– محمد عبد الرزاق كردعلي: **خطط الشام** ، ط3 ، مكتبة النوري ،دمشق، 1983 ،ص60.

[3]– صفوت، المرجع السابق، ص14–15.

[4]- نيكولا الأول1796–1855 :اعتلى العرش سنة 1825 م وقع معاهدة أدرنة مع الدولة العثمانية سنة 1829 قام بقمع انتفاضة في بولندا ،أنظر :مسعود الخوند ، المرجع السابق ،ج 8،ص 225 .

من الأراضي بجوار الأراضي الروسية فمن مصلحتها الحفاظ على جار ضعيف ألا وهو الدولة العثمانية خير من جيران أقوياء يهددونها في أي وقت، وعلى هذا الأساس عملت روسيا على تأييد الدولة العثمانية في أصعب مواقفها مع واليها المتمرد الذي وصل إلى حدود عاصمتها ومع يئس السلطان من الحصول على الدعم البريطاني[1] و الفرنسي[2] ، قررت روسيا استغلال الموقف الدولي لصالحها إذ قامت بتحرك دبلوماسي منفرد من خلال إرسال أحد قادتها في 1249 هـ/ 13 جانفي 1833 إلى كل من استانبول والإسكندرية ليعرض مساعدته على السلطان وإقناع محمد علي بالتوقف عن زحفه نحو استانبول[3].

ففي بداية الأمر كان هناك تردد من قبل السلطان ولكن بعد خذلانه من قبل فرنسا وبريطانيا اضطر إلى قبول عرض روسيا ففي أوائل فيفري بعث بمذكرة إلى القائم بأعمال الروسي بوتنييف يطلب منها إرسال أسطول روسي إلى الممرات وقوات برية إلى العاصمة للمحافظة عليها فما كان من روسيا سوى تلبية طلبه مرسلة أسطولها البحري أمام سراي السلطان و14 ألف جندي في منطقة البوسفور فقد أصبح السلطان العثماني يشعر بالقوة نتيجة قدوم القوات الروسية فطلب من محمد علي عودة جيشه وابرم معاهدة سلام معه ، وأمام التقدم الروسي شعرت كل من بريطانيا وفرنسا بالخطر مما أدى بمطالبتهما من محمد علي باشا بالانسحاب من المناطق التي سيطر عليها

فالسياسة الروسية نجحت على إنقاذ الدولة العثمانية في اللحظة الأخيرة من السقوط في أيدي القوات المصرية مظهرة دور الحريص والمدافع عن الدولة العثمانية الضعيفة أمام محمد علي باشا لذا عملت على تمتين علاقاتها مع السلطان العثماني وإقناعه بأنها القوة الوحيدة التي قدمت لها العون العسكري[4] .

---

[1] – لم تقدم بريطانيا الدعم للدولة العثمانية لانشغال أسطولها البحري بتنفيذ العقوبات التجارية على هولندا .أنظر :البدري ،المرجع السابق ، ص106.

[2] – فرنسا لم ترغب في مساعدة السلطان لأنها كانت تؤيد محمد علي في توسعه في الشام محاولة مد نفوذها في المنطقة و مواجهة النفوذ البريطاني .هدى على بلال،المرجع السابق، ص347.

[3] – طقوش ،المرجع السابق ،ص 357.

[4] – غالب عبد أحمد العربيات و آخرون ،"**الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام 1831–1841 "قراءة جديدة في التدخل الدولي**" ، ع 117-118 ، مجلة الدراسات التاريخية ،جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن، 2012 ، ص ص 393-394.

سارعت بريطانيا وفرنسا إلى تسوية الخلاف من عقد اتفاقية كوتاهية 19 ذي القعدة 1248هـ /8 أفريل1833م وعلى الرغم من توقيع هذا الصلح إلا أن القوات الروسية رفضت الانسحاب من المضايق إلا بعد أن حصلت على المزيد من التنازلات إضافة إلى مواصلتها لنشاطها الدبلوماسي من خلال تكليف مبعوثها بمحاولة إقناع السلطان على ضرورة تمتين علاقاتها مع روسيا [1]، حيث كللت هذه الجهود من خلال توقيع اتفاقية خنكار اسكله سي الواقعة في البوسفور في20صفر 1249 هـ / 08 جويلية 1833م التي نصت على :

- قيام تحالف دائم بين روسيا والدولة العثمانية
- قيام روسيا بالتعاون والدفاع عن الدولة العثمانية ضد أي هجوم خارجي .

ب–موقف فرنسا و بريطانيا من هذا التقارب:

لقد تغير الموقف الأوروبي اتجاه محمد علي بمجرد دخول روسيا مسرح الأحداث مما اجبرها على اتخاذ سياسة حاسمة بالنسبة لمصر و محمد علي ، فقد احتجت بريطانيا رفقة فرنسا علي بنود معاهدة خنكار اسكله سي ،فقد كان يرى وزير خارجيتها بالمرستون [2]أن صداقة روسيا للدولة العثمانية أخطر بكثير من عداوة محمد علي للباب العالي لذا عملت انجلترا علي الحفاظ علي الدولة العثمانية

و إحباط كل محاولة من شأنها تقسيم الدولة العثمانية أو فرض الحماية عليها سواء كانت من جانب روسيا أو من ناحية محمد علي[3]، فقد سعت بريطانيا من خلال سياستها هذه حفظ التوازن الدولي في أوروبا و المحافظة علي مصالحها في المنطقة و على طرق مواصلاتها إلى الهند ويظهر ذلك من خلال تصريح بالمرستون القائل : "...بان ضرب السلطان سيؤدي لا محالة إلى تناثر إمبراطوريته وسيسمح بالتدخل الأجنبي و اختلال في توازن القوى في أوروبا و استفادة روسيا بشكل كبير...".

---

[1] – إن هذه الاتفاقية ليست صلحا بقدر ما هي هدنة مؤقتة بين حيث لم يحقق أي من الطرفين حدا أدنى مما يطمح إليه فمحمد علي رغم انتصار جيوشه إلا أنه بقي تابعا للسلطان ، أما سلطان وجد نفسه مرغما أمام انهيار جيشه لقبول هذا الاتفاق فقد كانت له فرصة لإعادة تنظيم جيشه و استعداده لمواجهة محمد علي مرة أخرى . عبد الفتاح أبو الفضل ، المصدر السابق ، ص88 .

[2]- بالمرستون:سياسي ورجل دولة بريطاني امبريالي عين نائبا عن حزب المحافظين عام 1807م ،انتقل لحزب الأحرار عام1829م،بدأ كوزير للحربية عام1809م-1828م ثم وزير الخارجية 1830-1841م.انظر:الكيالي،المرجع السابق،ص482.

[3]– صفوت ، المرجع السابق ، ص 15.

كما كتب إلي سفير بريطانيا في باريس طالبا منه دعوة محمد علي إلى الانسحاب نحو مصر بامتلاك سوريا سيجر معه بالضرورة امتلاك بغداد .[1]

و قد ظهرت كراهية بالمرستون محمد علي بعد أن تجاهل طلب بريطانيا سنة 1249 هـ/1834م المتمثل في إنشاء طريق من أنطاكيا للفرات مارا بحلب لخدمة تجارتها و تأسيس مستودع لبضائعها بأزمير و تعين حراس علي منشئاتها و تأمين سفنها من هجمات البدو كما أرادت نقل سفينتين حربيتين على طول الطريق فما كان على بريطانيا سوف اللجوء إلي السلطان العثماني الذي أصدر فرمان فلي مارس 1250 هـ/1835م القاضي باحترام الملاحة في الفرات .

كما استغلت فرصة تقربها من السلطان إلى دفعه و تحريضه ضد والية المتمرد من خلال تحريض سكان الشام للقيام بد لثورة ضد سياسة إبراهيم باشا الإصلاحية خاصة فيها يتعلق بالتجنيد الإجباري و مسالة جمع السلاح و احتكار التجارة و إثقال كاهلهم بالضرائب مستميلا رؤساء العشائر و الأعيان إلي جانبه[2] ،لتواصل خطتها من خلال توجيه بلاغ رسمي محمد علي في 1253 هـ/أوت 1838 م داعية إياه بعد الخروج عن طاعة السلطان والاستقدام إلى وقف تحركاته بالقوة المسلحة بالتعاون مع الدول الأوروبية .

معاهدة بالطاليمان:

و في ذات الوقت راحت تعد مشروع اتفاقية بلطا ليمان[3] بالاشتراك مع نوري أفندي وزير المالية العثماني ليتم التوقيع عليها في26جمادى الأولى 1254 هـ/ 16 أوت 1838م حيث نصت على :

- منع سياسة الاحتكار في جميع أنحاء الدولة العثمانية .
- فرض نسبة معينة من المال على بضائع الدولة البريطانية التي تدخل للدولة العثمانية و كذلك الصادرة عن الدولة العثمانية .
- وضع نظام لتحصيل الجمارك .
- حق تملك بريطانية في جميع أنحاء الدولة العثمانية .

نتائج معاهدة بالطاليمان:

[1] – فهمي، المرجع السابق ، ص 387 .

[2] – كردعلي، المصدر السابق، ص 63 .

[3] – فيما يبدو أن الهدف من توقيع هذه المعاهدة هو تنشيط التجارة البريطانية و القضاء على سياسة الاحتكار التي اتبعها محمد علي خاصة و أن بريطانيا كانت بحاجة ماسة إلى الموارد الأولية بسبب التطور الصناعي الذي شهدته و أيضا رغبتها في السيطرة عل التجارة.

ما يمكن ملاحظته أن بنود المعاهدة خدمة بالدرجة الأولى مصالح بريطانيا إذ أدت إلى تضاعف وارداتها و تطور نمو الرأسمالية[1] كما استغلت الفرصة من خلال احتلالها لعدن 1254 هـ/1839 م قصد امتلاكها لمفتاح البحر الأحمر من الجنوب و إنشاء قاعدة حصينة في طريق الهند[2]،وسارعت بعقد تحالف بينها و بين الدولة العثمانية ضد محمد علي في1254 هـ /أفريل1839م في نفس الوقت عقدت معاهدة مع النمسا لضمان الملاحة الحرة في نهر الدانوب و تامين تجارتها في البحر الأسود[3].

كما عملت بريطانيا على تشجيع الثورات الداخلية من خلال تحريض الدروز ضد إبراهيم باشا و دفعت السلطان إلى إعلان الحرب ضده من خلال المشاركة في معركة نزيب 1255 هـ /1839م بالقرب من حلب التي انتهت بانتصار قوات إبراهيم باشا ،حيث أحاطت بالدولة العثمانية مجموعة من الظروف من بينها وفاة السلطان محمود الثاني ، فرغم هذه الظروف قام السلطان عبد المجيد[4] بمحاولة الجنوح إلى السلم من خلال إرسال رسوله عاكف أفندي إلى مصر لعرض معاهدة هدنة تمهيدا لأجراء الصلح بما يرضي الطرفين ، حيث أبدى السلطان موافقته على تحويل محمد علي باشا على حكم مصر بالوراثة و إقرار سلطانه على سوريا و جزيرة العرب فقد كان محمد علي باشا شبه موافق بشرط إبعاد الأطراف الأجنبية[5] .

III–موقف الدول الأوروبية من توسعات محمد علي باشا وانعقاد مؤتمر لندن 1840 م/1841 م

أ– موقف الدول الأوروبية من توسعات محمد علي باشا:

إن الانتصار الذي أحرزه الجيش المصري في معركة نزيب حرك مسألة التوازن الأوروبي و المسألة الشرقية وخوفا من تقدمه واستيلاءه على المضايق قام سفراء كل من بريطانيا و فرنسا

---

[1]– بوجلطي، المرجع السابق، ،ص 51 .

[2]– صبري ،المرجع السابق ،ص71.

[3]–سنو،المرجع السابق، ح2 ،ص19.

[4]- عبد المجيد: 1826– 1861 هو السلطان الحادي و الثلاثين،تولى الحكم وعمره 16 سنة عام 1839 ،فكان أول سلطان يتحدث اللغة الفرنسية،كما تاثر بأفكار الثورة الفرنسية،،اتبع برنامج والده الإصلاحي.أنظر:الكيالي،المرجع السابق ،ج 6، ص 853.

[5]– أبو الفضل ، المصدر السابق، ص 202 .

وروسيا و بروسيا بالاجتماع في اسطنبول حيث تم الاتفاق على توجيه مذكرة إلى السلطان مطالبين إياه أن لا يقر شيئا في أمر المسألة السورية إلا بعد إطلاعهم عليه من اجل تحقيق هدفين:

الأول:الإبقاء على الدولة العثمانية.

الثاني:التخلص من محمد علي باشا ودولته بعدما أصبح يمثل خطرا على النفوذ الأوروبي[1].

إلا أن مواقف الدول الأوروبية كانت متباينة لاختلاف أطماعها فكانت روسيا تنتهز لفرص لبسط حمايتها على الدولة العثمانية،أما النمسا فكان إشراكها في التدخل بغرض إلا يجعل لروسيا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية،في حين أن بروسيا لم يكن لها أطماع في هذه الأزمة فكانت ترمي إلى التمسك بالمحافظة على السلم اتقاء لاندلا ع أي حرب أوروبية[2].

أما فرنسا فكانت تؤيد محمد علي و تسانده وتتطلع إلى أن تفرض على مصر ضربا من الحماية ابتغاء التمكين لنفسها في بلاد الجزائر الخاضعة لاستعمارها[3].

أما بريطانيا فقد حاولت الحفاظ على الدولة العثمانية بقضاء على محمد علي و دولته لما شكله من خطر على المصالح البريطانية في البحر الأحمر و طريق الهند[4].

بناءا على ذلك بدا النشاط الدبلوماسي الأوروبي من خلال تكثيف الجهود لمحاربة محمد علي ويظهر ذلك من خلال اللقاءات التي جمعتهم اولها اقتراح القيصر الروسي نيكولا من خلال مبعوثه برينيور إلى بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ضرورة إغلاق المضايق أمام السفن الحربية كلها و تقييد محمد علي باشا في حكم مصر وولايات الشام كما اقترح سفير بريطانيا و النمسا لدى استانبول إعادة بلاد الشام الى حكم الدولة العثمانية لكن سفير فرنسا و روسيا رفضا ذلك و طالبا بمنح محمد علي باشا حكم مصر وبلاد الشام الاربع دمشق حلب طرابلس صيدا[5]مقابل منحه ولاية مصر لكن هذا الغرض قوبل بالرفض من طرف محمد علي باشا الذي أكد على البقاء في بلاد الشام[6].

---

[1]- فهمي ،المرجع السابق ،ص382.

[2]-البدري ،المرجع السابق ،ص 152.

[3]– بروكلمان ، المصدر السابق ،ص 63.

[4]– أبو الفضل،المصدر السابق ،ص203.

[5]– العربيات ،المرجع السابق ،ص399.

[6]- عباس عبد الوهاب علي آل صالح ،"**موقف الدبلوماسية الروسية من الصراع العثماني المصري(1839–1841م)**" ، ع2، مج18 ،مجلة التربية و العلم ،الموصل، 2001،ص29.

كما اقترح القيصر الروسي نيكولا من خلال مبعوثه لبالمرستون وزير خارجية بريطانيا ضرورة إغلاق المضايق أمام السفن الحربية كلها و تقييد محمد علي في حكم مصر وولايات الشام واقترح كل من السفير بريطانيا و النمساوي لدى استانبول بضرورة إعادة بلاد الشام إلى حكم الدولة العثمانية لكن سفير فرنسا و روسيا رفضا ذلك و طالبا بمنح محمد علي باشا حكم مصر وبلاد الشام الأربع دمشق حلب طرابلس صيدا.

وقبل إنعقاد المؤتمر الرسمي جرت محادثات في 1254 هـ/19 سبتمبر 1839م جمعت كل من فرنسا و بريطانيا اشتركت فيها روسيا لمناقشة المسألة السورية ، حيث ظهر خلاف بين بريطانيا و فرنسا حول الموقف من التسوية فقد كان رأي بريطانيا القضاء على محمد علي نظرا لما يشكله من خطر على طرق مواصلاتها الى الهند خاصة في حالة سيطرة فرنسا عليه ،أما فرنسا فكانت ترى ضرورة بقاء محمد علي في حكم مصر مع تبعيته الاسمية للدولة العثمانية[1].

وفي 1254 هـ/ 19 أكتوبر 1839 م تم عقد اجتماع ثاني في لندن بين مستشار السفارة الروسية و بالمرستون لبحث الموقف الحقيقي للحكومتين الروسية و البريطانية من المسألة السورية بشأن سحب قوات محمد علي من المناطق التي سيطرت عليها.

ليليه اجتماع أخر في 1254 هـ/27 أكتوبر1839 م جمع سفراء الدول الأوروبية الخمس التي لها صلة وثيقة بالمسالة المصرية في استانبول وهي روسيا بريطانيا فرنسا النمسا بروسيا حيث تم اقتراح ما يلي:

-عقد مؤتمر خاص بالمسألة المصرية العثمانية.

-توجيه إنذار رسمي للقوات المصرية بالانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها بعد المعركة الأخيرة كما أكد وزير خارجية روسيا الكونت نيسلورد في 1255 هـ/24افريل 1840 ضرورة انسحاب قوات محمد علي باشا[2].

ب- مؤتمر لندن الأول1256هـ/ 15 جويلية 1840م:

أمام تباين المواقف بين مؤيد و معارض لسياسة محمد علي باشا التوسعية دعت بريطانيا من خلال وزير خارجيتها إلى ضرورة عقد معاهدة وفاق جمعت كل من البارون نومان السفير

[1]- صفوت، ، المرجع السابق ،ص20.

[2]-- العربيات ، المرجع السابق،ص399.

النمساوي في بريطانيا و البارون بيلوف عن بروسيا و البارون برينوف عن روسيا و شكيب أفندي وزير تركيا المفوض في لندن عن الباب العالي و قد تم إبرامها لمعالجة ما يعرف بالمسألة الشرقية و كان ذلك في 15 جمادى الأولى (1256هـ / 15 يوليو 1840م) و التي نصت على:

-منح محمد علي باشا ولاية مصر وراثيا و عكا مدى الحياة.

-مطالبته بإخلاء الكويت و الحجاز و أضنة[1].

-أن يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للسلطان .

-التزام محمد علي باشا بتطبيق كل المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية ، وفي مقدمتها معاهدة بلطاليمان.

- تعد قوات محمد علي باشا البرية والبحرية جزءاً من قوات الدولة العثمانية وتكون في خدمة السلطان العثماني[2].

كما اشترطت عليه أن يعلن قبوله لهذا العرض خلال عشرة أيام فان لم يفعل تسحب الدول الأربعة عرضها الخاص بولاية عكا أما إذا لم يجب في مدة عشرين يوما فإنها ستقوم بسحب عرضها كله تاركة للسلطان حرية حرمانه من ولاية مصر الذي قام بإصدار فرمان ينص على خلعه من ولاية مصر كما تم إبرام المعاهدة بغير علم مصر و فرنسا مما أدى إلى توتر علاقاتها مع بريطانيا و أخذ ت تحرض محمد علي باشا على نبذ قرارات الدول المجتمعة [3] .

لكن الوفاق الأوروبي كان اكبر من أن تردعه قوة فرنسا العسكرية إذ كانت تمثل القوة الثانية عسكريا بعد روسيا فقد فشل عنصر الردع بسبب سقوط الحكومة الفرنسية في فيفري 1840م و الخلافات بين رؤساء الوزارة مع الملك لويس فيليب، فقد كانت فرنسا ترغب حقا في منع إقامة أي تحالف ضد مصر باعتبارها الحليف التقليدي لها،لكن إصرار الدول الأخرى كان أقوى من قدرة فرنسا و على الرغم من ذلك فان فرنسا ظلت تعارض هذا التحالف ، لكنها لم تكن مستعدة للدخول في حرب من أجل محمد علي لذا طلب تيير رسميا من التحالف منح محمد علي ولاية سوريا و لكن التحالف لم يكن ليغير موقفه[4].

---

[1]- الرافعي ، المصدر السابق،ص292.

[2]-أبو لفضل ، المصدر السابق،ص210.

[3]- الغنام ، المرجع السابق، ص 117

[4]- البدري،المرجع السابق،ص199.

فقد كان بالمرستون على اعتقاد راسخ بان فرنسا تهدد بالحرب لكنها لن تنفذ تهديداتها فقد كانت القوات الفرنسية غارقة في مشكلاتها في الجزائر لمواجهة الحركة الوطنية المسلحة بقيادة الزعيم الوطني عبد القادر الجزائري [1] .

و في هذا الإطار أوعز بالمرستون إلى قائدي حامية مالطا و جبل طارق بإمداد المجاهد الأمير عبد القادر الجزائري بالذخيرة لمواصلة الثورة ضد فرنسا [2]

وبعد نفاذ المدة المحددة تقدمت قوات الدول المشتركة في الاتفاقية و عمودها الفقري الأسطول البريطاني بقيادة السير شارل سميث الذي قام بضرب جيش محمد علي و حصاره في سوريا في1255هـ/ 03 سبتمبر 1840 وفي ظل الهزائم التي مني بها الجيش المصري تراجع الموقف الفرنسي عن تأييد محمد علي باشا و أخذ رئيس الوزراء فرنسا بحث محمد علي باشا بضرورة إجراء صلح مع الباب العالي و بالفعل تم الاتصال بينهما حيث طلب محمد على بحكم مصر وراثيا و سوريا مدى الحياة لكن مطالبه قوبلت بالرفض وضم الجانب الفرنسي تراجعه بانسحاب أسطوله الحربي و عودته لفرنسا وبهذا تخلت فرنسا عن مصر و تركتها لوحدها في مواجهة الدول المتآمرة عليها[3].

و تم توقيع اتفاقية انسحاب قوات الباشا من سوريا مع القائد البريطاني الأميرال نابير وفي 1255 هـ /27 نوفمبر 1840 م تم توقيع اتفاقية بين وزير خارجية محمد علي والأميرال البريطاني نابير تقضي بانسحاب قوات الباشا من سوريا وإجباره على قبول حكم مصر وراثيا و خضوعه هو و خلفائه للسلطان وتحديد قواته البرية و البحرية وتسليم الأسطول إلى الباب العالي[4]، لكن هذا الاتفاق رفض من طرف قائد القوات البريطانية و الباب العالي الذي رأى ضرورة عزله لكن بالمرستون حسم الموقف و أعلن باسم حكومته الموافقة على هذا الاتفاق على أساس أن إبقاء محمد علي على رأس الولاية المصرية بشكل مستقل و لكن يبقى مرتبطا بالباب العالي[5] كما قام بإقناع الدول المتحالفة و روسيا و بروسيا و النمسا بتقديم مذكرة للسلطان في 1256 هـ/ 3جانفي 1841 م يطالبونه

---

[1]-نفسه،ص207.

[2]– الغنام ، المرجع نفسه، ص 115.

[3]–ابو الفضل ، المصدر السابق،ص210.

[4]–الغنام ، المرجع السابق ،ص 117.

[5]–أبو الفضل ، المصدر نفسه،ص211.

فيها بالعدول عن هذا القرار لهذا قام بإصدار فرمان في 13 فيفري 1841 م ينص على توريث حكم مصر لمحمد علي[1] الذي استمر إلى غاية فرض نظام الانتداب البريطاني على مصر سنة1882م.

نتائج المؤتمر لندن الأول1840م/1256 هـ:

لقد كان لهذا المؤتمر نتائج على مختلف الأطراف الفاعلة فيه

فبالنسبة للدولة العثمانية فان هذا المؤتمر استطاع أن يرجع لها هيبتها و مكانتها من خلال كسرها لتمرد محمد علي باشا وإعادة مصر تحت سلطتها كما تم محاصرة مصر سياسيا و عسكريا و إعادتها إلى حدودها فكانت هناك منطقة عازلة بينها وبين الدولة العثمانية متمثلة في سوريا بحيث أصبح من الصعب على الجيوش المصرية تهديد الدولة العثمانية مرة أخرى حيث تم إبعاد أي خطر داخلي يمكن أن يهددها فقد ظهرت بصورة الدولة القوية[2].

أما بالنسبة لبلاد الشام فإنها شهدت اضطرابات بمجرد خروج الجيوش المصرية إذ تحركت فيهم العداوة الدينية القديمة بتأييد من الدول الأوروبية على رأسها فرنسا و بريطانيا ، ففرنسا كانت تساند الموارنة الكاثوليك و انجلترا تساند الدروز مما أدى إلى حدوث إعتداء للدروز على الموارنة سنة 1841، ليقوم اعتداء أخر سنة1845م فتدخلت الدولة العثمانية عن طريق عزل أمير جبل لبنان بشير الشهابي وتعين والي عثماني مكانه،كما قامت بإلغاء جميع امتيازات سكان الجبل الممنوحة لهم لكن الدول الأوروبية تدخلت لإعادة الامتيازات و اتفقوا على أن يكون للوالي العثماني قائم مقام احدهما ماروني و الأخر درزي يتولى كل منهما النظر في شؤون سكانهم [3]

أما بالنسبة لبريطانيا فقد استطاعت إن توقف طموح محمد علي في الشام و شبه الجزيرة العربية، إذ وضعت كامل ثقلها السياسي ثم العسكري في وجه الباشا لأنه يتعارض مع مصالحها لذا قامت بتقويضه اقتصاديا من خلال كسرها لسياسة الإحتكار التي انتهجها وذلك بتوقيعها لاتفاقية بلطاليمان سنة1838م واحتلت عدن سنة1839م لأحكام قبضتها على المعابر المؤدية إلى الهند.

كما عملت على إضفاء طابع الدولية لسياستها حيث عملت على تأليب الدول الأوروبية على الباشا جامعة إياهم في لندن سنة1256هـ /1840م فلم تكن قرارات هذا المؤتمر إلا حلا بريطانيا

---

[1]–الغنام ، المرجع السابق ،ص 117.

[2]- – البدري،المرجع السابق ،ص216.

[3]– فريد بك ، المصدر السابق،ص 188.

في صورة تجمع أوروبي دولي،ليأخذ طابع الشرعية القانونية أمام الرأي الأوروبي و الدولة العثمانية و بالتالي استطاعت من على أمل محمد علي باشا [1] .

مؤتمر لندن الثاني 1256 هـ/13 جوان 1841م:

على الرغم من إن الاتفاقية قد أعادت التوازن للحدود السياسية للدولة العثمانية إلا أن أثار المسالة المصرية لم تحسم فقد كان على الدول الأوروبية و بالأخص بريطانيا العمل على إلغاء الآثار المترتبة على اتفاقيتي خنكار اسكله سي و بدرجة أقل مونشنجراتز فقد رأى بالمرستون أن المخاطر الرئيسية تكمن في روسيا و نواياها اتجاه الدولة العثمانية و لم يعد أمامها سوى تقليص النفوذ الروسي في الدولة العثمانية من خلال دعوة القوى الأوروبية إلى الاجتماع ثانية في لندن 13 جويلية1841م [2] بخصوص قضية المضايق فتم الإتفاق على:

-منع القوات الأجنبية عبور المضايق خلال أوقات السلم و السماح لهم بعبورها أوقات الحرب ضد الدولة العثمانية.[3]

ولقد حاول السفير الروسي التدخل لتغير هذا النص من خلال منع مرور السفن الحربية في كل الظروف،فإذا ما هاجمتها روسيا فان هذه المادة ستحرم السفن الحربية الأوروبية من المرور ومن ثم إنقاذ الدولة العثمانية،فالمضايق هي الطريق الوحيد المتاح للدول الأوروبية لمحاربة روسيا من خلالها ، و لقد أصر بالمرستون على انضمام فرنسا لهذه الاتفاقية الدولية التي تضمن الملاحة في المضايق على الرغم من أنها لم تكن عضوا في معاهدة لندن 1840م[4].

نتائج المؤتمر لندن الثاني1256 هـ/ 1841 م:

لقد كانت له نتائج على مختلف الأطراف

---

[1]- الروقي،المرجع السابق،ص440.

[2]- البدري،المرجع السابق،ص216.

[3]-أكمل إحسان اوغلي،الدولة العثمانية **تاريخ و حضارة**،ترجمة صالح سعداوي،مج1، دط،مركز الابحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، استانبول،1999،ص102.

[4]-البدري ،المرجع السابق ،ص218.

بالنسبة للدولة العثمانية فقد فقدت بموجبها في ممارسة حقوقها المشروعة على أراضيها ومرافقها،فأصبح الباب العالي في وقت السلم حارسا للممرات تحت أمرة أوروبا[1].

كما تم تلقين فرنسا درسا قاسيا و يظهر ذلك من خلال تأكيد بالمرستون قائلا:"...أنه من اللازم إعطاء درس لفرنسا وجعله تفهم عمليا أن كلماتها ورغباتها ليست قانون أوروبا ..." لذا عمل على معاقبتها من خلال تحييدها من مؤتمر لندن الأول لكن رغم ذلك إلا أن فرنسا انضمت إلى معاهدة لندن الثانية لتسير مع الإجماع الأوروبي في أواخر شهر محرم1657هـ/15مارس 1841 م[2] .

[1]- سنو،المرجع السابق، ح 2 ،ص9.

[2]- فهمي ، المرجع السابق ،ص 134.

المبحث الثاني: النزاع الروسي– العثماني بين حرب القرم ومؤتمر باريس 1856 م

I –أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبيل حرب القرم .

أ – أوضاع الدولة العثمانية قبيل حرب القرم .

ب – أوضاع الدول الأوروبية قبيل حرب القرم .

II – **تداعيات حرب القرم .**

أ) الأسباب السياسية و الدينية

ب) الأسباب الاقتصادية .

III– **السبب المباشرة لاندلا ع حرب القرم ,**

أ) روسيا و مشروع تقسيم الدولة العثمانية .

ب) مرحلة المفاوضات الروسية العثمانية.

ج) مجريات الحرب ومؤتمر الصلح

IV – **مؤتمر باريس/ 1856 م.**

أ –مجريات مؤتمر باريس .

ب– نتائج مؤتمر باريس 1856 م و تداعياته.

I – أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبيل حرب القرم:

أ)أوضاع الدولة العثمانية قبيل حرب القرم

شهدت الدولة العثمانية بداية القرن 13هـ/19 م تأخرا في جميع المجالات، في الوقت الذي كان فيه الغرب في تطور مستمر، فكان لزاما عليها تدارك الأوضاع،لذا سارعت إلى القيام بالإصلاحات التي أعطت روحا جديدة لتقويتها من جديد[1] ، فقامت بتطبيقها على مختلف أجهزتها وفق النسق الأوربي[2]، فكانت أولى محاولتها الإصلاحية هي المؤسسة العسكرية[3]، كما حاولت الدولة العثمانية في هذه الفترة الخروج من عزلتها وربطها بعلاقات مع الدول الأوروبية[4].

ولقد ارتبطت فترة الإصلاحية بعهد" محمود II " ،إذ وصفه المؤرخ صبحي لبيب بقوله : "... لو أن الله أمد في أجله بـ 14 سنة لكانت الدولة انتفعت بإصلاحاتها..."[5]،كما ساهم الصدر الأعظم "مصطفى رشيد باشا" (1800-1868) م[6]، في إعطاء دفع قوي للإصلاحات ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، و هذا راجع للخبرة التي اكتسبها عندما كان سفيرا في باريس ولندن مابين سنتي (1253/1250) هـ/ (1834-1837)م التي أعطته تصورا دقيقا لأوضاع المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدول الأوربية[7]،لذا عمل على استغلال الإصلاحات التي كانت الدولة العثمانية بحاجة إليها لتقوم من جديد في وقت وجيز،وبالفعل كان لها ذلك فبدأت تجني ثمار تلك الإصلاحات من خلال التطورات السريعة التي عرفتها في منتصف القرن 13 هـ/19 م،حتى أن العثمانيين قد استبشروا في فلاحها ونيل ثمارها[8].

---

[1] -مصطفى محمود،المرجع السابق ،ص ص 159...176.

[2] – مانتران ، المرجع السابق ، ص 05 .

[3] –نجح محمود II في إنشاء جيش جديد بعد قضاءه على الجيش الإنكشاري إثر الواقعة الخيرية سنة 1826 م/1242هـ، فهذا الأخير كان عقبة أمام الدولة العثمانية في إصلاحاتها ، بعدها راح يؤسس جيش جديد أطلق عليه اسم جيش المحمدية، وفي وقت وجيز أصبح من أعظم الجيوش في العالم،ففي سنة 1850 م/ 1266 هـ ، أصبح يحتل المرتبة الثالثة عالميا.أنظر يلماز أزوتوتا ،**تاريخ الدولة العثمانية** ، تر عدنان محمود سليمان، مج 2، ط1، شركة الهلال، اسطنبول، 1990، ص 46.

[4] –دولينا ، المرجع السابق ، ص 116.

[5] –صبحي لبيب ، **تاريخ المسألة الشرقية** ، د.ط ، مجلة الهلال ، القاهرة ، 1921،ص 72.

[6]- للإطلاع أكثر على سيرة و أعمال مصطفى باشا أنظر :أزتونا ،المرجع نفسه ، ص ص 58...76

[7]- دولينا ، المرجع نفسه ، ص 155

[8] –كامل ، المصدر السابق ، ص 76 .

فبعد وفاة "محمود II " في 1255 هـ/1839/05/01 م [1]،تولى الحكم من بعده ابنه عبد المجيد ، الذي كان يفتقد للخبرة لصغر سنه ، إلا هذا لم يمنع من إظهار رغبته في الإصلاح.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد عملت التنازلات الاقتصادية والدبلوماسية التي قدمتها الدولة العثمانية للدول الأوربية على تبعيتها لها واندماجها في النظام الأوربي الذي تحقق بصورة كاملة خلال القرن 13هـ/19م[2].

2)أوضاع أوروبا قبيل حرب القرم:

في سنة 1260هـ/1848م برزت في أوربا أفكار جديدة بفضل الأنظمة دستورية التي وضعت حدا للإستبداد الملكي ،وقد كانت بداياتها أولى في باريس وذلك بإسقاط النظام الملكي والمناداة بالحكم الجمهوري[3]،كما حاول كل من الألمان و الإيطاليين الإتحاد، أما بالنسبة لنمسا فقد شهدت سقوط حكومة مترنيخ ،وعليه أحدثت تلك الثورات اضطرابات عارمة في أوربا تحولت إلى أحداث دامية سنة 1242هـ/1830م[4].

فبعد إجهاض ثورات 1260هـ/1848م من قبل الأنظمة المحافظة حدثت تغيرات في العلاقات الدولية ضربت ما كان يسمى بالتجانس الأوربي، الذي كان قد تكرس في عام 1227 هـ /1815م [5].

فعلى إثر ذلك تغير وجه أوربا ثانية ، كما تغيرت فيه موازين القوى الدولية **بريطانيا** : تفوقها في كل المجالات بالإضافة إلى إمتلاكها لأسطول بحري كبير ما عدا الجيش البري ، واحتلالها المرتبة الأولى عالميا في مجال الصناعة، و وجود مستعمرات لها في جميع القارات[6].

فرنسا : امتلاكها لأقوى جيش في العالم محتلة بذلك الصدارة في العالم،و احتلال أسطولها البحري المرتبة الثانية عالميا ، إضافة لمنافستها لبريطانيا في الرأسمالية والاستعمار.

أما روسيا : كانت تمثل ثاني قوة في العالم من حيث الجيش البري ، بالإضافة لامتلاكها لثلاث أساطيل بحرية منفصلة عن بعضها البعض، في كل من البلطيق، البحر الأسود، المحيط الهادي

---

[1]- ED.ENGELHARDT؛L**a TURQUE et le Tanzimat ou histoire des réformes dans l'empire ottoman de** puis1826jusqu'a nos jours؛ libraires du conseil d'état ؛ PARIS؛ 1882 ؛p 31

[2]– مصطفى محمود ، المرجع السابق ، ص 74.

[3]–فريد بك ، المصدر السابق ، ص 74.

[4]– أوغلي،المرجع السابق ، ص 104.

[5]– عبد الرؤوف سنو،العلاقات الروسية العثمانية(1678–1878)حرب القرم ، ممهدات وتطورات ونتائجها (1853–1856)الحلقة الثانية ،تاريخ العرب و العالم ، ع 87–88 ، بيروت ، ص 25.

[6]–أزوتوتا ، المرجع السابق ، ص 41.

محتلة بذلك المرتبة الثالثة عالميا،ومن هنا بدا واضحا أن روسيا أصبحت تمثل إحدى الدول الكبرى في النظام الأوربي[1].

II- تداعيات حرب القرم:

اختلف المؤرخون حول أسباب حرب القرم ، فمنهم من يرى أنها ترجع للخلافات الدينية ما بين فرنسا وروسيا حول الأماكن المقدسة في فلسطين ، في حين يرى البعض الآخر أن النزاع الديني المذكور ما هو إلا سبب مباشر للحرب ، أما السبب الغير المباشر يكمن في المصالح الاقتصادية (التجارية) والسياسية والإستراتيجية المتضاربة بين الدول الأوربية، فهذه لا تقل أهمية عن الأسباب الدينية،حيث اعتقدت روسيا أن الوقت قد حان لتقسيم الدولة العثمانية خصوصا بعدما أخمدت الثورات في أوربا وذلك لتأمين مصالحها غير أن ذلك كان يتعارض مع سياسة الدول الأوربية[2] لكن السبب الحقيقي لهذه الحرب ما هو إلا نتاج النزاعات الدينية والمصالح الاقتصادية التي أدت إلى حدوث حرب القرم[3].

أ- الأسباب السي اسية والدينية :

1-الأسباب السياسية :

روسيا:فقد كانت تخفي مطامعها السياسية تحت غطاء الدين،وذلك كخطوة أولى للسيطرة على المضايق من خلال الامتيازات التي حصلت عليها في معاهدة كوتشك قينارجي، فالحصول على القدس وما جاورها، سيعيق بريطانيا من الوصول لمستعمرات الهندية[4]، و لا يمكنها تحقيق كل ذلك إلا إلا بقضائها على الدولة العثمانية ومن ثمة الحصول على المكاسب الإقليمية المترتبة على هذا الانهيار بالإضافة إلى الكره الشديد الذي يحمله نيكولا I لسياسة فرنسا، بسبب أفكارها الثورية، حيث رفض

[1]-مصطفى محمود ، المرجع السابق ، ص66.

[2]- سنو ، المرجع السابق ، ح 2، ص 26.

[3]-طقوش ، المرجع السابق ، ص 379.

[4]-فريد بك ، المصدر السابق ، ص ص 493-494.

الإعتراف بنابليون III[1] كإمبراطور على فرنسا، ،كما حرص على عدم وصول تلك الأفكار الثورية لبلاده[2].

بريطانيا : كانت تسعى إلى حماية طريق الهند ومن ثم السيطرة على البحر الأحمر الذي يفصل البحر المتوسط على المحيط الهندي[3] ،فكانت هذه الطرق بمثابة شريان الحياة لبريطانيا .

فرنسا:فقدت الكثير من نفوذها في المشرق خاصة بعد الأزمة السورية، فحاولت استرجاعه مستخدمة المسائل الدينية وسيلة لذلك[4] ،كما أرادت استرجاع هيمنتها العالمية التي فقدتها إثر حروب نابليون I (1800-1815م).

النمسا : كانت تتطلع إلى كسب نفوذها في البلقان والبحر الأسود والممرات لذا عملت على الدفاع عن مصالحها ضد الهيمنة الروسية بسبب ما حصلت عليه من خلال معاهدة كوتشك قينارجي[5] ، فالكل بدا متخوفا من التوسع الروسي فعملت تلك الدول على حماية الدولة العثمانية.

أما بالنسبة للدولة العثمانية:

فقد كانت متخوفة من روسيا، لأنها كانت مستهدفة، لكن تخوفها ليس بالدرجة التي كانت عليه الدول الأوربية، لأنها كانت مدركة تماما أن الخطر الروسي لا يمسها هي لوحدها، فالكل أصبح في كفة واحدة لذا سوف نجدها أنها تتعامل مع كل طرف على حدا، فقد كانت محتاجة لضبط أمورها.

2-الأسباب الدينية:

تعتبر الأزمة البلقانية من أهم الأسباب الغير مباشرة لتفجير حرب القرم فبسببها زاد الصراع الروسي العثماني ، حيث مثلت مسألة الدين السبب الجوهري في إثارة الصراع بينهم[6] و ذلك بتأليب بتأليب روسيا لسكان جبل الأسود ضد الدولة العثمانية، وبالفعل نجحت روسيا في ذلك ،فقامت

---

[1]-نابليونIII : اسمه لويس بونابرت، وهو ابن أخ نابليونI ، نفي هو وأسرته من فرنسا سنة 1815م وعند قيام ثورة 1848 م عاد لفرنسا مجددا ، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية،بعدها انتخب رئيسا للجمهورية الثانية (1848-1852)م، اتسم حكمه بالديكتاتورية بينما كان يتظاهر بالدفاع عن الديمقراطية،توج نفسه امبراطورا على فرنسا سنة 1852 م، تميز عهده بزيادة النشاط الاقتصادي لفرنسا .أنظر: على المولا ،المرجع السابق، ج 7، ص3340.

[2]- صفوت ، المرجع السابق ، ص 30.

[3]- مانتران ، المرجع السابق ، ص 05 .

[4]-سنو ،المرجع السابق ، ح 2، ص 26.

[5]- طقوش ، المرجع السابق،ص 381.

[6]- بروكلمان،المرجع السابق، ص569.

فوضى عارمة ،فما كان على الدولة العثمانية سوى إرسال جيش بقيادة "عمر باشا " الذي ألحق بهم هزيمة نكراء ، فقد أحدثت هذه الثورة هلعا كبيرا في أوروبا ، مما أدى إلى تدخل النمسا ،حيث اقترحت على الباب العالي بالإعتدال عن انتقامه ، وذلك بالعفو عن الثوار[1] لكي لا تترك الدولة العثمانية حجة لروسيا لخلق مشاكل جديدة في المنطقة ، فكل هذا زاد من حقد القيصر الروسي على الدولة العثمانية[2].

ب –الأسباب الاقتصادية:

بالنسبة لروسيا:

كانت تجارة القمح تمثل أهم نشاط تجاري لها حيث كانت تتوفر على إنتاج وفير يتم تصدير جزء كبير منه لبريطانيا مما أدى إلى تطور و نمو تجارتها ،غير أن هناك عوامل أعاقت تجارتها ، من أهمها دخول الدولة العثمانية بولايتيها الدانوبتين (الأفلاق و البغدان'رومانيا حاليا') السوق الدولية لتجارة الحبوب كمنافس لروسيا، فبدأ التحول التدريجي لبريطانيا من الأسواق الروسية إلى الأسواق العثمانية هذا ما أزعج روسيا كثيرا وزاد من حقدها عليها، خاصة إذا علمنا أن طريق البحر المتوسط لبريطانيا يعتبر طريقا تجاريا استراتيجيا مع الهند والشرق الأقصى ، و هذا بعد إمضائها معاهدة بلطاليمان مع الدولة العثمانية، التي فتحت من خلالها الأسواق العثمانية أمام المنتجات البريطانية وعليه أصبحت الدولة العثمانية تحتل الصدارة لاستيرادها المواد الخام الصناعية من بريطانيا[3].

كما يرى بعض المؤرخين أن هذا التحول التجاري لبريطانيا راجع لدواعي سياسية اقتصادية أي أنه كان متعمدا وسبب ذلك هو المحافظة على الدولة العثمانية ، فأما الدليل على ذلك، فقبيل حرب القرم بقليل سنة 1265هـ/1849م ، عبر وزير خارجية بريطانيا عبر المجلس العموم للدفاع والوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا.حيث راح يقول :"... إذا كان استقلال تركيا من الناحية السياسية ذا أهمية كبيرة لنا فإنه لا تقل عن أهمية بريطانيا من الناحية التجارية..."، كما قال أحد السفراء البريطانيين:"... إن انهيار تركيا قد يكون مؤثرا للقضاء على التجارة البريطانية..."[4].

---

[1]– كامل ، المصدر السابق،ص ص 72...76

[2]–من وجهة نظر روسيا رأت أن النمسا أذلت الدولة العثمانية ، لكن من المنظور العثماني أنها حققت انتصارا ولو مؤقتا على روسيا لكي لا تعطيها فرصة للتدخل في شؤونها الداخلية . أنظر : سنو ، المرجع السابق ،ح 2 ، ص 30 .

[3]– نفسه ، ص ص 26 -27.

[4]– سنو ، المرجع السابق ، ح 2 ، ص 28.

وهذا أيضا ينطبق على النمسا التي كانت تهتم بتجارتها مع الدولة العثمانية في استيراد القمح، فأصبحت روسيا تعرقل هذه التجارة في نهر الدانوب ، إذ يعد هذا الأخير الشريان الرئيسي للتجارة النمساوية ،لذا كان لزاما عليها إبعاد روسيا من هذا الشريان الحيوي[1].

III– السبب المباشر لاندلاع حرب القرم:

لقد شكلت الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية الأرضية الخصبة للنزاعات بين الدول الكبرى والدولة العثمانية ، فكان بإمكان هذان الاعتباران تفجير حرب كبرى ، لكن في حقيقة الأمر الذي فجر الحرب كان سببه تافها في نظر الدولة العثمانية[2]،ولكنها في حقيقة الأمر قدمته هي بيدها إلى الدول الأوربية[3] على طبق من ذهب وذلك لضربها في الصميم[4] ونعني بذلك منطقة الأماكن المقدسة في فلسطين بكنيسة القيامة الموجودة ببيت المقدس ، التي كانت ملكا مشتركا بين جميع الطوائف النصرانية[5]،ففي صيف عام 1236هـ/1847م فقدت في كنيسة المهد ببيت لحم نجمة مزخرفة بالنقوش الفضية فذهب الكاثوليك يتهمون الأرثوذكس بسرقتها[6]، فراحت فرنسا تحتج عن ذلك طالبة من الباب العالي بأن يفصل في هذا الخلاف بمقتض الحقوق والمعاهدات ،فعين الباب العالي لجنة تحقيق مكونة من نصارى الكاثوليك و الأرثوذكس لكي تحقق في هذا النزاع لكنها لم تصل إلى أية نتيجة[7].

وفي سنة 1237هـ/1848م تم انتخاب نابليون III كرئيس للجمهورية الفرنسية II، حيث عمل على إعادة إحياء الإمبراطورية مقتربا من الحزب الكاثوليكي لكي يعمل على تأييده في الحكم، كما اتخذ من مسألة الأراضي المقدسة مسألة كرامة لا رجوع فيها ، ففي سنة 1239هـ/1850م قدمت

---

[1] –طقوش ، المرجع السابق ، ص386.

[2] – هربت فيشر ، **تاريخ أوربا في العصر الحديث** (**1789–1950**)، تر : أحمد نجيب هاشم و غيرهم ، ط 4 ، دار المعارف ، مصر ، 1964 ، ص 219.

[3] – بروكلمان ، المرجع السابق ، ص 567 .

[4] – من هنا بدأت الدولة العثمانية تجني أشواك الامتيازات التي منحتها للغرب لتدخلها في شؤونها الداخلية بالإضافة هناك موضوع خطير جدا أخذ يطفوا على السطح ألا وهو موضوع الأقليات الذي أصبح يحُرم الدولة العثمانية في الصميم.

[5] -GASTION de MONICAULT ؛ **La question d'orient. le traite de PARIS et ses suites (1856-1871)** ؛ thèse pour le doctorat ; au dessous .Prof :MR enault ؛ université de PARIS ؛ faculté de droit ؛ France ؛1898 ؛pp 37-38.

[6] – فريد بك ، المصدر السابق ، ص 49.

[7] -LE BARON I.DETESTA ؛ **Recueil des traités de la porte OTTOMANE**, tome 3؛premier partie ؛AMYOT éditeur des archives diplomatique ؛ PARIS؛ 1866 ؛pp229-230

الحكومة الفرنسية إلى الباب العالي مذكرة تبين فيها مدى تمسك فرنسا بهذه الإمتيازات وفق معاهدة 1135هـ/1740م وأن هذه الامتيازات لا تلغيها امتيازات منحت لغير فرنسا بعد هذا التاريخ[1]. لكن الدولة العثمانية كانت مدركة تماما بأن القضية ليست مجرد حقوق ولكنها قضية سياسية بحتة[2].

مما أثار غضب روسيا التي راحت تطالب هي الأخرى بحقوقها ،إذ كانت هذه الأخيرة ذريعة مناسبة لخلق اضطرابات بينها وبين الدولة العثمانية[3]، مع العلم أن المشكل الحقيقي هو بين فرنسا وروسيا أكثر منه مع الدولة العثمانية[4]،فقد حاول الباب العالي التماطل و عدم الحسم في الأمر لمصلحة فريق ضد فريق آخر، خاصة إذا علمنا أن كل دولة كانت لها القدرة على استعمال القوة لفرض احترام مواقفها وتدعيم نفوذها ومكانتها،وعليه انتهى عام 1241 هـ/1852 م ولم تصل الدولة العثمانية إلى حل نهائي للقضية[5].

أ – روسيا و مشروع تقسيم الدولة العثمانية:

في خضم الأحداث التي كانت تشهد فيها أوربا ثورات عارمة (1237-1241هـ)/ (1848-1852م) ، كانت الدولة العثمانية هي الأخرى منشغلة بمشاكلها الداخلية –قضية الجبل الأسود – إذ فكر القيصر الروسي بإنهاء المسألة الشرقية جذريا[6] ،وخصوصا أنه وجد كل الظروف الدولية مواتية للعودة إلى مشروع تقسيم الدولة العثمانية[7]فلجأ إلى المناورات السياسية من خلال التفاوض مع كل دولة على على حدى- بطريقة سرية دون علم أي دولة بأخرى[8].

ففي بادئ الأمر قام بعرض القضية على بريطانيا باعتبارها الشريك الأول له ،فاجتمع مع السفير البريطاني السير هملتون سيمور في سان بطرسبورغ [9] و أخبره بضرورة اتحاد دولتي روسيا

[1] -GASTION DE MONICAULT ؛op.cit ؛ pp 37…39

[2]– مانتران ، المرجع السابق ، ص 132.

[3]– مصطفى محمود ، المرجع السابق،ص 178.

[4]–أحمد عبد الله الجبري ، مشاريع تقسيم الدولة العثمانية وموقف بريطانيا منه 1844-1856 ، مجلة جامعة كركوك الدراسات الإنسانية ، مج 7، ع 3 ، كلية التربية ، العراق ، 2012 ، ص 5.

[5]– كامل ، المصدر السابق ، ص 77.

[6]– طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 380…382.

[7]–أزوتوتا، المرجع السابق، ص46.

[8]–صفوت ، المرجع السابق ، ص 31 .

[9]– سان بطرسبورغ : أسسها بطرس الأكبر عام 1703م معتبرا إياها نافذة على أوروبا ،اصبحت عاصمة سنة 1715م ، أنظر: الخوند: **المرجع السابق** ،ج 8، ص ص 199…211.

وبريطانيا لإضعاف نفوذ فرنسا في الشرق[1]،لذا كان لزاما عليهم أخذ الإحتياط لتقسيم الدولة العثمانية حيث صار من المستحيل شفاء هذا المريض خوفا من تشتت تركته ، قبل أن يلفظ أنفاسه فجأة[2]، ومن مصلحتهم التصرف بأراضي الدولة العثمانية وفي ذات الوقت أكد السفير الروسي بأن روسيا تغيرت ولم تعد تريد الرجوع إلى سياسة كاترين II[3].

فكان رد السفير البريطاني بأن "بلاده لا ترحب بفكرة تقسيم ممتلكات صديق وحليف قديم قبل أن يكون قد قضى نحبه " ، لكن القيصر الروسي أكد له"أن الدولة العثمانية بمثابة دب يحتضر وإن أعطاه المسك[4] لا يبقيه على قيد الحياة ، لأنها في طريقها إلى الزوال"،فأجابه السفير البريطاني[5] "بأن "بأن الدولة العثمانية ليست محتاجة إلى جراح بقدر ما هي محتاجة إلى طبيب ،وأنه يجب العمل على مساعدتها[6]"،بعدها أدرك القيصر الروسي أن بريطانيا لم تتجاوب مع مطالبه. لذا اتجه لتفاوض مع فرنسا سرا عارضا عليها قضية تنازله عن الأماكن المقدسة مقابل أن تساعده للاستيلاءعلى تونس لتقوية نفوذه في المغرب ولكي تسهل عليه مراقبة تحركات بريطانيا من خلال جزيرة مالطا[7]،وهنا أدركت بريطانيا بنوايا القيصر الروسي وأنها هي المستهدفة بالدرجة الأولى وهذا ينطبق كذلك على فرنسا التي لم تستجب هي الأخرى لمطالبه .

ب – مرحلة المفاوضات الروسية – العثمانية:

لم يشأ نيكولا I أن الدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية أو أن يتورط بالمواجهة مع أية دولة أوروبية أخرى ،خصوصا بعدما رفضت كل من فرنسا و بريطانيا وجهة نظره فنتهج بذلك اتجاهين :

---

[1] – عمر عبد العزيز: المرجع السابق ، ص101.

[2] –فريد بك ،المصدر السابق ، ص 493

[3] –طقوش ،المرجع السابق ،ص ص 381...382

[4] – المسك: يقصد به الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية والتي كانت مدعومة من طرف بريطانيا ، أنظر: صفوت، المرجع نفسه ، ص27.

[5] –في الوقت نفسه راح السفير البريطاني يعلم الباب العالي بنوايا القيصر الروسي اتجاه الدولة العثمانية ، لكن بدون علم روسيا. أنظر: أزوتوتا، المرجع السابق، ص 49.

[6] – الجبري، المرجع السابق، ص05.

[7] – فريد بك ، المصدر السابق ،ص 493.

الاتجاه الأول :كان دبلوماسي والمتمثل في بعثة منتيشكوف[1] ، في1269هـ/ 28 فبراير 1853م

الاتجاه الثاني :عسكري وذلك باحتلال الأفلاق و البغدان،في 1269 هـ / جويلية 1853 م .

❖ الاتجاه الدبلوماسي:

وصل الأمير منتيشكوف إلى الأستانة يوم1269 هـ/ 185/02/28م على متن سفينة حربية برفقة عدد كبير من الدبلوماسيين والعسكريين فأحدث ذلك ضجيج في العاصمة العثمانية [2]، و بدا كأن روسيا تريد إعلان الحرب[3] .

وقد تظاهر لحظة وصوله بعدم مراعاته للأصول و القوانين المتبعة لمقابلة السلطان العثماني- قاصدا فعل ذلك-فلولا تدخل كلا من سفيري فرنسا وبريطانيا لا كانت الحرب بسبب هذه الاجراءات المغايرة تماما للبروتوكولات السياسية والدبلوماسية[4]،فقد تظاهرت هذه البعثة بأنها جاءت لتحتج لدى السلطان بسبب قضية الجبل الاسود و الاماكن المقدسة على اعتبار أن روسيا ممثلة وحامية للرعايا الأرثوذكس[5] .

لكن الهدف الحقيقي من هذه البعثة هو الضغط على السلطان لرفض مطالب فرنسا فيما يخص قضية الأماكن المقدسة ، وان يعقد مع روسيا معاهدة سرية لاسترجاع هذا الحق، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو إيجاد حجة مقبولة لإقناع الدول بضرورة إعلان الحرب[6] ، وأكبر دليل على ذلك ذلك هو تقديمه لمطالب تعجيزية تتمثل في:

1-الحصول على فرمان بإعادة الأوضاع في الأراضي المقدسة على ما كانت عليه قبل 1268هـ/1852م.

2-سحب جميع الامتيازات من الكاثوليك و منحها للأرثوذكس.

3-الإعتراف بحق روسيا بحمايتها للأرثوذكس في الأراضي العثمانية مع تعيين أربع بطاركة أرثوذكس من طرف القيصر الروسي في الدولة العثمانية مدى الحياة[7].

---

[1]- منتيشكوف :كان حاكما عاما لفنلندا ،وفي الوقت ذاته وزيرا للحربية و أميرال كبير.أنظر أزتونا ،المرجع السابق ,ص 48.

[2] -سبب إقدام روسيا على هذه الخطوة لأنها لم تكن مهيأة للحرب ،لان جيشها لم يكن مستعدا نتيجة لتخلفها الاقتصادي الذي هو الاخر انعكس على جهازها العسكري فلم تعد قادرة على تجهيزه بالإضافة أن البلاد كانت تفتقر إلى شبكة المواصلات الحديثة لنقل قواتها و احتياطها من الجنود ،أنظر: سنو ، المرجع السابق ، ح 2 ، ص 30

[3] -مانتران ،المرجع السابق ، ص 134

[4] -فريد بك ، المصدر نفسه ،ص 494

[5] -كامل، المصدر السابق ,ص 77 .

[6] -عمر عبد العزيز ،المرجع السابق ,ص 102

[7] -حيث لا يستطيع السلطان عزلهم أو إبعادهم و الأخطر من ذلك أنه يمس سيادة الدولة واستقلالها.

4 - عقد تحالف سري بين الدولتين بحيث تقوم بموجبه روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية ضد أي اعتداء فرنسي في حالة اعتراض فرنسا على الأهداف الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه [1].

ومن خلال هذه المطالب أدرك الباب العالي أن روسيا تريد الحرب لأنها تعلم أن الدولة العثمانية من المستحيل أن تقبل مشاريعها لذا قام السلطان العثماني بعرض مقترحات منتيشكوف سرا[2] على بعض السفراء الأجانب في العاصمة العثمانية[3] على رأسهم السفير البريطاني الذي أقترح عليه قبول البند المتعلق بحقوق الرعايا الأرثوذكس في الأراضي العثمانية و رفض باقي البنود الأخرى لأنها تمس بسيادة واستقلال الدولة العثمانية[4].

في الفترة ذاتها حصل منتيشكوف على معلومات مفصلة عن بعض الوزراء العثمانيين،و وضع نصب عينه ضرب الدولة العثمانية من الداخل عن طريق الدفع ببعض الوزراء للاستقالة و في مقدمتهم فؤاد باشا بحجة انه يعرقل المفاوضات وتعويضه برفعت باشا[5].

وقد خلف هذا الأمر أثرا سيئًا في نفوس العثمانيين والحكومتين البريطانية والفرنسية إذ مثل ذلك صدمة عنيفة بالنسبة للجميع أدركوا من خلالها خطورة الوضع مما استدعى تدخل بريطانيا بإصدار أوامر لمراكبها للتربص في مالطا ،ومن ناحية أخرى طلبت فرنسا من اسطولها في البحر المتوسط بإرسال وحداته إلى مياه اليونان[6] .

كما تقدم منتيشكوف بمطالب أخرى للباب العالي ، قوبلت هي الأخرى بالرفض من طرف السلطان لتقوم كل من فرنسا وبريطانيا بمحاولة إيجاد حل لقضية الجبل الأسود التي لعبت فيه النمسا دورا بارزا في إخماد ثورته ،أما بخصوص قضية الأماكن المقدسة فقد تنازلت فرنسا عن حقها في حمايتها لروسيا لكي لا تترك لها فرصة إيجاد حجة أو ذريعة لإعلان الحرب [7]،فأثار ذلك غضب المبعوث الروسي ،مما أدى إلى تدخل بريطانيا التي أحست أن روسيا لا تبحث عن الحلول السلمية بل

---

[1] – صفوت ،لمرجع السابق ، ص 32

[2]- كامل ،المصدر السابق ,ص 78

[3]- فيما يبدو أن السلطان العثماني أراد بذلك الحصول إما على مساعدة أو الحصول على تأيد له ضد روسيا في حالة ما إذا حدثت حرب أو انه أراد بذلك تأليب الرأي العالمي عليها ومن جهة أخرى ، احترامه لبنود اتفاقية فينا 1815 م حول الفصل في النزاعات التي تحدث مابين البلدان أي أن الدولة العثمانية أرادت بذلك الدخول إلى النظام الأوروبي

[4] -طقوش ، المرجع السابق ، ص 383

[5] -صفوت ،لمرجع نفسه،ص 32

[6] -فريد بك ،المصدر السابق ،ص 494

[7] -كامل ، المصدر السابق ,ص 78 .

تريد خوض غمار الحرب ،محاولةً بذلك دعوة كل من فرنسا و النمسا وبروسيا إلى شبه مؤتمر للفصل في القضية [1].

ومن هنا أدرك منتشكوف أن بريطانيا أرادت استغلال الأمر وتحويل القضية العثمانية – الروسية إلى قضية دولية .

و أمام هذا الوضع قام منتشكوف بمغادرة الأستانة في 1269 هـ/ 21 ماي 1853 م ناقلا معه جميع العاملين في السفارة الروسية بإسطنبول لتقوم روسيا بقطع علاقتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية[2] و بذلك يكون منتشكوف قد أخفق في مهمته التي تعتبر نقطة تحول بالنسبة للسياسة الأوروبية في الشرق[3]وبهذا يكون القيصر الروسي قد فشل فشلا ذريعاَ في مساعيه الدبلوماسية على عكس الدولة العثمانية التي تعاملت مع الأمر بكل حنكة بحيث عرفت كيف توازي بين الأمور وذلك من خلال التأييد الأوروبي لها .

❖ الاتجاه العسكري:

بعد انسحاب منتشكوف من الأستانة ، وجه القيصر الروسي في1269 هـ/31 ماي 1853 م رسالة إنذار للدولة العثمانية مع إعطاءها مهلة ثمانية أيام للرد مهددا إياها في حالة عدم استجابتها لمطالبها باحتلال إماراتي الدانوب ويعود سبب إقدام القيصر الروسي على هذه الخطوة العسكرية السريعة هو الضغط على الدولة العثمانية بالإضافة إلى رغبته في وضع أوروبا أمام الأمر الواقع حيث أذاع في كنائسه بأنه سوف يقوم بحملة صليبية ضد الدولة العثمانية الإسلامية[4].

ردود أفعال الدولة العثمانية و الدول الأوربية من هجمات روسيا:

رد فعل الدولة العثمانية:

احتج السلطان العثمانية على احتلال الأفلاق و البغدان،حيث قدم هو الأخر إنذار للقيصر الروسي يخبره فيه بضرورة الجلاء من المنطقة ، كما قام بإصدار خط همايوني[5] في1269هـ /06-06-1853م تم من خلاله منح الحرية التامة للمسيحيين ومساواتهم مع المسلمين في جميع الحقوق

---

[1] صفوت ،المرجع السابق، ص 34

[2] أزوتونا ، المرجع السابق ،ص 48

[3] -GASTION DE MONICAULT؛ op. cit ؛ p 44

4 - طقوش ،المرجع السابق ،ص 388

[5]– الخط الهمايوني : مرسوم سلطاني عثماني إصلاحي ، فرضته القوى الأوربية (بريطانيا ، فرنسا والنمسا) على الدولة العثمانية بإدخالها إصلاحات مع ضمان حقوق المسيحيين من رعايا السلطان. أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المرجع السابق،ج2 ،ص 619.

والواجبات[1] ليقوم فيما بعد بارسال مرسوم للدول الأوروبية يشرح لهم فيه عدم موافقته على الطلبات الروسية الأخيرة لأنها تمس سيادته واستقلاله[2]، ، فكان رد فعل روسيا هو الهجوم على حدود الدولة العثمانية في 1269هـ/ 07جويلية 1853م ، وعلى الرغم من ذلك فإن السلطان لم يعتبره اعتداء[3].

ردود فعل الدول الأوربية على هجمات روسيا

خشيت كل من فرنسا[4] وبريطانيا من اجتياح روسيا للأراضي العثمانية فأمرتا بتوجه أسطولهما نحو البحر الأسود، محاولة منهما لكبح تقدم روسيا ، فراستا خارج الدردنيل، فعندما علم القيصر الروسي بذلك أمرهم باللإنسحاب متذرعا بمعاهدة المضايق لكن بريطانيا أصرت على موقفها واعتبرت ما قامت به روسيا اختراقا تاما للمعاهدة ،وبذلك أصبحت المضايق مفتوحة لسفن بريطانيا الحربية[5] كما قام سفيرها بإرسال منشورات إلى وكلاء روسيا يخبرهم فيها سبب احتلال روسيا للأفلاق و البغدان والقصد من ذلك تأليب الرأي الدولي ضده.

أما النمسا:فإنها لم تكن راضية بهذا الاحتلال لأن الحادثة وقعت على مقربة من أراضيها و هذا ما شكل خطرا عليها ،كما كان لديها مطامع في المنطقة فكان لزاما عليها أن تحسم الأمر ، من خلال دعوة الدولة العثمانية وروسيا ودول أوربية أخرى لعقد مؤتمر في عاصمتها بفيينا لحل المشكلة[6].

ج)مجريات الحرب مؤتمر الصلح :

مؤتمر الصلح

رحبت بالفكرة كل من فرنسا وبريطانيا ، فدعا وزير الخارجية النمساوي بعقد اجتماع في العاصمة فيينا ،دعا إليه سفراء الدول الكبرى لحضوره في المقابل منع سفراء الدولة العثمانية وروسيا من حضوره في 1269هـ/19أوت1853م[7]فكانت أهم بنوده:

---

[1] LE DUC DE VALMY ؛**Question d'orient capitulation européennes**؛ imprimerie L .tinterlin ؛ PARIS ؛1856؛ PP 8...9

[2]– كامل، المصدر السابق ، ص 80.

[3]– صفوت، المرجع السابق ، ص ص 35–36.

[4] هذه الأزمة خدمتها وذلك لتجديد حضورها الدبلوماسي على المسرح الأوربي ، خاصة بعدما فرض عليها مؤتمر فيينا 1815 م عزلة قاسية على الساحة الدولة .أنظر : كامل، المصدر نفسه ، ص 29.

[5]– صفوت ، المرجع السابق، ص 35 .

[6]–كامل ، المصدر السابق ، ص 79.

[7]– سنو ، المرجع السابق ، ح 2 ، ص 35 .

الحصول على وعد من السلطان العثماني بالمحافظة على بنود معاهدتي كوتشك قينارجي و أدرنة فيما يتعلق بالديانة النصرانية[1].

قبلت روسيا بما تم الاتفاق عليه في المؤتمر، على عكس الدولة العثمانية التي رفضتها جملة وتفصيلا بسبب عدم إشراكها أثناء تحرير المذكرة كما لم يتم ذكر انسحاب روسيا من الأفلاق و البغدان في المذكرة وعليه رأت الدولة العثمانية بأن المذكرة لم تحدث أي تغيير في الأمور[2] فطالبت بتعديلها لكنهم فشلوا في التوفيق بين الطرفين مما أدى إلى حل المؤتمر في 1269هـ/ 09/17/ 1853 من دون إيجاد حل[3].

بعدما عجزت كل من فرنسا وبريطانيا في إقناع روسيا بالانسحاب قامتا بتشجع الدولة العثمانية على عدم الاستسلام لمطالب روسيا،و من ثم بدأت الدولة العثمانية تستعد لهذه الحرب طالبتا المساعدة من واليها بمصر لإمدادها بعدد من الجنود والأساطيل الحربية [4].

مجريات حرب القرم :

لم يعر القيصر الروسي أي اهتمام للتهديدات العثمانية له مما دفع الباب العالي الى إعلان الحرب على روسيا حيث جهز الجيش بقيادة عمر باشا الذي قام في21 صفر 1270هـ/1853/11/23 م بعبور نهر الدانوب لتبدأ قواته بمجابهة المواقع الروسية واضعة بذلك بريطانيا وفرنسا أمام الأمر الواقع[5] الواقع[5] فكان النصر حليف العثمانيين حيث لم يستطع الجيش الروسي من الصمود أمام الجيش العثماني لأكثر من خمسة أيام مما أجبرهم على التراجع[6]، وهذا ما شكل صدمة كبيرة بالنسبة للدول العظمى التي لم تتوقع انهزام روسيا[7] .

---

[1]– طقوش ، المرجع السابق،ص 390 .

[2]– صفوت ، المرجع السابق ، ص 37 .

[3]– فريد بك ، المصدر السابق ، ص 494.

[4]- عمر طوسون ،**الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1855/1853 م** ، ،ط 2،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ،ص 46.

[5]– طقوش ، المرجع نفسه ، ص 391 .

[6]–كامل ، المصدر السابق ، ص 81 .

[7]– بالرغم أن عدد الجنود المشاركة من طرف الجيش العثماني كان ضئيلا جدا مقارنة بالجيش الروسي، لكن تجهيزاته الحربية كانت حديثة ،كما يجب عدم نسيان أن الجيش العثماني هو جيش جديد العهد فلقد تأسس بعد الواقعة الخيرية سنة 1826م ،لكن بالرغم من ذلك حقق انتصارا باهرا ، وفيما يبدوا أن بريطانيا لم تساير روسيا في ذلك لانها كانت مدركة تماما بقوة الدولة العثمانية ،خاصة إذا علمنا أنها كانت تدعمها وتراقبها في إصلاحاتها.

فكان الرد الروسي سريعا حيث تمكن من مهاجمة الأسطول العثماني الذي كان راسيا في ميناء سينوب دمره تدميرا كاملا[1] في 28 صفر 1270هـ / 1853/11/30م وقد أثارت هذه الكارثة سخط كل من استانبول ولندن ،كما اعتبرته فرنسا وبريطانيا إهانة لهما[2] فقامتا بعبور البحر الأسود لوضع حد لاعتداءات الأسطول الروسي .

كما قام رشيد باشا بالطلب من نابليون III أن يتوسط له لعقد صلح بينه وبين روسيا[3] فأرسل هذا الأخير إلى القيصر الروسي يعرض عليه عقد مؤتمر للنظر في أمر الصلح بشرط إخلاء الجيش الروسي ولايتي الدانوب مقابل سحب بريطانيا وفرنسا أساطيلهما من البحر الأسود، فرفض القيصر الروسي ذلك[4].

عندها تدخلت النمسا سريعا لمنع وقوع كارثة أخرى من خلال دعوة رئيس وزراءها إلى عقد مؤتمر آخر في فيينا مع سفراء الدول العظمى ماعدا روسيا،حيث قرر وضع مذكرة في شعبان 1270 هـ/1854/02/13م تضمنت انسحاب الجيوش الروسية من المواقع التي احتلتها وبأن يعهد الباب العالي لقاء هذا الانسحاب ما يلي[5]: تبقى المعاهدات السابقة بين روسيا والدولة العثمانية سارية المفعول إلى أن يتم عقد اتفاق جديد بينهما مما يسمح بمنح النصارى امتيازات جديدة وإصدار قانون إصلاحي فيما يتعلق بأوضاعهم داخل الإمبراطورية العثمانية بالإضافة إلى تجديد معاهدة 1257 هـ/1841 م[6].

---

[1]– مع العلم أن الأسطول العثماني كان يحتوي على 12 قطعة بحرية حربية قديمة ، وهذا الأمر كان متعمدا ، فلقد كانت هاته الفكرة فكرة رشيد باشا ، حيث أراد بذلك أن يقضي على تردد فرنسا وبريطانيا في دخولهما الحرب ،وهذا ان دل إنما يدل على حنكة ودهاء رشيد باشا.للمزيد أنظر : أزتونا ، المرجع السابق ، ص 49.

[2]– طقوش ، المرجع نفسه ، ص 391 .

[3]– أزوتونا ، المرجع السابق ، ص 50.

[4]–طقوش ، المرجع السابق ، ص 391.

[5]– عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 391.

[6]–كامل ، المصدر السابق ، ص 81.

وفي 12 جمادى الثاني 1270هـ/12 مارس 1854 م[1]،اتفقت"الملكة البريطانية فيكتوريا"[2] مع الإمبراطور الفرنسي على دعوة الدولة العثمانية لعقد الاتفاقية التي نصت على ما يلي:

- تقديم المساعدات العسكرية للباب العالي.
- رد الجيوش الروسية التي اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية.
- أن لا يعقد أي من الدول الثلاث صلحا منفردا مع روسيا أو أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة دون علم الأطراف الثلاث ،وأن تكون الوحدات الانجليزية والفرنسية والسفن الحربية التي تأتي الى استانبول خاضعة للقوانين العثمانية وتحت قائد عام واحد[3].

لكن قبل أن تصل المذكرة إلى روسيا أمر نيكولا I بسحب سفيره من لندن و باريس لتقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية بالرد عليه بالمثل[4].

فعقب توقيع المعاهدة مباشرة أرسلت فرنسا وبريطانيا إنذارا لروسيا طالبة منها إخلاء المنطقة قبل نفاذ المهلة المحددة إلى غاية 02 شعبان 1270هـ/1854/01/30م لكن روسيا رفضت ذلك[5] ، مما أدى بفرنسا وبريطانيا إلى إعلان الحرب ضدها في 27 جمادى الثانية 1270هـ/27 مارس 1854هـ[6]،ما أدى بالقيصر الروسي إلى قطع علاقته معهما ، اعتبر هذا الفعل انتصارا للدولة العثمانية ،التي عرفت كيف ترجح كفتها على كفة روسيا.

كما قامت فرنسا وبريطانيا بعقد اتفاقية بينهما في 12 رجب 1270هـ /10 أبريل 1854م تضمنت شروط وأساليب التعاون العسكري بينهما برا وبحرا وذلك لإرغام روسيا على الانسحاب كما نصت في المادة السادسة على حق الدول الأوربية الأخرى بالانضمام إليهما خاصة النمسا و بروسيا [7].

---

[1]- فريد بك ، المصدر السابق ، ص 492.

[2]- الملكة فيكتوريا (1819-1901) م: هي جدة الملكة اليزابيت الثانية ،كان عمرها 18 سنة عندما ارتقت العرش ، كانت هي صاحبة السلطة الحقيقية لحكومتها ، و كان رئيس وزراءها ماليودر هو من يوجهها بحكمة خلال السنوات الصعبة ، كانت ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا و امبراطورة الهند ، تعتبر فترة حكمها أطول من أي ملك أو ملكة أخرى.للمزيد أنظر: ليونارد سبلي: **موسوعة عالم المعرفة، المشاهير الرجال و النساء** ، ط 1،ج 5 ، دار نابلس للنشر ، بيروت ، 1997 ، ص 347 .

[3]-عمر عبد العزيز،المرجع نفسه، ص109.

[4]- أزوتونا، المرجع السابق ، ص 50.

[5]- كامل ، المصدر السابق ، ص 84.

[6]- طوسون ، المصدر السابق ، ص 143.

[7]- عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 110.

على اثر ذلك وجهت النمسا إنذارا لروسيا في 07رمضان1270هـ/ 30جوان1854 م فاضطرت روسيا لاعتبارات عسكرية[1] للرضوخ للتهديد النمساوي منسحبة بذلك من الافلاق و البغدان في نهاية ذي الحجة 1267هـ/أوت1854م، مما أدى إلى وقف الحرب في جبهة الدانوب وبذلك يكون تهديد روسيا لسيادة الدولة العثمانية قد انتهى[2].

وبالرغم من ذلك فان الحلفاء لم يحققوا هدفهم الاستراتيجي الثاني ألا وهو ضرب القوة الروسية البحرية وإضعافها وإنهاء سيطرتها على البحر الأسود لذا قرروا نقل الحرب إلى الأراضي الروسية لكن قبل ذلك رأت النمسا أنه من الضروري أن تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية قبل بدأ الحرب[3] حيث طلبت من الحلفاء تحديد الأهداف الأساسية والتي عرفت بمذكرة الضمانات الأربع الأربع والتي كان الهدف منها انهاء الحرب[4] وهي كالأتي :

1-وضع ضمان أوربي لولايتي الدانوب محل الحماية الروسية لهما.

2-حرية الملاحة لجميع الدول في نهر الدانوب.

3-إعادة النظر في اتفاقية المضايق 1257هـ/1841م لصالح التوازن الدولي.

4-تخلي روسيا على حقوقها في رعايا النصارى المسيحيين للدولة العثمانية بدل من هذا تأخذ دول أوروبا وعدا من السلطان بتحسين حالة رعاياه المسيحيين[5].

سلمت المذكرة إلى الحكومتين العثمانية والروسية، فقبلتها الحكومة الأولى بناءا على نصيحة بريطانيا بعدم التردد، بينما رفضتها روسيا فلقد وجدتها انتقاما من كرامتها و شرفها، حيث رفضت البند الثالث الذي يلغي في حال تطبيقه كل المعاهدات السابقة وبذلك يدمر القوة البحرية الروسية ومنشآتها في البحر الأسود[6].

فكان رد الحلفاء والدولة العثمانية هو الهجوم على روسيا فوقع الاختيار على سيباستيبول، الميناء البحري الكبير لروسيا المطل على البحر الأسود والذي يضم قاعدة كبيرة للبحرية ، و لقد تم

---

[1]- عدم تمكنه من تجميع الجيش الذي كان يجاهر به وخوفه من مواجهة الجيش النمساوي والبلقان. أنظر : صفوت ، المرجع السابق ، ص 40.

[2]-كامل ، المصدر نفسه ، ص 88.

[3]-سنو ، المرجع السابق ، ح 2 ، ص 37.

[4] -GASTION DE MONICAULT؛ op.cit ؛ p 58 .

[5] ED.ENGELHARDT ؛ op.cit ؛ p 124 .

[6]- عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص ص 110-111

النزول إلى القرم في 20ذي الحجة 1272هـ/13سبتمبر 1854م[1] حيث أبحرت قوة كبيرة باتجاه المدينة فاصطدمت بالجيش الروسي عند نهر آلما وانتصرت عليه فأصبح الطريق مفتوحا إلى سباستيبول، لكن الخطأ الفادح الذي ارتكبه الحلفاء هو أنه لم تكن ردة فعلهم سريعة.

هذا ما منح لروسيا الفرصة للحصول على الجنود و المؤونة مما أدى إلى استمرار الحرب إلى سنة كاملة،لكن بعد أن طال الحصار لسباستيبول ، قامت كل من فرنسا وبريطانيا بالضغط على بيدمونت لإشراكها معهم في الحرب واعدين إياها بمساعدتها على تحقيق الوحدة الإيطالية[2]كما شددت الضغط على النمسا، التي انضمت إليهم بمجرد أن سمعت بأن الحلفاء استمالوا بيدمونت لذا تحالفت معهم مؤكدة على الضمانات الأربعة.

وعندما سمع القيصر الروسي بتلك التحالفات علم أن النصر لن يكون حليفه، عندها قبل بمناقشة تلك المعاهدات في 1272 هـ /1854/12/29م[3]،لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فراحت كل دولة تتحالف مع أخرى لكي تضمن حقوقها وتسعى للحصول على امتيازات سواء مع الدولة العثمانية أو مع دولة أخرى، فهذا كله أثار قلق القيصر الروسي الذي تدهورت صحته و توفى في 12 جمادى الثانية1272هـ/ 2مارس 1855م ، وبذلك يكون قد توفي رجل القرون الوسطى المتعصب[4] ليخلفه ابنه "ألكسندر II "[5]الذي رغب في إعلان السلم و عقد الصلح حيث طلب من فرنسا عقد مؤتمر في فيينا ، لكن هذا المؤتمر فشل بسبب اعتراض ألكسندر II عن البند الثالث الذي نص على تحديد قوته في البحر الأسود[6]، فبعد عدة مفاوضات قرروا الرجوع إلى الحرب.

فمع اشتداد الحرب لجأت الدولة العثمانية لإستدانة 5 ملايين قطعة ذهبية بفائدة قدرها 5% من بريطانيا لتغطية نفقات الحرب و استمر الاقتراض دون انقطاع لدرجة أن الخزينة المالية أشرفت على الإفلاس[7].

وفي 25 ذي الحجة 1272هـ/1855/09/08م تمكن الحلفاء من إسقاط سيباستبول لكن الجنود لم يستولوا إلا على انقاض الركام المتأججة ، فبقيت الحرب متواصلة إلى غاية سقوط

---

[1]– طرسون، المصدر السابق، ص187.

[2]– طقوش ، المرجع السابق ، ص 397.

[3]– عمر عبد العزيز ،المرجع السابق ، ص 112 .

[4]– أزوتوتا ، المرجع السابق ، ص 53.

[5]– ألكسندر الثاني : (1818–1881) م هو ابن القيصر الروسي نيكولا الأول، خلفه بعد موته مباشرة سنة 1855.

[6] - كامل ، المصدر السابق ، ص 89.

[7]– أزوتونا ،المرجع نفسه ، ص 54.بداية العجز المالي الذي سوف يصبح فيما بعد عائق للدولة العثمانية.

قارص في 1273هـ/يناير 1856م وأمام هذه الأوضاع رغب الحلفاء في إقامة مؤتمر صلح لإنهاء القضية لكن هذه المرة كانت الوجهة فرنسية أي في العاصمة باريس، فقبلت روسيا بذلك بعدما كانت قد استنزفت قواتها تماما[1].

IV–مؤتمر باريس1272 هـ/ 1856 م:

1–مجريات مؤتمر باريس

افتتح المؤتمر في 23 رجب1272 هـ/1856/02/25 م لكنه بقي مستمرا إلى غاية 10 شعبان 1272 هـ/16 أفريل1856 م[2]،اشتركت فيه كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا و بيدمونت هذه الأخيرة شاركت في الحرب بالرغم من أنها ليست من الدول العظمى[3] أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد مثلها صدرها الأعظم عالي باشا وسفيرها في باريس الوزير محمد جميل باشا الابن الأكبر لرشيد باشا[4]لكن الميزة الأساسية في هذا المؤتمر أنه يختلف عما سبقه من المؤتمرات لأنه لم يأتي لمناقشة لمناقشة قضية ما أو الفصل في النزاعات الدولية، بل جاء ليصدر قرارات و بذلك فهو يعتبر اتجاها جديدا في العلاقات الدولية فهي فكرة فرضتها ظروف الحرب،من أجل تنظيم هذه الأخيرة ويعتبر كمقدمة للنظام الدولي الجديد الذي ظهر فيما بعد على شكل عصبة الأمم في بداية القرن 14 هـ/20 م[5].

أما الميزة الثانية، والتي تعتبر الأهم هو انه جاء ليحل مشكلة الشرق الأدنى ، أي فض النزاع ما بين روسيا والدولة العثمانية هذا في الظاهر[6] لكن في الحقيقة جاءت كل دولة من الدول الفاعلة لتحقيق أهدافها لكن بطريقة مقننة بدافع المحافظة على التوازن الدولي.

فمثلا فرنسا : أرادت إعادة مجدها والرجوع بقوة إلى الساحة الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في تعديل معاهدة 1231 هـ/1815 م.

---

[1]–فيشر ، المرجع السابقً ،ص 54.

[2]– طقوش، المرجع السابق ، ص 375.

[3]- عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 112.

[4]– صفوت، المرجع السابق، ص 50.

[5]– بوجلطي ،المرجع السابق ، ص 96.

[6]–صفوت ، المرجع نفسه ، ص 51 .

أما بريطانيا : بقيت محافظة على سياستها التقليدية المتمثلة في المحافظة على سيادة واستقلال الدولة العثمانية وذلك بغرض حماية مصالحها التجارية في الهند، لأن الدولة العثمانية تمثل السد المنيع أمام أطماع روسيا الراغبة في الوصول إلى البحر المتوسط.

النمسا:كانت لديها أطماع في البلقان فأرادت من خلال ذلك ضم منطقة الأفلاق و البغدان إليها[1].أما **بيدمونت**: أرادت إثارة قضية الوحدة الإيطالية.

الدولة العثمانية هي الأخرى كانت لديها أهداف ،أرادت تحقيقها لكن الجدير بالذكر أنها قامت بإصدر الخط الهمايوني –السابق الذكر – أياما قبل انعقاد المؤتمر و ذلك لكسب الرأي الأوروبي بجانبها فأرادت أن تسبق الأحداث لإشراكها في المؤتمر قبل توقيع المعاهدة[2] حتى لا تترك أية ثغرة بالنسبة لروسيا أو للدول الأوربية للتدخل في شؤونها الداخلية حيث طالبت في المؤتمر بكل صراحة بوجوب إلغاء الإمتيازات وقد تظاهرت الدول المشاركة بقبولها لهذا الطلب شريطة أن تقوم الدولة بإصلاحات داخلية[3].

أما روسيا: تمسكت بحقوقها في الأراضي المقدسة و بمعاهدة المضايق 1256 هـ/ 1840 م التي أمضتها مع الدولة العثمانية[4].

وقد نص المؤتمر على عدة قرارات بلغ عددها حوالي 34 مادة ، وكان من أهمها:

1. إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام بين الأطراف المتحاربة وانسحاب القوات المختلفة من المواقع وعليه يعيد القيصر الروسي للسلطان مدينة قارص وقلعتها وكذلك جميع المواقع التي احتلتها قواته.
2. يعلن الباب العالي أنه قد وافق على الاشتراك في القانون العام والنظام الأوربي وعليه يجب احترام استقلال الدولة العثمانية ووحدة أراضيها[5].
3. اعتراف الدولة الأوربية بالسيادة العثمانية على المضايق.
4. تجريد البحر الأسود من السلاح بحيث لا يسمح فيه بظهور سفن حربية أو إقامة منشآت عسكرية أو بحرية كما يحظر على روسيا بناء أسطول حربي وإنشاء مصانع حربية وإقامة حصون على شواطئه.

---

[1] - فيشر ، المرجع السابق ، ص 225.

[2] – كامل ، المصدر السابق ، ص 96.

[3] – بوجلطي، المرجع السابق ، ص 98 .

[4] –عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 115 .

[5] – بوجلطي ، المرجع نفسه ، ص ص 94-96.

5. حرية الملاحة في نهر الدانوب و تأليف لجنة دولية للإشراف على تنظيم الملاحة فيه.
6. يضمن المؤتمر إقامة حكم ذاتي في الأفلاق و البغدان والصرب تحت سيادة الدولة العثمانية[1].

2– نتائج مؤتمر باريس 1272 هـ/ 1856 م و تداعياته:

روسيا : خرجت من هذه الأزمة الخاسر الأكبر ففي الوهلة الأولى نلاحظ أن مؤتمر باريس قد سد الطريق أمام التقدم الروسي في الأراضي العثمانية كما أخذ منها الأفلاق و البغدان والأهم من ذلك أنها خسرت جميع الامتيازات التي كسبتها من الدولة العثمانية كما أن هذه الحرب قد حطمت المعالم الرئيسية للسياسة الروسية الخارجية مع الدولة العثمانية وهي السيطرة العسكرية والتجارية في البحر الأسود[2]، فقد كشفت الحرب عن ضعف و وهن روسيا حيث فقدت قوتها وهيبتها على الصعيد الدولي وهذا ما جعلها تنعزل و تبتعد عن أمور أوروبا لمدة 15 سنة فلقد تحول اهتمامها بالتوسع نحو آسيا الشمالية وآسيا الوسطى كما أنها قامت بإصلاح شامل لشؤونها الداخلية.

أما بالنسبة لإيطاليا:فإنها لم تستفد شيئا، فكما ذكرنا سابقا حاولت توجيه أنظار الدول الأوربية إلى المسألة الايطالية، لكن المؤتمر لم يقرر أي شيء في هذه المسألة واكتفى ببعض الشروط الخارجية عن عُهدت باريس مختصة بالملاحة والتجارة[3].

فيما يخص النمسا:خرجت بنتيجة ايجابية ،تمثلت في حصولها على حرية الملاحة في الدانوب[4] ،لكن الشيء السلبي الذي سيظهر مباشرة بعد هذه الحرب سنة 1276 هـ/1860 م هو فقدنها لمقاطعتين مهمتين خلال حربها مع بروسيا واستقلال المجر عنها استقلالا إداريا وهذا كله كان من نتائج حرب القرم[5].

فرنسا :فمؤتمر باريس لم يعترف بالإمبراطورية الثانية ، وعليه لم تستفد شيء ماعدا تقربها من بريطانيا لكن الثمن كان باهظا هو التخلي عن معظم مشاريعها النابليونية في أوروبا لكن في مقابل ذلك هو زيادة نفوذها في الدولة العثمانية .

---

[1]– طقوش ، المرجع السابق ، ص396.

[2]– سنو ، المرجع السابق ، ح 2، ص 39 .

[3]–صفوت ،المرجع السابق ، ص 52

[4]–شوقي عطا الله الجمل ، و آخرون ،**تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**،د.ط ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،القاهرة،2000 ، ص217 .

[5]- كامل، المصدر السابق، ص93.

بريطانيا:هي الأخرى استفادت لأنها وقفت في وجه روسيا وحطمت كل ما تبقى لها من أمل للوصول للمياه الدافئة والأهم من ذلك هو زيادة نفوذها داخل الدولة العثمانية[1].

أما بالنسبة للدولة العثمانية:

أهم ما في الموضوع أنها وقعت معاهدة باريس وهي غير مهزومة كما أنها قضت على أطماع روسيا اتجاهها على الأقل 15 عاما[2]وفي حقيقة الأمر كان من غير الممكن جعل روسيا تترك أطماعها اتجاه الدولة العثمانية إلا عن طريق سياسة توازن الدول العظمى[3] ،كما أنها استرجعت كل من منطقة الأفلاق و البغدان حيث منح لها مؤتمر باريس أجلا جديدا للبقاء على قيد الحياة[4].

لكن الشيء السلبي في هذا المؤتمر هو عدم حل مشاكل البلقان[5]، فهو لم يتعرض لقضية الجبل الأسود والصرب فكان ذلك تمهيدا لإنفصالهما عن الدولة العثمانية لكي يكون حاجزا بينها وبين أوروبا بل العكس تم تحويله إلى منطقة محايدة[6].

كما أن الدولة العثمانية نسيت أن عقد المعاهدات شيء و تطبيقها عمليا شيء آخر فسوف تبقى هذه القرارات حبرا على ورق[7]فلقد أتت بنتيجة عكسية فيما بعد على الدولة العثمانية ،فلو تريثت الدولة العثمانية قليلا لتمكنت من فك رموز اللغة الدبلوماسية التي ستعرفها حتما عن سبب التدخل المستمر لدول الأوروبية في شؤونها الداخلية[8]،و يظهر ذلك من خلال انقلاب موازين القوة في أوروبا لاحقا في الأزمة البلقانية.

---

[1]- كامل ، المصدر السابق ، ص 93.

[2]- سنو ، المرجع السابق ، ح 2 ، ص 39.

[3]- أزوتوتا ، المرجع السابق ، ص 59.

[4]- فيشر ، المرجع السابق ، ص225.

[5]- عطا الله جمل، المرجع السابق ، ص217.

[6]- طقوش ، المرجع السابق ، ص 395.

[7]- مانتران ، المرجع السابق ، ص 139.

[8]- احسان اوغلى، المرجع السابق، ص 106.

المبحث الثالث :الدولة العثمانية في ظل الأزمة البلقانية (مؤتمر برلين1295 هـ/ 1878م)

I-أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبل الأزمة البلقانية:(1276– 1290) هـ-(1860–1873)م

أ- أوضاع الدولة العثمانية قبل الأزمة البلقانية.

ب-الأوضاع الأوروبية قبل الأزمة البلقانية

II –الأزمة البلقانية 1875 م

أ)الثورات البلقانية .

ب)الحرب الروسية العثمانية.

III –نتائج الثورة البلقانية

أ)تحضيرات مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م.

ب)نتائج مؤتمر برلين على الدولة العثمانية والدول الأوروبية

I-أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبل الأزمة البلقانية: (1276– 1290) هـ-(1860–1873)م:

أ– أوضاع الدولة العثمانية:

عرفت الدولة العثمانية تدهورا كبيرا خاصة في عهد السلطان عبد العزيز(1277-1293هـ/1861-1876م الذي حاول أن يتبع سلسلة من الإصلاحات حتى لا يعطي للدول الأوروبية أية حجة للتدخل في شؤون الدولة من بينها تقليص نفقات بلاطه، وإلغاء نظام الحريم إلا أنه فشل في ذلك [1].

إذ سرعان ما انقلب إلى مبذر و مبدد لأموال الدولة حيث عانت الدولة في فترته مصاعب مالية من خلال العجز الكبير الذي خلفه أسلافه حيث بلغ 1277/ هـ 1861 مائتي مليون ليرة .[2]

مما دفعه إلى تعين فؤاد باشا كصدر أعظم مكلفا إياه بإصلاح الأوضاع المالية ، حيث قام بإلغاء القوائم المالية مستبدلا إياها بالنقود الذهبية أو الفضية بقيمة 40% و أسهم بقيمة60%.

مما ألزمها الإقتراض حيث عقد قرضا بقيمة 8 ملايين جنيه إسترليني مقابل تعين مفاوض بريطاني لمراقبة أوجه إنفاق أموال القرض، لكن كل هذه الإجراءات لم تنجح فقد أدت إلى تراكم الديون مما أدى إلى عزله و تعين مكانه محمد رشيد باشا الذي أقدم على دفع فوائد الديون كل 3أشهر مقابل تنازل الدولة عن بعض إراداتها مما أدى إلى تخفيف الضغط المالي نسبيا[3]، وما زاد من حدة الوضع هو صدور قانون في 13صفر1274 هـ /حزيران 1868م يجيز فيه للأجانب امتلاك عقارات و الحقوق العينية [4].

فمنذ حرب القرم وحتى إعلان الدولة لإفلاسها عام 1292 هـ /1875م كانت الدولة قد أبرمت أحد عشر قرضًا أغلبهم في عهد السلطان عبد العزيز ،وقد بلغت قيمة القروض 5300 مليون فرنك فرنسي لم تستلم الدولة منهم سوى 3012 مليون أي 57% من نسبة القروض، إذ حسمت

---

[1]-قيس جواد العزاوي ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**،ط 2 ،دار العربية للعلوم،مطبعة المتوسط ، بيروت ، 2003 ، ص ص71–72.

[2]– طقوش،المرجع السابق،ص407.

[3]– العزاوي ، المرجع السابق، ص73.

[4]– طقوش،المرجع السابق،ص407.

البنوك الفرنسية والإنكليزية الفوائد سلفًا، لضعف الثقة بالاقتصاد العثماني[1]،إضافة إلى ظهور انتفاضات قومية وثورات منها:

أحداث جبل لبنان سنة1276 ه /1960 م :

التي عادت ظهور بعد مرور 15سنة على اثر تحريض فرنسا للمارونيين و بريطانيا للدروز وقد وصلت أصداء الفتنة إلى الشام ، فلم يطفأ فتيلها سوى الأمير عبد القادر الجزائري، الذي حال دون قتل المسلمين للمسيحيين أمام هذه الأوضاع شكل الباب العالي في جبال لبنان لواءا له استقلال ذاتي في1ذوالحجة1277ه/09جوان 1861يضم3100كلم2 مسيحيا مركزه دير القمر،أما القسم الكبير من لبنان يشكل بقية إيالة بيروت[2].

ثورة الجبل الأسود:

منذ أن فتح العثمانيون الأسود لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم سوى على المدن الكبرى فيه أما الجبال والقرى المحيطة ظلت شبه مستقلة وذات إدارة محلية بسبب وعورة المسالك وصعوبة مسالكه، ففي أعقاب حرب القرم ومؤتمر باريس 24رجب 1272 ه /30مارس1856 م طالب حاكم الجبل المحلي الأمير دانييل الاعتراف باستقلال الجبل إلا أن الدول الأوروبية نصحته بعقد سلام مع الدولة العثمانية والاعتراف بسيادتها مقابل منحه رتبة مشير مع مبلغ سنوي من المال وتوسيع حدود دولته لتشمل أجزاءً من الهرسك أيضًا، فقبل الأمير بعرض أوروبا [3].

لكن بحلول عام1277 ه/1860 توفي الأمير دانييل وآل الحكم لابن أخيه الأمير نيكولا الذي شجع حركات ثورية ضد الباب العالي في الهرسك وكذلك في الجبل الأسود لكن الدولة العثمانية استطاعت أن تهزمه مما أدى به إلى توقيع اتفاق استسلام في05ربيع الاول1279 ه / 30أوت1862 ، الذي نصّ على :-نفي الأمير نيكولا من بلاد الجبل بسبب تحريضه للهرسك[4].

- السماح للعثمانيين بناء ما يحلو لهم من حصون لتأمين وضمان السيادة داخل أراضي الإمارة.

لكن الدول الأوروبية خاصة فرنسا و روسيا تدخلت لدى الباب للتنازل عن حق بناء الحصون والقلاع داخل أراضي الإمارة، فقبل السلطان عبد العزيز بذلك وأصدر فرمانًا

---

[1]- العزاوي ، المرجع السابق ، ص73.

[2]- أزوتونا، المرجع السابق ،ص61.

[3]-فريد بك،المرجع السابق،ص532.

[4]- طقوش،المرجع السابق،ص412.

في 24رمضان1280 هـ /2 مارس1864، نص من خلاله على انسحاب الجيش العثماني وهدم القلاع التي كان قد شرع في استحداثها، ليتم انسحابه رسميا في جوان1280 هـ /[1]م1864 .

ثورة الصرب:

نصت معاهدة باريس في 24رجب 1272 هـ /30مارس 1856 م أنه من حق الدولة العثمانية أن يكون لها في بلاد الصرب ست قلاع بما فيها قلعة بلغراد عاصمة الإمارة،و أثناء اندلاع ثورة الجبل الأسود حشد العثمانيون جيشًا شعبيًا غير مدرب تدريبًا جيدًا، بهدف ضبط الأمن في صربيا، اندلعت مواجهات دامية، بلغت ذروتها بعد مقتل جندي عثماني في13ذو الحجة1278هـ/10 جوان1862م، مما أدى إلى تدخل قناصل الدول عن طريق إجراء مشاورات مع السلطان عبد العزيز، انتهت بقبوله تخفيض عدد القلاع من ستة إلى أربعة مع احتفاظه بقلعة بلغراد، وتعهده بعدم السماح للقواد العثمانيين بالتدخل في الشؤون الداخلية للإدارة مطلقًا وأصدر فرمانًا بذلك في12ربيع الأول 1279 هـ / 6سبتمبر 1862[2]م غير أنها تجددت سنة1284هـ/1867م فاضطرت الدولة العثمانية تحت الضائقة المالية إلى عدم التدخل عسكريا وسحب حامياتها من القلاع الأربع .[3]

ثورة كريت1283هـ/1866م:

اندلعت بتحريض من روسيا التي سعت لعرقلة المساعي الإصلاحية للدولة العثمانية و اليونان التي أرادت ضم الجزيرة إليها كونها تمثل مركز تجاري هام في البحر المتوسط،ولقد حاولت الدولة العثمانية قمعها[4]،لكن الدول الكبرى تدخلت من خلال اقتراحها على إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتسوية أوضاع سكانها لكن اقتراحهم قوبل بالرفض من طرف الباب العالي الذي فضل إرسال مندوب سامي عثماني للنظر في شؤونهم،لكن اليونانيين أصروا على مواقفهم مما دفع بالدول الموقعة على معاهدة باريس إلى عقد اتفاقية ثانية في نفس العاصمة حيث تم الاتفاق على:

-الطلب من السلطان العثماني منح سكان الجزيرة بعض الامتيازات وإعفائهم من الخدمة العسكرية ومن دفع الضرائب المتأخرة عن عدة سنوات.

---

[1]- طقوش،المرجع السابق،ص412.

[2]--فريد بك،المرجع السابق،ص ص536 -537.

[3]- طقوش،المرجع نفسه،ص414.

[4]-نفسه،ص417.

وقد وافق السلطان على ذلك وأصدر إرادة نصية في 12جمادى الثانية 1286 هـ 19/سبتمبر1869م.[1]

ب–الأوضاع الأوروبية :

شهد القرن 13 هـ /19م ظهور العديد من الدول القومية الجديدة في أوروبا أشهرها ، الوحدة الألمانية و دولة الوحدة الإيطالية 1286 هـ /1870م،حيث كان لهما اثر عظيم الشأن في تاريخ أوروبا والعالم المعاصر.

فقد استطاعت بروسيا بفضل حيازتها على الجيش البري الأول من تحقيق انتصار باهر على فرنسا في معركة سيدان سنة1287 هـ/1871 م[2] ،مما أدى إلى تغير موازين القوى وجعلها صاحبة القرار و التوازن الأوروبي إذ أصبحت الإمبراطورية الألمانية التي تكونت حديثا الدولة العظمى الثانية بعد بريطانيا بعد فقدان فرنسا لمرتبتها[3].

أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت بمعزل عن الأوضاع الجارية ،إلا أن سقوط حليفتها في الحرب و الخوف من وجود دولة ناشئة يمكن أن تشكل خطرا على اقتصادها في وسط أوروبا أدت بها إلى النهوض والخروج من عزلتها متبعة سياسة خارجية نشطة بفضل رئيس وزراءها دزرائيلي[4] مما مكنها من العودة إلى مركزها الممتاز في أوروبا و العالم .

أما بالنسبة للإمبراطورية النمساوية المجرية فقد كانت تخشى من الدولة الألمانية المجاورة لها في الشمال حيث كان يوجد عدد كبير من جيش الألماني على أراضيها لذا كان كموقف النمسا دائما مترددا و حذر.

أما بالنسبة لروسيا فقد كانت تربطها علاقة صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم بحكم وجود علاقات عائلية بين الأسرتين الحاكمتين،أسرة رومانوف ، وهوهنزلرن وبسبب هذه الصلة وقفت روسيا موقف الحياد و العطف اتجاه بروسيا في حربها مع فرنسا و النمسا[5]،وكان نظير ذلك هو الحصول على دعم بسمارك حيث استغلت فرصة انشغاله في الحرب مع فرنسا لتتنصل من بنود

---

[1]–فريد بك،المرجع السابق، ص545.

[2]–معركة سيدان: معركة وقعت خلال الحرب الفرنسية البروسية بين الجيش البروسي والجيش الفرنسي في 1سبتمبر1870 .أسفرت عن إلقاء القبض على الإمبراطور نابليون الثالث.انظر: عبد الفتاح حسن ابوعلية ،تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دط؛المملكة العربية السعودية،دار المريخ للنشر و التوزيع،1989،ص384.

[3]– أزوتونا، المرجع السابق ،ص77.

[4]بنجامين دزرائيلي1881 – 1804 هو ، ورئيس وزراء بريطانيا .صفوت،المرجع السابق،ص22.

[5]- عمر عبد العزيز ،المرجع السابق،ص 196.

معاهدة باريس من خلال نشاطها الدبلوماسي فقد قام وزير خارجيتها خورشاكوف في 10/29 بإعلام الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة باريس بان بلاده لتم تعد ملزمة ببندي 11-13 من معاهدة باريس المتعلقتين بحياد البحر الأسود[1]،كما اتهمت الدولة العثمانية بعدم التزامها بتطبيق الإصلاحات التي كانت قد وعدت بها.

إلا أن توقيت إعلان روسيا عن تنصلها من بنود معاهدة باريس كان يحرج بسمارك الذي خشي من حدوث تأزم دولي يؤدي إلى قيام تحالف ضد بلاده يفقدها ما حققته من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الكبرى و كان ذلك في 21 ذو الحجة 1287هـ/1871/03/13 م بلندن[2] للبحث حول مسالة البحر الأسود و ما يميز هذا المؤتمر حدوث تقارب عثماني روسي مقابل معارضة بريطانية نمساوية ،بسبب تخوفهما من عبور السفن الروسية الممرات العثمانية بالاتجاه نحو شرقي البحر المتوسط و البحر الأدرياتيكي مما يهدد مصالحهما ، فقد كانت المواقف العثمانية و الروسية متناسقة في المؤتمر وفقا لاتفاقهما السري الذي اكتشفته بريطانيا.

و يتضح ذلك من خلال الاقتراح الذي أقرته مع النمسا و المجر المتمثل في :

-احتفاظ السلطان بحقه في فتح الممرات أمام السفن الأجنبية على أن تستثنى السفن الروسية من ذلك[3]،لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من طرف روسيا و الدولة العثمانية ليستقر الأمر إلى الحل الذي اقترحته ايطاليا المتمثل في :

-حق السلطان بفتح الممرات في أوقات السلم للسفن الحربية الصديقة أو الحليفة كما تم إلغاء حياد البحر الأسود و عودة السيطرة الروسية على البحر الأسود

فلما تحققت روسيا أن ألمانيا و النمسا مستعدتين لمساعدتها و إن ايطاليا دولة ناشئة لا يخشى منها و أن فرنسا ضعيفة بعد هزيمتها مع بروسيا و أن انجلترا لوحدها لا تستطيع أن تضرها بشيء قامت بالتحضير للخطوة المقبلة[4].وما ساعدها على ذلك هي السياسة التي انتهجها بسمارك القائمة

---

[1] - سنو ، عبد الرؤوف ،"العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ح 4", ع 79-80 ، تاريخ العرب و العالم ، بيروت ،1985 ،ص 4 .

[2] -شاركت فيه كل من روسيا ، النمسا،ألمانيا،ايطاليا،غابت عنه فرنسا لانشغالها بعقد الصلح مع بروسيا.فريد بك ،المصدر السابق ،ص623.

[3] - سنو ،المرجع نفسه ،ح 4،ص4

[4] -كامل،المصدر السابق،ص95

على عزل فرنسا و كسب صداقة روسيا دون إغضاب بريطانيا وكسب ود النمسا دون الابتعاد عن روسيا لأنه كان يخشى اتحاد فرنسا و روسيا و بريطانيا و النمسا ضده[1].

ولكي يحافظ على صداقة هذه الدول عمل على إقامة سلسلة من التحالفات معهما من خلال دعوتهم إلى حضور اجتماع في برلين سنة 1289 ه /1872 م حيث تم الاتفاق على المحافظة على الأوضاع الراهنة في أوروبا و مقاومة الحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول،وقد ساعد ذلك على تكوين ما يعرف بوفاق الأباطرة الثلاث في09ربيع الاول1290 ه / 06ماي1873 بين ألمانيا و روسيا،وفي10ربيع الاخر1290 ه / 06جوان 1873 بين النمسا و روسيا لتنضم لهم ألمانيا في 22اكتوبر 1873م[2].

II-الثورة البلقانية 1875م:

عقب انتهاء حرب القرم ازدادت انتفاضات شعوب البلقان للتخلص من الحكم العثماني رغم قيام الدولة العثمانية بمجموعة من الإصلاحات في فترة ما بين1273-1288 ه /1856-1871م على يد كبار المصلحين العثمانيين من أهمهم مدحت باشا[3] الذي قام بانجاز الكثير من المشاريع الإنمائية في بلغاريا [4]إلا آن هذا لم يمنع من حدوث ثورات بسبب تداخل عوامل أخرى كالعامل الديني وسياسة التعسف و التسلط العثماني أثناء جباية الضرائب .

أما السبب الرئيسي يتمثل في نمو الوعي القومي بتأييد من روسيا خاصة بعد حصول صربيا على استقلالها و على هذا الأساس أنشأت في البلقان تيارات قومية مناهضة للحكم العثماني تتمثل في الجامعة الصربية و السلافية [5] ،فلقد أيدت الجامعة السلافية من طرف النمسا خاصة بعد انهزامها على يد بروسيا 1283 ه /1866م و اتحدت مع روسيا للمطالبة بحق شعوب البلقان في الإصلاحات.

---

[1]- أزوتونا .المرجع السابق ،ص 79 .

[2]-حسن أبو علية ،المرجع السابق،ص 421.

[3] - مدحت باشا:1822-1883سياسي تركي،زعيم حزب الإصلاح،عين صدرا أعظما سنة1872م،قاد الثورة التي اطاحت بالسلطان عبد العزيز1876م،قام بصياغة الدستور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. مولا،المرجع السابق ، ج 6،ص3073.

[4] - طقوش،المرجع السابق ،ص 312.

[5]- الجامعة السلافية :هي نظرية أو حركة تستهدف إلى انصهار العلاقات السياسية والثقافية بين جميع الدول السلافية ،تبنتها روسيا في منتصف القرن 19 م حينما بلغت لقومية أوج نشاطها وقوتها إلا أنها بقيت منحصرة في الأقطار السلافية،مولا ،المرجع السابق،ج 3 ،ص 1133 .

لكن التأييد الكبير كان من طرف روسيا وقد بدأت أولى الإضرابات البلقانية في البوسنة و الهرسك سنة1875م ضد الحكم العثماني[1] بوجود عاملين :

العامل الأول:

المسألة الزراعية

ففي سبعينات القرن13 ه / 19م كانت الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية متردية بسبب تعرض الفلاحين المستأجرين للضرائب من قبل الإقطاعيين المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام لاسترجاع أراضيهم إضافة إلى زيادة الرسوم و الضرائب مما أدى إلى سوء المحصول لسنة1290 ه / 1873م وحدوث مجاعة1291 ه / 1874م مما أدى إلى منافسة السلع الأجنبية المستوردة للمنتوج المحلي.

العامل الثاني:

حركة الجامعة السلافية:

أثناء زيارة الإمبراطور النمساوي فرانس جوزيف لدلماسيا سنة 1292 ه /1875م قام بإعطاء أهالي البوسنة و الهرسك الإنطباع بأن النمسا/المجر ستقوم بضم مناطق سلافية مما يؤدي إلى قيام مملكة ثلاثية ،لتندلع الثورة في الهرسك في جمادى الأخيرة 1292 ه –جويلية 1875م بسبب جباية الضرائب حيث تلقى الثائرون مساعدات من قبل الصرب لتمتد إلى كل من البوسنة و بلغاريا حيث طالبوا بالانفصال الإداري عن الدولة العثمانية، و قدموا عريضة إلى الباب العالي تتضمن العمل على تخفيض الضرائب، و عدم فرض ضرائب جديدة في المستقبل، و تشكيل قوة منهم لحفظ الأمن و المساواة في إقامة الشعائر الدينية ،كما الحوا على ضرورة توزيع ثلث ممتلكات الملاكين على السكان[2].

وقد تظاهرت روسيا و النمسا المجر بحل الأزمة دبلوماسيا، فقام سفراء دول عصبة الأباطرة الثلاث بحث الباب العالي على إصدار إصلاحات لتحسين أحوال المسيحيين في البوسنة و الهرسك و العفو عن الثوار فقد استطاع اغناتيف من إقناع السلطان عبد العزيز[3] على القيام بإصلاحات .

---

[1]- هربرت فيشر،المرجع السابق،ص ص360-361.

[2]-– طقوش ،المرجع السابق،ص 414.

[3]- عبد العزيز:1830-1876م حاكم الدولة العثمانية منذ1861 الى1876 تولى الحكم بعد وفاة اخيه عبد المجيد الاول،قام بإصلاحات تحت إشراف وزيره فؤاد باشا و علي باشا،شهد عهده حدوث اضطرابات في البلقان. الكيالي،المرجع السابق، ،ص838.

فتم إصدار فرمان في15ذي القعدة1292 ه /12ديسمبر1875[1] يتضمن:

-تخفيض الضرائب عن السكان البوسنة و الهرسك.

-منحهم الحرية الدينية.

-تشكيل لجنة للمراقبة و مجلس استشاري منتخب.

كما أعلن عن نيته بإصلاح القضاء و نظام الضرائب و الملكية و بدل الخدمة العسكرية للملل و في23 ذي القعدة 1292 ه/ 20ديسمبر1875 م عين السلطان لجنة برئاسة الصدر الأعظم تتألف من وزراء عثمانيين وعدد من المسلمين و المسيحيين مهمتها تنفيذ المراسيم الإصلاحية التي أصدرها[2].

لكن الثورة ظلت مستمرة حيث أعلن كل من الجبل الأسود و الصرب عن استعدادهم لمساعدتهما، ولإيجاد حل لهذه المسالة قام كل من بسمارك و وزير خارجية روسيا و الكونت أندارسي وزير خارجية النمسا بالاجتماع في برلين في 1293 ه / ماي 1876م دون اشتراك بريطانيا فقد لقيت موافقة من طرف ايطاليا و فرنسا وتقدما إلى الحكومة العثمانية أطلق عليها اسم مذكرة برلين أو أندارسي أهم ماجاء فيها:

-الإعفاء عن الثوار و إلغاء ضريبة العشر لمدة عام و الضرائب الأخرى لمدة عامين

-التعهد ببناء المنازل و الكنائس التي هدمت خلال الثورة.

لكن السكان رفضوا هذه الإجراءات و أصروا على جلاء الجيوش العثمانية عن أراضيهم وأن يمتلك المسيحيون ثلث الأراضي و يعفو من الضرائب لمدة 03 سنوات و أن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها.[3]

وقد زادت حدة الثورة في هذه الفترة خاصة بعد قيام بلغاريا بتدبير مذبحة للموظفين المحليين من العثمانيين ليليها انضمام الصرب و الجبل الأسود إلى الحرب حيث قامتا بتوقيع تحالف بينهما في 1292ه/26 ماي 1876 م ينص على تقسيم الأراضي في الإقليم في حال الانتصار على العثمانيين حيث استعانت الصرب بالضابط الروسي تشرنايف لقيادة الجيش و قامت بحشد كبير للجنود و لما علمت الدولة العثمانية بهذه الاستعدادات طلبت من الأمارتين تبرير ذلك و كان رد أمير صربيا برغبته في إجلاء العساكر العثمانية و احتلال البوسنة و ضم الجبل الأسود للهرسك فكان رد

---

[1] -عمر عبد العزيز عمر،المرجع السابق،ص201.

[2] -طقوش ، المرجع السابق ،ص414.

[3] -فريد بك،المصدر السابق،ص603..

فعل الباب العالي الرفض و إرسال جيوشه الى حدود الصرب و الجبل الأسود مما أدى إلى إعلان الحرب عليها في 30 جوان من طرف الصرب و 20 جويلية من طرف الجبل الأسود[1]

ولإبعاد المعارضة النمساوية قام القيصر الروسي الكسندر الثاني بزيارة إلى بوهيميا و مقابلة الإمبراطور النمساوي فرنسوا جوزيفو انتهت بعقد معاهدة في16جمادى الأولى1293 ه/ جويلية1876 م المعروفة باتفاقية رشتشتادت وفيها اتفقا الطرفان على مبدأ عدم التدخل واعدا إياها بإعطائها البوسنة و الهرسك فور انتهاء المسألة الشرقية مما جعل النمسا محايدة مقابلة حماية روسيا لبلغاريا و الاستيلاء على بساربيا و الأناضول الشرقية[2].

و كانت نتيجة الحرب انتصارا للعثمانيين بقيادة عثمان باشا على الصرب حيث أصبح على مقربة من العاصمة بلغراد و قد دفعت هذه الهزيمة إلى الطلب من الدول الأوروبية التدخل لدى الباب العالي لوقف إطلاق النار و عقد هدنة بين الطرفين حيث اشترط السلطان لعقد الهدنة على آن :

-يخضع ميلان أمير الصرب للباب العالي.

-تعود الأوضاع إلى صربيا إلى ما كانت عليه قبل1284 ه /1867م.

-تدفع صربيا القلاع التي شيدتها بعد عام1284 ه /1867م و تعيد القلاع التي احتلتها الى الدولة العثمانية.

-ألا يزيد عدد الجيش الصربي عن عشرة ألاف مقاتل.

-يسافر أمير الصرب إلى الأستانة ليقدم واجبات الخضوع للسلطان[3].

أمام هذه الشروط وجدت القيادة الروسية نفسها في موقف حرج مما دفعها للتدخل بصفة منفردة و إرسال إنذار للباب العالي في 12 شوال 1293 ه -31 أكتوبر 1876 طالبه بضرورة:

-عقد هدنة بدون قيد أو شرط لمدة 6 أسابيع أو شهرين.

-تمنح الدولة العثمانية بعض الولايات البلقانية استقلالا إداريا.

-تضمن الدول الأوروبية حقوق سكانها المسيحيين[4] .

---

[1] - طقوش،المرجع السابق ،ص424.

[2] -عمر عبد العزيز،المرجع السابق،ص202.

[3] -كامل،المصدر السابق،ص101 .

[4] - فريد بك ،المصدر السابق ، ص615 .

و قد طالبت روسيا بتنفيذ الهدنة قبل انقضاء 48 ساعة و إلا ستتعرض للاحتلال و على هذا الأساس وافق السلطان عبد الحميد على عقد الهدنة لمدة شهريين بدءا من 18 ذي القعدة 1292هـ /01 نوفمبر 1876 م رغبة منه في كسب الوقت و استكمال استعداداته العسكرية[1] .

انطلاقا من هذه التطورات بدأت المخاوف تنتاب بريطانيا خشية من الامتداد الروسي الى البحر المتوسط مما يشكل خطرا على مواصلاتها مع الهند و بخاصة مصر مما جعل وزير خارجيتها اللورد دربي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي في استانبول لتحسين أحوال الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية و تجنب نشوب حرب بينها و بين روسيا[2]، حيث نص على:

-استقلال و سيادة الدولة العثمانية

-وقف الحرب مع الصرب و عودة الأوضاع فيها و في الجبل الأسود إلى ما كانت عليه قبل الحرب

-حصول البوسنة و الهرسك و البلغار على استقلال إداري فقط .

وقد قابلت الدول الأوروبية هذه المطالب بالفتور خاصة و آن روسيا اضطرت إلى القبول تحت الضغط البريطاني حيث هدد القيصر الروسي بأنه سيستعمل القوة إذا فشل المؤتمر كما ألقى خطابا في 29 ذي القعدة 1292 هـ/12 ديسمبر 1876 م اثني فيه على شجاعة الصربيين ضد الدولة العثمانية و أمر بتعبئة جيوشه على حدود صربيا [3].

لهذا تم الاتفاق على عقد مؤتمر في الأستانة و قد سبقت هذا المؤتمر اجتماعات تمهيدية عقدت في دار السفارة الروسية من دون دعوة الوفد العثماني و كان ذلك من 25 ذي القعدة-06 ذو الحجة 1292 هـ/11 إلى 22 ديسمبر 1876 م حيث تم وضع الإقتراحات التالية:

-تقسيم بلاد البلغار إلى ولايتين يعين على كل منها حاكم مسيحي .

-توحيد ولايتي البوسنة و الهرسك يحكمها حاكم يعين من قبل الحكومة العثمانية بموافقة الدول الكبرى على أن ترسل عائداتها إلى الخزينة العثمانية .

-إعطاء الجبل الأسود و الصرب مكاسب إقليمية .

-الاعتراف باللغة السلافية كلغة رسمية للإقليم [4].

---

[1]- مانتران ، المرجع السابق ، ص149 .

[2] – فريد بك ،المصدر نفسه ، ص615.

[3] – سنو ،المرجع السابق،ح 4،ص13.

[4] –كامل ،المصدر السابق ،ص103.

-إذا لم تقبل الدولة العثمانية هذه الإقتراحات فسوف ينسحب الأعضاء من استانبول و يقطعون علاقتهم بها[1] .

ليليه الاجتماع الثاني في1292 ه /23ديسمبر1876م الذي جمع كل من السفير الروسي و المندوب البريطاني و ممثلي كل من فرنسا و بروسيا ايطاليا النمسا و المجر في سراي البحرية برئاسة صفوت باشا وزير الخارجية العثمانية ،فأثناء افتتاح أولى جلسات المؤتمر ابلغ صفوت باشا المؤتمر بان السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدر دستور للبلاد يدعوا من خلاله الشعب إلى المشاركة في الحكم و المساواة التامة بين رعايا الدولة أمام القانون [2]،و بهذه التحركات الدبلوماسية البارعة نجح السلطان في تفويت الفرصة على أعضاء المؤتمر الذين وقعوا في حيرة.

وانفض المؤتمر من دون أن ينالوا شيئا مما أدى إلى قطع علاقتهم مع الدولة العثمانية إذ راحت كل دولة تتصرف وفقا لمصالحها.[3]

ب-الحرب الروسية العثمانية 1294-1295 ه /1877-1878م:

بعد فشل مؤتمر استانبول قامت روسيا بتوقيع معاهدة صلح مع صربيا في16 صفر1294 ه 01 مارس 1877 م و مع النمسا في 2ربيع الأول 1294 ه /18 مارس 1877 م في بودابست حيث اتفقا الطرفان على تقسيم البلقان من خلال ضم البوسنة و الهرسك لنمسا مقابل حيادها من الحرب و استيلاء روسيا على جنوبي بساربيا و عدم دخول قواتها رومانيا إضافة إلى عدم قيام دولة سلافية كبرى في البلقان في حال سقوط الدولة العثمانية وجعل استانبول مدينة حرة [4].

كما كلفت روسيا الجنرال اجناتيف بالقيام بجولة عبر عواصم الدول الأوروبية حيث استطاع الحصول على موافقة رومانيا بالسماح للجيوش الروسية المرور على أراضيها من خلال توقيعه لمعاهدة معها في2ربيع الأخر 1294 ه/ 16 أفريل1877 م كما تعهدت رومانيا بالمشاركة في الحرب مقابل احترام روسيا لسيادتها [5]،وقد توج نشاط اجناتيف بعقده لمؤتمر في لندن 16ربيع الأول1295 ه/31

---

[1] -فريد بك ،المصدر السابق، ص615.

[2] - طقوش ،المرجع السابق ، ص427.

[3] -فيما يبدو إعلان الدستور نقطة تحول مفاجئة للسياسة العثمانية حيث أراد السلطان من خلاله قطع الطريق على الدول الأوروبية من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحجة حماية المسيحيين وقد تم انجازه من طرف مدحت باشا .

[4] - طقوش،المرجع السابق،ص428.

[5] - فريد بك ، المصدر السابق ،ص 629.

مارس1878 م حضره سفراء الدول الموقعة على معاهدة باريس و تم صدور ما يعرف ببرتوكول لندن و هو عبارة عن إنذار وجه إلى الباب العالي ينص على ضرورة تحسين أوضاع المسيحين في الدولة العثمانية و إجراء إصلاحات في البوسنة و الهرسك و بلغاريا و منح إقليم الجبل الأسود أراضي جديدة و إجراء صلح مع الصرب و تخفيض عدد القوات العثمانية فيهما.

ولما وصلت لائحة المطالب إلى السلطان قام بعرضها على مجلس المبعوثان في25ربيع الأول1295 هـ/ 09 أفريل1878 م لكنها قوبلت بالرفض ليتم إعلانه للدول الأوروبية في 27ربيع الأول1295 هـ/11افريل1878 م[1] .

أمام هذا الرفض قامت روسيا بعلان الحرب حيث أمرت قواتها بالتحرك في 10ربيع الأخر1295 هـ/ 24 أفريل 1878 بقيادة الدوق نيكولا الأكبر أخ القيصر باتجاه نهر الدانوب لمواجهة العثمانيين و ذلك في 27 جوان 1878 م لتواصل زحفها نحو جبال البلقان[2] و ما ساعد روسيا في حربها هو انضمام الجبل فقد تقدمت الجيوش الروسية صوب صوفيا و أدرنة لتصل إلى أردهان و بيازيت حيث دامت الحرب 06 أشهر كما كانت هناك مقاومة شديدة استطاع من خلالها احمد مختار باشا من كسر هزيمة الروس و الدفاع عن قارص و بلغاريا ،تمكن كل من سليمان باش من إيقافه في شيبكا، و عثمان باشا بمحاصرة الجيش الروسي ،لكن سرعان ما انهزموا واستسلموا ليتم التقدم الروسي إلى صوفيا و أدرنة ،ارضروم و طربزون.

أمام هذه الانتصارات الروسية بدأت مخاوف بريطانيا تظهر من خلال اقتراحها على السلطان العثماني بتقديم مساعدة له من خلال إرسالها لأسطولها البحري إلى بحر مرمرة لحماية استانبول[3].

و على هذا الأساس دعا السلطان إلى الاجتماع مع اللجنة البرلمانية في11 صفر 1295 هـ/13 فيفري1878 م لاستشارتها في الرد الذي يجب تقديمه على عرض بريطانيا لكن نتيجة اختلاف الآراء بينه و بين نوابه قام بحل البرلمان فلم تدم الفترة الدستورية اقل من سنة[4].

ولم يعد أمام الدولة العثمانية إلا قبول شروط القيصر الروسي من خلال إبرام الصلح معهم في معاهدة سان ستيفانو الواقعة بغرب استانبول في1295 هـ /03مارس1878 التي نصت على:

---

[1]– كامل ،المصدر السابق، ص 104 .

[2] –حاطوم،المرجع السابق،ص332.

[3] –سنو ، المرجع السابق ، ح 4، ص 18.

[4]– مانترن ، المرجع السابق ،ص 154.

-إنشاء إمارة بلغاريا المستقلة الممتدة من البحر الأسود إلى بحر ايجة و إلى جبال ألبانيا.
-إجراء إصلاحات في البوسنة و الهرسك و في إبيروس و تيساليا و الولايات الشرقية للإمبراطورية.
-تحسين أحوال الأرمن ضد الأكراد و الشراكسة.
-مطالبة روسيا بالجزء الأكبر من دوبروجا[1] و جزر الدانوب و قارص، أردهان و باطوم إضافة إلى دفع 400مليون روبل.
-تبقى مضائق البوسفور و الدردنيل مفتوحة لروسيا وقت السلم و الحرب [2].

موقف القوى الأوروبية من المعاهدة:

هاجمت انجلترا و النمسا تلك المعاهدة لأنها منحت روسيا امتيازات واسعة في البلقان إلى جانب سيطرتها على المضايق و الملاحة في البحر الأسود [3]فانجلترا رأت أن روسيا حصلت على. مركز متفوق في شرقي البحر المتوسط مما يهدد مصالحها و مواصلاتها نحو الهند و جنوب شرق أسيا ،أما النمسا فلم تحصل على نصيب كبير من الغنيمة حيث كانت تطمح إلى زيادة نفوذها في غربي البلقان[4].

III- نتائج الأزمة البلقانية :

أ -تحضيرات مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م :

بعدما وجدت المعارضة الشديدة لمعاهدة سان ستيفانو اتفقت جميع الدول الأوروبية خاصة النمسا و المجر على ضرورة إعادة النظر في المعاهدة ،من خلال عقد مؤتمر دولي[5]،إلا أن روسيا رفضت ذلك في البداية هذا الطلب ،بحجة أنه ليس لأوروبا أن تتدخل في المسائل لا تهمها[6]،فلقد اعتبرته مهانة لكرامتها،لكنها غيرت رأيها وهذا راجع إلى :

---

[1] دوبروجا :اقليم تاريخي يقع جنوب شرق رومانيا ، شمال شرق بلغاريا.أنظر الخوند ،المرجع السابق،ج 5،ص 284.
[2] - لبيب،المرجع السابق ،ص82.
[3] - فريد بك ، المصدر السابق ، ص 629.
[4] سنو ، المرجع السابق ، ح 4، ص17.
[5] عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ،ص 207 .
[6] الشناوي ، المرجع السابق ،ج 2، ص 333 .

أولا: شعورها بعزلتها.

ثانيا :الإجماع الدولي حول تلك المسألة ، خاصة بعدما أدركت أن الأوضاع المالية و العسكرية السيئة للبلاد لا تسمح لها بخوض حرب جديدة حتى تبقى محافظة على مكانتها و هيبتها [1].

لكن قبل بدأ المؤتمر قامت روسيا بمنع أي تقارب نمساوي بريطاني لكي لا يحدث اتفاق مسبق حول المسألة لذلك دخلت روسيا في مفاوضات مع النمسا لكنها لم تتوصل إلى نتيجة وهذا راجع لتضارب لمصالحهم و في نفس الوقت أقدمت روسيا على التفاوض مع بريطانيا ففي 1295 هـ / 20 ماي 1878م توصلتا الدولتان إلى إتفاق يقضي بعدم إمتداد روسيا إلى بلغاريا جنوبي البلقان و في المقابل وافقت بريطانيا على توسعها في باطوم و قارص[2] .

فقد كانت بريطانيا مدركة تماما لخطورة هذا الأمر فراحت تعقد اتفاقا مع الدولة العثمانية في 1295 هـ/04 جوان 1878 م أياما قبل عقد مؤتمر برلين ، حيث اقترحت عليها احتلال قبرص بحجة دفاعها على ممتلكاتها في آسيا ضد أطماع روسيا و فعلا تم ذلك بموافقة السلطان العثماني[3] ،لكن بالرغم من ذلك لم تشأ بريطانيا الذهاب إلى المؤتمر وحيدة لذا راحت تعقد اتفاقا مع النمسا/المجر في 1295 هـ/06 جوان 1878 م يقضي بمنع قيام دولة بلغاريا الممتدة عبر جبال البلقان و على إعادة المناطق البلغارية المنزوعة من الدولة العثمانية إلى سيادة السلطان كما تعهدت بدعم مطالب للنمسا و المجر في مؤتمر برلين[4].

مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م :

أما بخصوص انعقاد المؤتمر في برلين فهذا في حد ذاته اعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني[5]،خصوصا بعد الهزيمة التي ألحقتها بفرنسا، فكانت فرصة سانحة لبسمارك لكي يقوم بدور السمسار الشريف الذي كان يريد أن يصل بالقضية إلى النتيجة المرضية لجميع الأطراف ،[6] فبذلك يكون قد قام بدور المنقذ العالمي ، فلقد رأى أن الغاية من المؤتمر هو الوصول إلى حل مشكلات

---

[1] فيشر ، المرجع السابق ،ص 271 .

[2]– طقوش ، المرجع السابق ، 439 .

[3] –كامل ، المصدر السابق ،ص181

[4]– سنو ، المرجع السابق ،ح 4،ص 19

[5] –عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ،ص 207 .

[6] –حاطوم ،المرجع السابق ، ص 334 .

أوروبا على حساب الدولة العثمانية من دون إراقة لدماء الأوروبيين [1]، لأنه في نظره أن الدولة العثمانية غير جديرة بتناحر أوروبا عليها[2]،و من جهة أخرى دعا بسمارك لإقامة مؤتمر في برلين بدلا من فيينا أو أي عاصمة أخرى على أساس أن برلين عاصمة محايدة لم تمسها معاهدة سان ستيفانو مساً مباشرا.

و عليه دعا بسمارك رسميا في 12 جمادى الثانية 1295هـ/03 جوان 1878 م مندوبي الدول الأوروبية للاجتماع في برلين ،كما سمح لوفود من اليونان و الصرب و رومانيا و الجبل الأسود و الأرمن و اليهود لحضور المؤتمر كمراقبين على أن يحضروا بعض جلساته دون أن يشتركوا في مناقشاته [3]،كما شاركت فيه سبع دول كبرى هي : الدولة العثمانية بريطانيا فرنسا[4]، روسيا ألمانيا إيطاليا و النمسا/المجر، وقد مثل الدولة العثمانية كل من قره قودري باشا و المشير محمد علي باشا و سعد الله بيك الالجي مع العلم أنه لم يكن لهم أي نفوذ أو احترام حيث كان بسمارك يسيء معاملتهم[5]، و لقد دامت أشغال هذا المؤتمر حوالي 04 أسابيع عقدت من خلاله 20 جلسة مع العلم أنه أثيرت فيه مناقشات عنيفة خلال الجلسات[6]، بالرغم من أن كثيرا من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر فهو لم يكن اجتماعا لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين روسيا و النمسا من جهة و بين روسيا و بريطانيا [7]،من جهة أخرى

---

[1] –كامل ، المصدر السابق ،ص 115 .

[2] –ياسر عبد العزيز قاري ،**دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تحليلية**،رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث ،ج 2 ،إشراف : يوسف بن علي الثقفي ،مرقونة ، جامعة أم القرى ،2001 ،ص 569 .

[3] – الشناوي ، المرجع السابق ، ج 2 ،ص ص 333 -334 .

[4] –فرنسا اشترطت لإشراكها في المؤتمر أن تكون عضويته مقصورة على الدول الأوروبية الكبرى الموقعة على معاهدة باريس 1856 م،وأن لا يتعرض المؤتمر لمناقشة مسائل مصر و الشام وتونس وحقوق فرنسا في الأماكن المقدسة في فلسطين.
أنظر :كامل ، المصدر نفسه ، ص 117 .

[5] – الشناوي ، المرجع نفسه ،ج 2 ، ص 334 .

[6] –بروكلمان ، المرجع السابق ،ص 569 .

[7] –عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 207 .

و عليه عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر في 22 جمادى الثانية 1295هـ/1878/06/13 م[1]،وفي الأخير توصل المندوبون إلى الاتفاق بينهم على بنود معاهدة برلين يوم 23 رجب 1295 هـ/ 1878/07/13 م التي نصت على 64 مادة فكانت أهم قراراته :

1- أن تصبح بلغاريا ولاية لها استقلالها الداخلي عاصمتها صوفيا و تدفع الجزية و تدين بالولاء للسلطان العثماني و تكون لها حكومة مسيحية و قوة بوليس قومية .
2- توضع البوسنة و الهرسك تحت الإدارة النمساوية على أن تظل الإدارة العثمانية في سنجق نوقي بازار .
3- فصل ولاية الروملي الشرقية عن بلغاريا الكبرى و وضعها تحت الحكم العثماني المباشر و بالتالي تقلص بلغاريا .
4- اعتراف الباب العالي و الدول الأوروبية بالاستقلال التام للجبل الأسود صربيا ، رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة مقابل فقدنها لبساربيا التي حصلت عليها روسيا .
5- تنازل الباب العالي لروسيا في أسيا عن أردهان و قارص و باطوم .
6- إعادة مقدونيا و ساحلها الجنوبي إلى الدولة العثمانية .
7- الإبقاء على الغرامة الحربية التي أقرتها معاهدة سان ستيفانو على الدولة العثمانية مقدارها حوالي 800 مليون فرنك .
8- إعلان الباب العالي عن رغبته في منح حرية الاعتقاد الديني و لا يجب أن يقف الاعتقاد الديني في سبيل الحقوق السياسية و الدينية و الاعتراف بحق القناصل في حماية رعاياهم .
9- احترام شروط معاهدة باريس بشان المضايق و حرية الملاحة في نهر طونة و البحر الأسود[2] .

ب–نتائج معاهدة برلين 1295 هـ/1878 م و أثره على الدولة العثمانية والدول الأوروبية :

➢ **نتائج مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م:**

من خلال بنود معاهدة برلين نجد أنه كانت لها انعكاسات على الدول الأوروبية و الدولة العثمانية بحيث أننا نجدها تختلف من دولة إلى أخرى سواءً بالإيجاب أو بالسلب فمثلا:

[1] –كامل ، المصدر السابق ،ص 117 .

[2] فريد بك، المصدر السابق ،ص ص 679...697 .

روسيا: لم تقتنع بنتائج المؤتمر رغم أنها حصلت على بعض الأجزاء الأسيوية للدولة العثمانية كما فرضت عليها غرامة مالية كبيرة و أحلت نفوذها في بلغاريا ، لكن في المقابل وضعت المعاهدة حدا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في أسيا[1]، معنى ذلك أن بريطانيا و فرنسا قد نجحتا في الوقوف في وجه أطماع روسيا لكن الأهم من كل هذا أن مشروع الجامعة السلافية التي عملت روسيا على تنميتها بعد حرب القرم و التي وصلت ذروتها في معاهدة سان ستيفانو أجهضت خلال مؤتمر برلين الذي قام برسم خريطة البلقان الجديدة[2]

فكانت صدمة قاسية لمطامع القيصر الروسي ،ففي حقيقة الأمر أن المعاهدة كانت تهدف في مجموعها إلى كسر اندفاع الوحدة السلافية لدى الروس.[3]

أما النمسا : فقد تحصلت على غنيمة كبيرة ،في غرب البلقان لكن أوضاعها في البلقان بقيت مضطربة حتى أن البوسنة و الهرسك سوف تكون هي الفتيل الذي بسببه سوف تندلع الحرب العالمية الأولى 1914-1918م[4].

أما بخصوص بريطانيا: خرجت منتصرة على جميع الأصعدة إذ أنها نجحت في توقيف مطامع روسيا التي كانت تهدد مصالحها ،حيث نجحت في احتلال قبرص باعتبارها مواجهة للسواحل الشمالية المصرية ،و نقطة مراقبة هامة ،استطاعت من خلالها الهيمنة على مصر و منع أي دولة أوروبية من الاقتراب منها[5] .

أما **الدولة العثمانية** فقد كانت الخاسر الأكبر حيث كشفت قرارات مؤتمر برلين عن مدى ضعف الدولة لأنها فقدت معظم أملاكها في أوروبا بخسارتها لحوالي 210 ألف كلم مربع و حوالي 5.5 مليون نسمة هذا ما نتج عنه خسائر مالية لأنها كانت كلها تقريبا تدفع الجزية للدولة العثمانية.

كما أنها خرجت مدانة بمبلغ مالي كبير لروسيا يقدر ب 800 مليون فرنك ،حيث اكتشفت أن بريطانيا و فرنسا قد تحولتا من شريكين لها إلى ألد أعدائها ،أما من الناحية الدبلوماسية فقد فقدت

---

[1] عمر عبد العزيز ،المرجع السابق ، ص ص 208-211

[2] سنو ، المرجع السابق ، ص 20

[3] مانتران ،المرجع السابق ،ص 158.

[4] -عمر عبد العزيز ،المرجع نفسه ، ص ص 249...250 .

[5] -نفسه ، ص 249.

هيمنتها و هيبتها على الصعيد الدولي و الكل بات يطمع فيها[1] ،لكن بالرغم من ذلك فإن معاهدة برلين مددت من عمر الدولة العثمانية لمدة 35 سنة عكس ما أتت به معاهدة سان ستيفانو .

أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة محايدة عن الأطماع كان كل همها هو إصلاح دول أوروبا و تحقيق السلام المنشود[2].

➢ أثر مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م على الدولة العثمانية و الدول الأوروبية:

يعتبر مؤتمر برلين منعرجا حاسما في العلاقات العثمانية الأوروبية عامة والبريطانية الفرنسية بصفة خاصة و السبب في ذلك يعود إلى ظهور ألمانيا على مسرح الأحداث الأوروبية و العالمية

و تحقيق وحدتها القومية التي كانت على حساب النمسا و فرنسا و من ثمة أحدثت شرخا في المبدأ الذي ظلت بريطانيا تدافع عنه ألا و هو "التوازن الدولي " بحيث بدأ اختلال التوازن داخل القارة الأوروبية لصالح هذه القوة الناشئة ، فعلى إثر ذلك تغيرت الخريطة السياسية لأوروبا في أواخر القرن 13 هـ / 19م[3] .

فخلال السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين ظهر تقارب واضح ما بين ألمانيا و الدولة العثمانية فسعت ألمانيا إلى تحسين علاقاتها مع الدولة العثمانية و دعمها بزيارة الإمبراطور الألماني إلى الأراضي الدولة العثمانية عام 1306هـ/1889 م حيث أكرمه السلطان العثماني إكراما بالغا[4] ،كما حضي الإمبراطور بزيارة خاصة إلى الشام و الأراضي المقدسة حيث يؤكد هذا الأخير صورته كمدافع عن الكاثوليك و البروتستانت في أن واحد [5].

---

[1]- مانتران ، المرجع السابق ، ص ص161- 162

[2] عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 208 .

[3] محمود مصطفى ،المرجع السابق ،ص 181 .

[4] –عائشة عثمان أوغلي ،**والدي السلطان عبد الحميد الثاني** ، تر ،صالح سعداوي صالح ،ط 1،دار البشير للنشر والتوزيع ،الأردن ،1991 ، ص 18 .

[5] مانتران ، المرجع السابق ، ص 221 .

كما تحصل عل امتياز اقتصادي الذي أصبح يهدد المصالح البريطانية في العمق و هو مشروع السكة الحديد برلين–بغداد الذي سيربط أوروبا الشرقية بالأناضول وصولا إلى بغداد[1] بتمويل مالي و تأسيس شركة ألمانية ،في حين باتت ألمانيا أحسن شريك للدولة العثمانية و أحسن بلد إستراتيجي لحمايته من أطماع روسيا و بريطانيا ،بالإضافة إلى التعاون العسكري بين البلدين بحيث استقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثماني [2].

في المقابل راح السلطان عبد الحميد الثاني أمام الأوضاع المتردية ،كان عليه أن يحكم حكما مطلقا و يتخذ لقب الخليفة لمواجهة التحديات الجديدة ، فعمل على إنشاء الجامعة الإسلامية لكي يعمل على تكتل كافة المسلمين من حوله في الداخل و الخارج ، مما لا شك فيه أن الجامعة الإسلامية لاقت استحسانا و قبولا لدى المسلمين و سبب لجوء عبد الحميد الثاني إلى ذلك يعود إلى سببين فالأول هو إحياء الخلافة الإسلامية لكي يقوي و يلم الشمل تحت راية واحدة ألا و هي الإسلام و من جهة أخرى لكي يقضي على أي معارضة داخلية[3] .

أما السبب الخارجي : فهذه السياسة تعتبر سلاحا ضد أي قوى أجنبية ،فهذا ما أثار حفيظة الغرب و خوفهم من انبعاث الدولة العثمانية كما كانت عليه في عصر قوتها فمن أجل ذلك أحست فرنسا و بريطانيا بالخطر الذي بات يهدد مصالحهما مما دفعهما لتغيير سياستهما اتجاه الدولة العثمانية و انتقلتا من مبدأ الحفاظ على أملاك الرجل المريض إلى مبدأ التعجيل بتقسيم تركته[4] .

و من هنا بدأت ما يعرف بالاتفاقات السرية أو ما يعرف بالتحالفات السرية التي تمت بين بريطانيا و فرنسا لتلتحق بهما روسيا فحصل اتفاق سري ما بين فرنسا و بريطانيا لاحتلال تونس و مصر(1298-1299) هـ/(1881-1882)م و الذي عرف باسم الحماية و الانتداب لينعقد فيما بعد الإتفاق الودي بينها سنة1311 هـ/ 1904م[5] .

---

[1] يوسف حسين يوسف عمر ،"موقف بريطانيا من سكة حديد بغداد 1898-1914"،مج 6،ع 4 ، المجلة الاردنية للتاريخ والأثار ، الأردن ،2012 ،ص 176 .

[2] عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ،ص 209

[3] –طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 482...485 .

[4] –مانتران ، المرجع السابق ،ص 224 .

[5] -حاطوم ، المرجع السابق ،ص 355.

كما توجهت بريطانيا لعقد إتفاقيات سرية مع شيوخ القبائل العربية و الخليج العربي و جنوب شبه الجزيرة العربية[1] و لتقوم فيما بعد بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1313 هـ/1906م بخصوص قضية المغرب الأقصى بحيث اختلقت الأزمات و شكلت تحالفات دولية ،كما تم بموجبها حصول إيطاليا على ليبيا سنة 1318 هـ/ 1911م، وقد أدى استمرار أزمة البلقان إلى المساهمة في اندلا ع المواجهة العسكرية العالمية الأولى(1321-1325) هـ/(1914-1918م) التي ستسمح بانضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا [2].

فبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى سقطت الدولة العثمانية بعد تغير قواعد لعبة التوازنات الدولية و الأكثر من ذلك ،لتتغير بذلك سياسة أوروبا من مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية الذي سعت الى تحقيقه طيلة القرن13هـ/19م، إلى مبدأ تقسيم ممتلكاتها من خلال عقدهم لإتفاقيات سرية بداية القرن 14هـ /20 م كانت كلها تصب أمام تحقيق هدف واحد هو القضاء على الرجل المريض فبات الكل يتصارع لنيل اكبر الغنائم.

[1] -مانتران ، المرجع السابق ،ص 225.

[2] -عمر عبد العزيز ، المرجع السابق ،ص 209.

الخاتمة

الخاتمة :

يسير مبدأ العلاقات الدولية على خدمة مصالح الدول وربط صلات مع القوة المهيمنة ،هذا ما كانت تشهده الدولة العثمانية في أج قوتها خلال القرن 10هـ/ 16 م اذ كانت المسير و الموجه لهذه العلاقات غير أن التحولات التي شهدتها أوروبا من تغير في النمط الفكري السياسي و الاجتماعي أدت إلى توحيد جهودها لمواجهة قوة الدولة العثمانية،و تحويلها إلى عنصر أساسي في سياسة التوازن الدولي ،لذا عملت الدول الأوروبية في بداية علاقتها مع الدولة العثمانية على عدم الإخلال في التوازن الدولي ،من خلال مواجهة كل خطر يمكن أن يخل بالعلاقات آنذاك المبنية على مبدأ الحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية الذي بدأ الضعف ينتابها منذ نهاية القرن11هـ/17 م.

وبما أن القرن 13هـ/19م يمثل مرحلة حاسمة في التاريخ الأوروبي إذ انتقلت فيها السياسة الأوروبية من مرحلة المعاهدات إلى مرحلة عقد المؤتمرات لتوحيد المواقف ضد أي خطر يمكن أن يهدد مصالحهم في الدولة العثمانية.

ولعل أول قضية أثارت الرأي الأوروبي وسمحت لهم بالتدخل المباشر في قضايا الدولة العثمانية هي مسألة محمد علي الذي أراد أن يكون له حكم مستقل عنها فراحت القوى الأوروبية على رأسها بريطانيا تلعب دور الموجه للدول الأوروبية تحت مبدأ حفظ التوازن الدولي،ساعية بذلك إلى تقريب و جهات النظر الأوروبية حول محمد علي و معالجة هذه القضية من خلال عقدها لمؤتمر لندن 1255 هـ/1840م حيث أن قراراته كانت تخدم فكرة بقاء الدولة العثمانية ،لكن هذا البقاء كان مشروطا بتنفيذ إصلاحات تخدم مصالحها.

لتواصل على هذا المبدأ من خلال مؤتمر باريس1272 هـ/ 1856 م الذي أزاح ولو مؤقتا الخطر الروسي وأستطاع أن يحفظ الدولة العثمانية ،لكن بحلول النصف الثاني من القرن 13 هـ/19 م ظهرت قوة جديدة على مسرح أحداث القارة الأوروبية قلبت مسألة التوازن الأوروبي ،حيث انتقلت الزعامة الأوروبية من يد بريطانيا إلى القوة الألمانية الصاعدة التي عملت على توطيد علاقتها مع الدولة العثمانية ، ومعالجة مشاكلها بعقدها لمؤتمر برلين1295 هـ/ 1878م مما أثار حفيظة بريطانيا التي عملت على تغير سياستها اتجاه الدولة العثمانية من خلال التعجيل بتقسيم ممتلكاتها.

وما يمكن أن نستخلصه في بحثنا أنه رغم الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية خلال القرن 11 هـ/17 م إلا أنها استطاعت أن تصمد إلى غاية القرن العشرين هذا راجع للعوامل التالية

-سعي الدول الأوروبية خلال النصف الأول من القرن 13 هـ/19 م إلى المحافظة على الدولة العثمانية ولو لفترة مؤقتة .

-انتهاجها لسياسة إصلاحية حققت من خلالها بعض الانجازات

-نشاطها الدبلوماسي المكثف خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان على دراية تامة بما تخططه الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية فقد حاول قدر الإمكان الحفاظ على الكيان العثماني إلا أن الجهود الأوروبية كانت منصبة حول كيفية القضاء على الدولة العثمانية فقد كان مؤتمر برلين 1295 هـ/ 1878 م النقطة التي نبهت الدول الأوروبية إلى ضرورة بالتعجيل بالتقسيم ممتلكاتها و أول من تبنى هذا المبدأ بريطانيا التي عملت هي و الدول الأوروبية في إطار المنافسة على انتهاج سياسة جديدة تخول لها السيطرة على أراضي الدولة العثمانية تحت غطاء الحماية و الانتداب

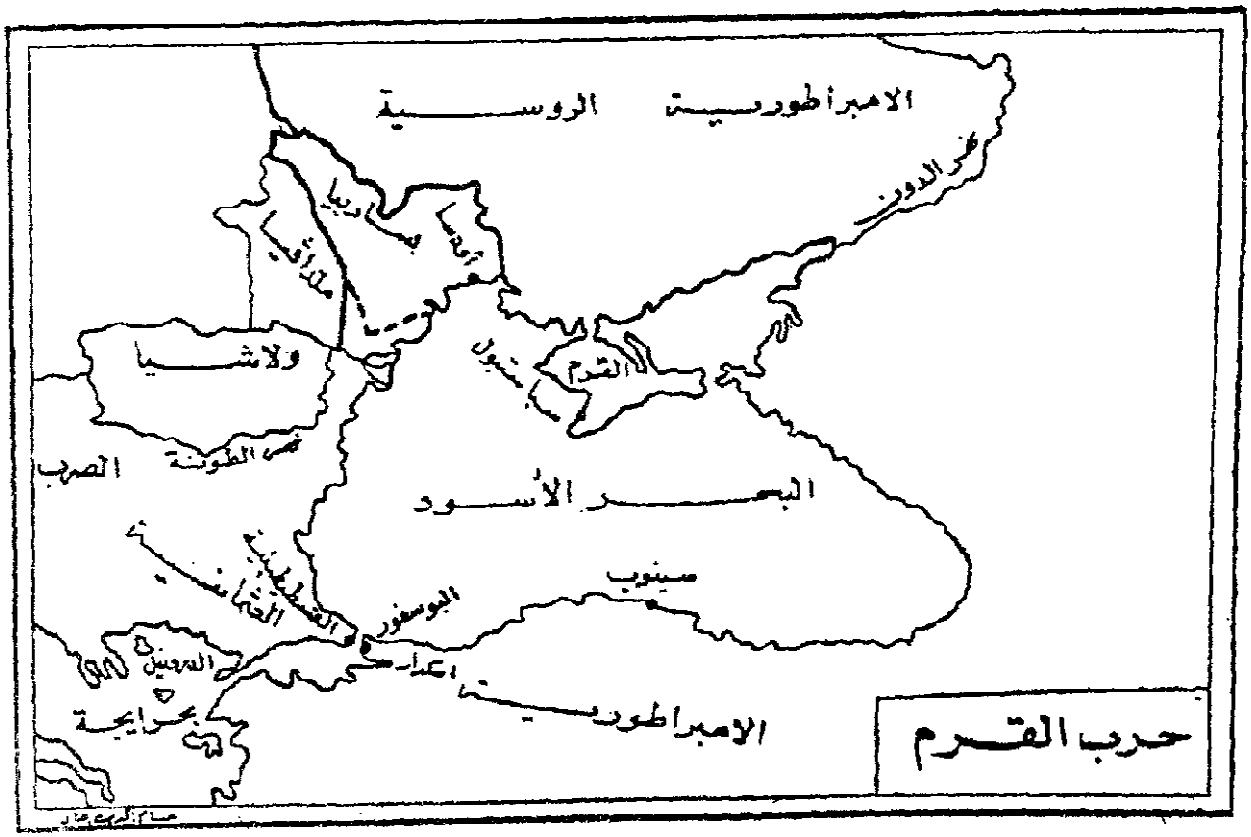
و في الأخير قد حاولنا أن نسلط ولو بقدر قليل على فترة مهمة في تاريخ الدولة العثمانية أميلينا أن يفتح هذا الموضوع مجالات بحث جديدة .

الملاحق



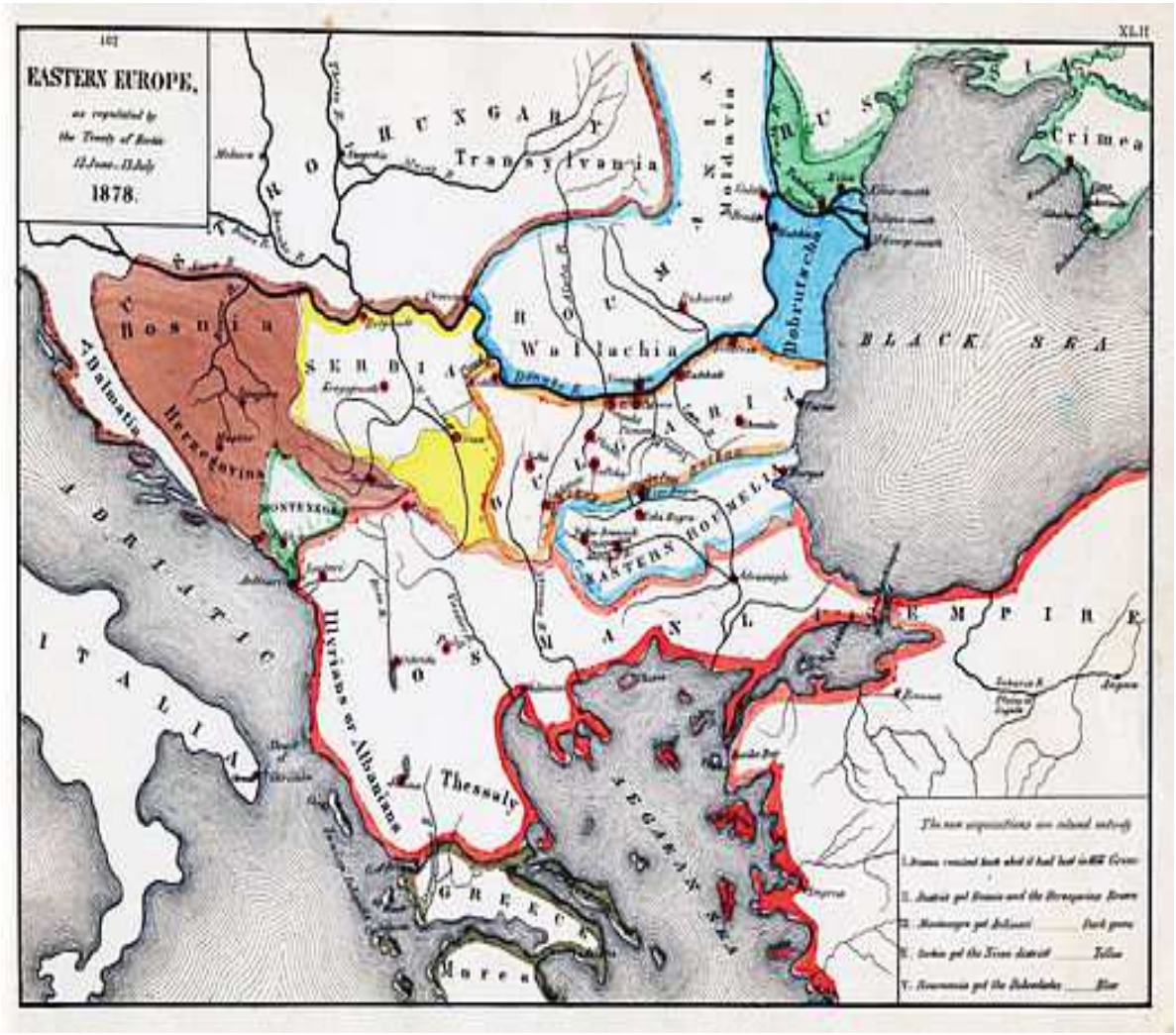
ملحق رقم (1) : خريطة تبين سير حملة ابراهيم باشا على سوريا[1].

[1] – مؤلف مجهول ،**مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا** ، تح :أحمد غسان سبانو ،د.ط، دار قتيبة للطباعة والنشر ،دمشق ، د.ن ،ص 6 .



ملحق رقم (2) :خريطة حرب القرم[1]

[1] عطا الله الجمل و آخرون ،المرجع السابق ، ص ،2018 .



ملحق رقم (3) :خريطة جنوب شرق أوروبا بعد مؤتمر برلين 1878[1]

[1] ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I–قائمة المصادر العربية :

1) الأيوبي، إلياس ،**محمد علي سيرته وأعماله** ،ط 1 ، هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ، 2014.

2) حليم، إبراهيم بك ، **تاريخ الدولة العثمانية العلية** ، ط 1،مؤسسة الكتب والثقافة، بيروت،1988.

3) الرافعي، عبد الرحمان ، **عصر محمد علي**،ط 5 ،دار المعارف ،القاهرة

4) الروقي ،عائض بن خزام ، **حروب محمد علي في الشام و أثرها في شبه الجزيرة العربية 1247–1255/1831–1839** ،د.ط ،مطابع جامعة أم القرى ،الرياض ، 1998.

5) طوسون، عمر : **الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853/1855 م** ،ط 2،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1996 .

6) عثمان أوغلي عائشة ،**والدي السلطان عبد الحميد الثاني** ، تر :صالح سعداوي ،ط 1،دار البشير للنشر والتوزيع ،الأردن ،1991.

7) فريد بك، محمد ،**تاريخ الدولة العلية العثمانية** ،تح: إحسان حقي،ط 2،دار النفائس، بيروت ،1981

8) ابو الفضل محمد عبد الفتاح ،**الصحوة المصرية في عهد محمد علي**،د .ط ،القاهرة ،1998

9) كامل ، مصطفى ، **المسألة الشرقية** ، د .ط ، هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،1898 .

10)كرد علي محمد عبد الرزاق ، **خطط الشام** ، ط3 ، مكتبة النوري ،دمشق 1983 .

11) مؤلف مجهول ،**مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا** ، تح : سبانو أحمد غسان ، د.ط ، دار قتيبة للطباعة والنشر ،دمشق ، د.س .ن.

II–قائمة المصادر الأجنبية :

1-ED.ENGELHARDT؛ **la turque et le Tanzimat ou histoire des réformes dans l'empire ottoman de puis 1826 jusqu'a nos jours**؛ libraires du conseil d'état ؛ PARIS ؛ 1882 .

2-LE BARON I.DETESTA ؛ **Recueil des traités de la porte OTTOMANE**, T 3 ؛premier partie ؛AMYOT éditeur des archives diplomatique ؛ PARIS؛ 1866 .

3-LE DUC DE VALMY ؛**question d'orient capitulation européennes**؛ imprimerie L .tinter lin ؛ PARIS ؛1856

III–قائمة المراجع العربية :

1 -إحسان أوغلى، أكمل الدين ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ،تر:صالح سعداوي ، مج1 ، د.ط ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، اسطنبول ،1999.

2 -أزوتونا ،يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر: عدنان محمود سلمان ،مج 2،ط 1،مؤسسة فيصل للتمويل ،استنبول ،1990 .

3 -الأسكندري، عمر و آخرون ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر** ، ط ،مكتبة مدبولي ،القاهرة،1996.

4 -البدري ،محمد عبد الستار،**المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**،ط 1 ،دار الشروق ،القاهرة ،1968 .

5 - بروكلمان كارل ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ،تر: نبيه أمين فارس و آخرون،ط 6،دار العلم للملايين،بيروت ،1974 ..

6 – الجمل ، عطا الله شوقي و آخرون ،**تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**،د.ط ،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،القاهرة،2000 .

7 – حاطوم ، نور الدين ،**تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبة والعالم** ،ط 1،ج 2 ،دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1995 .

8 - دولينا، نيل ألكسندروفنا ،**الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات و أربعينيات القرن 19** ،تر أنور أحمد ابراهيم ،د .ط ،مجلس الأعلى للثقافة ،د.ب.ن،1999 .

9 – سالم، لطيفة محمد ،**الحكم المصري لبلاد الشام 1830 – 1841** ،ط 2،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1990.

10 –الشناوي ،عبد العزيز محمد،**الدولة العثمانية دولة مفترى عليها** ،د.ط ،ج 2 ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2006 .

11 –صبري ، محمد،**تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم**،ط2،مطبعة مصر،القاهرة،2000.

12 – طقوش ، محمد سهيل ،**تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ،ط 3 ،دار النفائس ،بيروت ، 2013 .

13 – العزاوي ،قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**،ط 2 ،دار العربية للعلوم،مطبعة المتوسط ، بيروت ، 2003 .

14 ابو علية ، عبد الفتاح حسن وآخرون ،**تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر** ، ط 3، دار المريخ ، الرياض ،1992 .

15 – عمر ، عبد العزيز عمر،**تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر (1815–1919)** ،د.ط ،دار المعرفة الجامعية ، مصر ،2000 .

16 –الغنام ،سليمان بن محمد ، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811–1840) في الجزيرة العربية و السودان و اليونان و سوريا** ،د .ط،د.د.ن ،جدة،1980.

17 –فهمي ،خالد ،**كل رجال الباشا محمد علي و جيشه وبناء مصر الحديثة** ،تر: شريف يونس ،ط1،القاهرة ،2001 .

18 – فيشر ، هربت ، **تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789– 1950)** ، تر: أحمد نجيب هاشم و أخرون ، ط 4 ، دار المعارف ، مصر ، 1964 .

19 – لبيب ، صبحي ، **تاريخ المسألة الشرقية** ، د.ط ، مجلة الهلال ، القاهرة ، 1921 .

20 – لويس ، برنارد ،**استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية** ،ط 2 ،دار السعودية للنشر والتوزيع ،الرياض ،1982 .

21 –مانتران ، روبير ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،تر بشير السباعي ،ط 1 ، ج 2 ،دار الفكر للدراسات و النشر والتوزيع ،القاهرة ،1993

22 -المحجوبي ،علي ، **النهضة الحديثة في القرن 19 م لماذا فشلت بمصر و تونس ونجحت باليابان** ،دار الطبع ، تونس ،1999 .

23 -محمد ،مصطفى صفوت ، **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**،د.ط ، معهد الدراسات العربية العالية ،القاهرة ،1958.

24 -مصطفى ،نادية محمود، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**،ط1 ،المعهد العلي للفكر الإسلامي ، القاهرة ،1996 .

25 – هريدي ،صالح أحمد ،**دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر**،(**1220-1300**) هـ/(**1805-1882**)م ،ط 2 ،ج 2،الناشر عن الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية،القاهرة،2000 .

IV-الأطروحات الجامعية العربية :

1- بوجلطي ،فاطمة ،**انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19** م،مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث ، مرقونة ،إشراف: الغالي غربي،جامعة الجزائر – 2 - ، 2011/2010.

2- قادري ،ياسر بن عبد العزيز محمود ،**دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ،ج2,أطروحة دكتوراه ، تاريخ حديث ومعاصر ، مرقونة ، إشراف: الثقفي يوسف بن علي ،جامعة أم القرى ، 2001 .

V-الأطروحات الجامعية الأجنبية:

1-GASTION DE MONICAULT ؛ **la question D'orient.le traite de PARIS et ses suites (1856-1871)** ؛thése pour le doctorat ; au dessous.Prof :MR enault ؛ université de PARIS ؛ faculté de droit ؛ France 1898.

VI–الموسوعات :

1- الخوند، مسعود ، **الموسوعة التاريخية الجغرافيا**،د .ط ،ج 8 ، مؤسسة ماتياد ، لبنان ،1997 .

2- سيلي، م إد ليونارد ، **موسوعة عالم المعرفة المشاهير الرجال و النساء** ، ط 1،ج 5 ، دار نوبلس للنشر ، بيروت ، 1997.

3- الشويخات ،أحمد مهدي محمد و أخرون ،**الموسوعة العربية العالمية** ،ط 2 ،ج 19 ،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،الرياض ،1999

4- الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون ، **الموسوعة السياسية** ، د.ط،ج 1، دار الهدى، بيروت ،1981.

5- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون ، **الموسوعة السياسية** ، د.ط،ج 2، دار الهدى، بيروت ،1981.

6- الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون ، **الموسوعة السياسية** ، د.ط،ج 3، دار الهدى، بيروت ،1985.

7- الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون ، **الموسوعة السياسية** ، د.ط،ج 6، دار الهدى، بيروت ،د.س.ن.

8- المولا ،علي ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ط3 ، ج 3 ، المكتبة العصرية ، بيروت،2009 .

9- المولا ،علي ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ط3 ، ج 7 ، المكتبة العصرية ، بيروت،2009 .

VII–المجلات :

1. الجبري ،أحمد عبد الله ،" مشاريع تقاسيم الدولة العثمانية وموقف بريطانيا منه 1844-1856" ، ع 3 ،مج 7،جامعة كروك للدراسات الإنسانية ،العراق ، 2012 .
2. بلال ،هدى على ،"الصراع العثماني ،المصري على بلاد الشام و الموقف الدولي منه 1830-1841م"، ع 4، مج 10 ،مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية،جامعة الموصل،2001.
3. أبو داهش ، عبد الله بن محمد بن حسين ،"ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلدان جنوب الجزيرة العربية"،مجلة الدارة، ع 10،الرياض،1984 .

4. سنو ،عبد الرؤوف ،" العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة ح 1" ، ع 73-74 ، تاريخ العرب و العالم ، بيروت ،1984.
5. سنو ،عبد الرؤوف ،العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) حرب القرم :ممهداتها وتطوراتها ونتائجها (1853-1856) ح 2، ع 77-78 ،تاريخ العرب و العالم ، بيروت ،1985 .
6. سنو ، عبد الرؤوف ،العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ح 4, ع 79-80 ، تاريخ العرب و العالم ، بيروت ،1985 .
7. آل صالح ،عباس عبد الوهاب علي ،"موقف الدبلوماسية الروسية من الصراع العثماني المصري(1839-1841م)" ، ع2، مج18 ،مجلة التربية و العلم ،الموصل، 2001

العربيات، غالب عبد أحمد و آخرون ،"الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام 1831-1841 "قراءة جديدة في التدخل الدولي""،ع 117-118 ، مجلة الدراسات التاريخية ،جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن، 2012 .

8. يوسف، عمر يوسف حسين ،"بريطانيا العظمى و اتفاقية قبرص 1878",ع 1،مج 21 ،الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ،غزة –فلسطين ،2013 .

الفهرس

فهرس المحتويات :

المقدمة 01

مدخل.....07

العلاقات العثمانية – الفرنسية.....07.

العلاقات العثمانية – البريطانية.....10.

العلاقات العثمانية – الروسية.....11

المبحث الأول : المسألة السورية و انعقاد مؤتمر لندن 1840 م.....14

I–الوجود المصري في بلاد الشام

.....15

أ)محمد علي في مصر

.....15.

ب)حملة محمد علي على الشام

.....19

ج)ردود الفعل العثمانية والأوروبية على حملة محمد علي باشا على الشام.....21

د)إصلاحات ابراهيم باشا و ردود أفعال.....23

II – التقارب الروسي العثماني 25

أ)أسبابه 25

ب) نتائجه 28

III–الموقف الأوروبي من توسعات محمد على و انعقاد مؤتمر لندن.....29.

أ)موقف الدول الأوروبية من توسعات محمد على.....29

ب) مؤتمر لندن الأول 1840 م.....31

ج) مؤتمر لندن الثاني 1841 م.....34.

المبحث الثاني : النزاع الروسي– العثماني بين حرب القرم ومؤتمر باريس 1856 م 36
I–أوضاع الدولة العثمانية و الأوروبية قبيل حرب القرم 37
أ – أوضاع الدولة العثمانية قبيل حرب القرم 37
ب – أوضاع الدول الأوروبية قبيل حرب القرم 38
II- **تداعيات حرب القرم** .....39.
أ) الأسباب السياسية و الدينية.....39
ب) الأسباب الاقتصادية .....41.
III- **السبب المباشرة لاندلا ع حرب القرم**.....42
أ) روسيا و مشروع تقسيم الدولة العثمانية .....43.
ب) مرحلة المفاوضات الروسية العثمانية.....45
ج) مجريات الحرب ومؤتمر الصلح.....49
IV- **مؤتمر باريس/ 1856 م**.....55
أ –مجريات مؤتمر باريس 55
ب– نتائج مؤتمر باريس 1856 م و تداعياته.....57
المبحث الثالث :الدولة العثمانية في ظل الأزمة البلقانية (مؤتمر برلين 1295 هـ/ 1878 م).
Iأوضاع الدولة العثمانية والأوروبية قبل الأزمة البلقانية:(1276– 1290) هـ/(1860–1873)م..62
أ– أوضاع الدولة العثمانية قبل الأزمة البلقانية.....62
ب–الأوضاع الأوروبية قبل الأزمة البلقانية.....63
II –الأزمة البلقانية 1875 م.....65
أ)الثورات البلقانية 65
ب)الحرب الروسية العثمانية.....70
III –نتائج الثورة البلقانية 72
أ)تحضيرات مؤتمر برلين 1295 هـ/1878 م.....72
ب)نتائج مؤتمر برلين على الدولة العثمانية والدول الأوروبية 76
الخاتمة.....80
الملاحق.....83

قائمة المصادر والمرجع.....87
الفهرس.....94